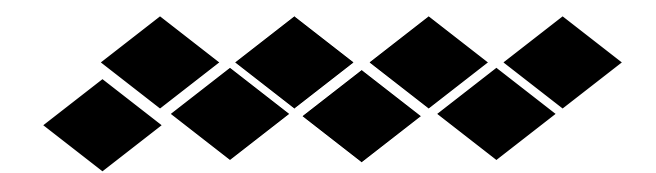


مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

أصل التشيُّع والإمامة في فكر "محمد جواد مغنية" وأثرهما في دعوى التقريب

د. محمد لطفي صابر السيد

مدرس بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

DOI: 10.21608/qarts.2021.91894.1207

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٣ (الجزء الأول) يوليو 2021

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

أصل التشيُّع والإمامة في فكر "محمد جواد مغنية" وأثرهما في دعوى التقريب

إعداد

د. محمد لطفي صابر السيد

مدرس بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

mohamedlotfysaber83@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

ظلَّت فكرة التقريب بين السنة والشيعة إحدى الموضوعات المهمة على ساحة الفكر الإسلامي؛ حيث كانت تلقى قبولًا لدى جمهور العامة وكثير من أرباب الفكر الإسلامي؛ لكونها دعوة للاعتصام بحبل الله، ووحدة نسيج الأمة، ويُعَدُّ الشيخ محمد جَواد مُغنِية صاحب كتابات في هذه المسألة، لكن تظل الكتابات في تلك المسائل الخلافية تقع تحت دائرة البحث والتدقيق لحين الفصل في أهداف تلك الدعوات وغايتها، والأسس العقدية والفكرية التي قامت عليها.

وقد حاول البحث التدقيق حول الخلفية العقدية للشيخ مغنية؛ حتى نتمكن من وضع دعواه في إطارها الصحيح، وتناول البحث بعض القضايا التي يختلف فيها المذهب الشيعي عن المذهب السني، وهما أصل التشيع والإمامة، وقد بيَّن البحث موقف الفكر الشيعي من هذه المسائل، ثم عرض موقف الشيخ مغنية منها، حتى يتضح مدى الاختلاف الذي طرأ على فكر الشيخ مغنية في تلك المسائل ، فيصبح لدعوته أثر وفق هذا التغير، حيث يعد أصل التشيع أحد القضايا التي تؤسس لكافة المعتقدات الشيعية التي تفرد بها المذهب الشيعي دون غيره من المذاهب، فبينما يُرجع بعض العلماء والمفكرين ظهور بعض المعتقدات الشيعية إلى عبد الله بن سبأ، حيث يُعد هو الغارس الأول لبذرة المعتقدات الشيعية التي لم يثبت لها أصل في صحيح

الدين، نجد فريقًا من مفكري الشيعة يربط هذه المعتقدات بوجود النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم كان الشيخ مغنية الذي نفى بالكلية فكرة الوجود الفعلي لابن سبأ وعدَّها من الأساطير التي أحيطت بالمذهب الشيعي من أجل الطعن فيه، وجعل وجود التشيع مرتبطًا بوجود نبي الإسلام وأنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – هو من دعا للتشيع.

لكن فكرة الشيخ مغنية قد اصطدمت بحائط صدٍّ سميك من الروايات الصحاح عن النبي – صلى الله عليه وسلَّم – التي فندت تلك الروايات الضعاف التي اعتمد عليها في تثبيت فكرته، وما نجد تلك الفكرة إلا محاولة إضافة صبغة قدسية على المعتقدات الشيعية التي لم تلق توافقًا دينيًا أو عقليًا عند مفكري الإسلام حتى تجد طريقها في نفوس العامة، وهذا كان حاله مع مسألة الإمامة التي ربطها بالنبوة، وعدَّ الإمامة من الأمور التي ينص عليها من النبي – صلى الله عليه وسلَّم، وهي اختيار إلهي، وتحدث عن مسألة عصمة الأئمة وعدَّها من الثوابت في عقيدة الأئمة، وعدَّ عصمة الإمام ثابته بثبوت العصمة للأنبياء على اعتبار أن الإمام هو الذي يحمل اللواء بعد النبي، فكانت هناك حالة من الخلط بين مكانة النبي ومكانة الإمام في الفكر الشيعي.

وعليه فلم يختلف الشيخ مغنية في معتقداته عن سابقيه ممن نقل عنهم، مما يجعل الخلاف السني الشيعي ما زال قائمًا، فلا يمكن الأخذ بدعوى التقارب خارج إطار المعتقدات التي أحدثت الفرقة بين الطرفين.

وكانت دعوى الشيخ مغنية دعوى جوفاء، أو بالأحرى هي دعوة للهدنة بين الطرفين وترك التكفير مع احتفاظ كل مذهب بمعتقداته، ولعلَّ هذا كان واضحًا في التعصب الفكري للشيخ مغنية في كافة قضاياه التي ناقشها وحاول الانتصار فيها لمذهبه، فقد كانت الخلفية التي تحكم كل مسائل النقاش في كتابات الشيخ مغنية هي التسليم التام بكافة المعتقدات الشيعية وأنها هي المنهج الصحيح.

الكلمات المفتاحية: أصل التشيع عند محمد جواد مغنية، أصل الإمامة عند محمد جواد مغنية، دعوى التقارب عند محمد جواد مغنية، فكر محمد جواد مغنية.

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ واتبع هداه إلى يوم الدين، وبعد ،،،،

فهذا بحث موضوعه "أصل التشيع والإمامة في فكر محمد جواد مغنية وأثرهما في دعوى التقريب"، وعند تناول القضايا الفكرية المثارة على ساحة الفكر الإسلامي وطرح هذه القضايا من خلال جذورها الفكرية التي ينتمي إليها كل صاحب رأي في تلك القضايا، يظهر لدينا الكثير من الآراء التي اختلفت بعض الشيء عن أصولها الفكرية التي نشأت في رحابها.

ويمثل أصحاب هذه الآراء مرحلة من مراحل التطوُّر الفكري لدى أصحاب هذا الاتجاه، لكن تظل القضايا الأصولية الكبرى لدى كل مفكر هي نقطة الانطلاق التي يمكن من خلالها الحكم على كل رأي من ناحية اعتداله وتوسطه.

وأصحاب الفكر الشيعي يمثّلون مجالًا خصبًا لكل دارس في مجال العقائد الإسلامية؛ فاتجاههم هو أحد الاتجاهات الكبرى في الفكر الإسلامي الذي يسيطر على عدد ليس بالقليل من أتباع الدين الإسلامي(١)، حيث يمثل مع الفكر السني السواد الأعظم من أهل الإسلام، وتظل القضايا الكبرى عند الشيعة أحد أهم مجالات الدراسة التي تتجدد عبر مراحل الزمن التي يمكن من خلالها تتبع تلك المعتقدات لدى الشيعة والحكم عليها، ولا يتسنى لنا ذلك إلا من خلال الوقوف على أفكار أرباب الفكر الشيعي من خلال كتاباتهم الفكرية التي تمثل الإطار الحاكم والمؤثر الأقوى في بناء الشخصية الشيعية التي نشأت على هذه الأفكار، ونهلت من مواردها.

وقد مثَّلت مسألة التقارب بين السنة والشيعة محورًا مهمًّا على مدار التاريخ الخلافي بين المذهبين، حيث تنوعت تلك الدعوات بين حركات جماعية ودعوات فردية، كما فتحت هذه الدعوات الطريق أمام أصحابها؛ للدخول لبلاد السنة من خلال كتاباتهم التي عدَّها بعض الباحثين كتابات وسطية تدعو لوحدة الصف والتوافق.

ومن أهم هؤلاء في العصر الحديث الشيخ محمد جواد مغنية، وقد مثلت كتابات الشيخ مغنية جانبًا من جوانب الحكم على دعواه وتصنيفه ضمن دعاة التقريب بين السنة والشيعة.

لكن الحق أنه يصعب الحكم على مثل هذه الدعوات من خلال بعض الكتب الموجهة لبلاد الإسلام، فكان لزامًا حتى يكون الحكم مستقيمًا أن نقف مع الجانب العقدي عند الشيخ مغنية، واختيار الجوانب الخلافية مع أهل السنة لنعرف مدى توافق الرجل العقدي مع دعوى التقارب.

اختيار الموضوع:

جاء اختيار الموضوع بعد انتشار كتب لفئة من الكتاب المنتمين للمذهب الشيعي داخل البلدان السنية، وإعادة نشرها، وبعد أن عُدَّ هؤلاء الكتاب من دعاة التقريب بين السنة والشيعة، وقد استخدمت كتاباتهم ككتب موجهة لفئة معينة من الشباب السُّنّي، ويعد الشيخ محمد جواد مغنية أحد هؤلاء، حيث حُسب على تيار دعاة التقريب، واستخدم كتابه الفقه على المذاهب الخمسة كأحد الكتب الموجهة إلى بلاد السنة، وقد رُوِّج لكتابات الشيخ مغنية ببعض المراسلات بينه وبين شيخ الأزهر الشيخ محمد شلتوت، وكذلك بعض كتاباته في مجلة رسالة الإسلام، وكذلك فتوى الشيخ شلتوت بجواز التعبد على المذهب الشيعي، فكان اختيار الموضوع من جانب الوقوف

مع بعض المسائل العقدية التي تمثل خلافًا مع أهل السنة فتناولت أصل التشيع والإمامة كأحد النقاط التي يمكن من خلالها الحكم على فكر الشيخ مغنية .

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع من ناحية إعادة قراءة جوانب شخصية من الشخصيات التي تنتمي للمذهب الشيعي، وتنتشر كتاباته في بلاد السنة، حتى يتسنى لنا الحكم على الجوانب الاعتقادية لديه، والحق أنه لا يمكن الفصل بين دعوة الشيخ مغنية للتقارب بين السنة والشيعة، وبين الجوانب الاعتقادية لديه؛ فجوانب الاعتقاد هي التي تحدد قواسم الشخصية الفكرية للفرد، وبالتالي يكون أثره داخل المجتمع من خلال كتاباته، ولما كانت كتابات الشيخ مغنيه تجد قبولًا دخل الأوساط السُّنِّيَّة من خلال دعوته للتقارب التي أطلقها، ومن خلال المجالات التي أتيحت لديه لعرض فكره داخل تلك الأوساط، مثل مجلة رسالة الإسلام، فكان من الضروري الوقوف مع الجانب الاعتقادي للشيخ مغنية؛ حتى نتمكن من الحكم على دعواه، ومن هنا كانت أهمية الموضوع .

إشكاليات الدراسة:

ظهرت بعض الإشكاليات التي حاول البحث أن يجيب عنها وتمثَّلت فيما يأتي:

- هل يمكن النظر لمسألة التقارب بين السنة والشيعة خارج الإطار الاعتقادي لأصحاب هذه الدعوة؟
- وهل حاول أصحاب هذه الدعوات التعديل من جوانب الاختلاف العقدي حول بعض المسائل حتى يتسنى لهم تحقيق هذا التقارب؟
- هل مثلت فكرة الأصول الأولى للتشيع جانبًا مختلفًا لدى الشيخ مغنية عن سابقيه؟

- وهل مثلت قضية الإمامة تطورًا فكريًا لدى الشيخ مغنية يمكن معه عدُّ الرجل من دعاة التقارب الحقيقيين؟
- وهل يمكن السماح لكل من دعا للتقارب بنشر فكره داخل الأوساط السُّنّيّة دون مراجعات عقدية وفكرية؟

تلك الإشكاليات والتساؤلات سيحاول البحث أن يجيب عنها من خلال عرض موضوعات البحث ومناقشتها.

الآلية التي اعتمد عليها الباحث في البحث:

اعتمدت في كل نقطة من النقاط التي عالجها البحث أن تكون موثقة من أصولها الفكرية عند كل مذهب، حيث اعتمد على كتب الأصول المعتمدة عند الشيعة وأهل السنة، كما حاولت التنوع الفكري والزمني في عرض الآراء لدى كل مذهب حتى يتمكن الباحث من تتبع التطوُّر الفكري لكل عقيدة، كما حاول البحث عرض كافة الآراء والأدلة عليها لدى كل فريق؛ حتى يتمكن من الوقوف على صحيح الاعتقاد الموافق لصحيح الدين والاجتهاد العقلي قدر الاستطاعة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهي منهجية تتطلب الحصول على نصوص معتبرة تتناول جوهر الموضوع، ومن ثَمَّ القيام بوصف تلك النصوص، والتركيز على عدد من عناصر النص لتحليل التوجهات في فهمها؛ وذلك بغرض مقارنته مع غيره للوصول للرأي السديد.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة:

- **أولًا: المقدمة: تناولت فيها التقديم للموضوع، مع ذكر أهميته وسبب الاختيار، والمنهج المتبع، وتقسيم الخطة.**
- **ثانيًا: التمهيد، وفيه تعرضت لأهم مصطلحات البحث التي تحتاج إلى توضيح.**
- **ثالثًا: المبحث الأول: التعريف بشخصية البحث، وفيه تحدّثت عن النسب والنشأة، والحياة العلمية والعملية، ثمّ الحديث عن المنهج الفكري له.**
- **رابعًا: المبحث الثاني، وفيه تناولت أصل الإمامة بين السنة والشيعة.**
- **خامسًا: المبحث الثالث، وفيه تحدَّثت عن عقيدة الشيخ مغنية في أصل التشيع.**
- **سادسًا: المبحث الرابع، وفيه تطرَّقت لعقيدة الإمامة في فكر الشيخ مغنية، ثمَّ الخاتمة، وفيها أهم النتائج.**

تمهيد:

عند تناول المعتقدات الفكرية لدى الشيعة نجد أن هناك عدة قضايا عقدية مثَّلت محور الفكر الشيعي، وكانت هي الأصل في الخلاف العقدي بين أهل السنة والشيعة وغيرهم من مفكري الفرق الإسلامية، وهذا ما دفع الباحثين بتناولها بالبحث والدراسة من كافة جوانبها.

وقد مثَّلت قضية التشيع والإمامة في الفكر الإسلامي عامة والفكر الشيعي خاصة واحدةً من أهم القضايا العقدية والفكرية عبر التاريخ الإسلامي ولدى مفكري الفرق الإسلامية، حيث مثلت حجر الزاوية في الفكر الشيعي؛ وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأصول الشيعية عبر فرقها المتعددة، وأزمانها الطويلة.

لكن ظل تناول تلك الأصول العقدية يختلف من مفكر لآخر من مفكري الشيعة نظرًا لاختلاف الظروف الاجتماعية والفكرية المحيطة بهذا المفكر، وظلت يد الاتِّهام

تطال هؤلاء المفكرين عبر كتاباتهم المختلفة وفقا للباحث المتناول لتلك الدراسة الفكرية عند هذا المفكر أو ذاك بين حاكم عليه بالاعتدال، ومتَّهم له بتطبيق التقية.

ولعلَّ هذا ما دفعنا للوقوف مع شخصية البحث وهو "محمد جواد مغنية" الذي يمثِّل واحدًا من أهم المراجع لدى كثير من أتباع الفكر الشيعي المعاصر، وأصبح يمثِّل بكتاباته واحدًا من دعاة التقارب بين السنة والشيعة.

هذا وقد مثَّل "مغنية" مع غيرهِ من مفكري الشيعة مرحلة تطورٍ فكريٍّ لدى الشيعة وفقا للتطوُّر الاجتماعي والتاريخي الذي صاحب هذه الحقبة الزمنية في التاريخ الشيعي المعاصر.

والوقوف على أهم جوانب الأصول العقدية في فكر "محمد جواد مغنية" الذي يمثل دائمًا محور الخلاف مع مخالفيه – سواء من أهل السنة أو الشيعة أنفسهم – هو الشاهد الدامغ للحكم على الجانب الاعتقادي لدى هذا الفكر، وبالتبعية نستطيع تكوين وجهة نظر حول دعوته للتقارب مع السنة، ومدى توافق هذه الدعوى مع الواقع العقدي والفكري عند الشيخ مغنية.

كما يمكِّننا من الحكم على المرجعية الفكرية التي تمثِّل أحد أهم مصادر التلقي عند الشيعة في العصر الحاضر، وبالتالي مدى الثقة في مؤلفاته التي نشرت في بلاد أهل السنة.

وسوف نتناول هنا بعض المصطلحات التي تناولها البحث بالدراسة:

أولًا: التشيُّع:

عند تناول مصطلح التشيُّع نجد أنه يطلق على فئة معينة اتَّخذت من إمامة الإمام "عليّ" والأئمة من بعده، مبدأً عقديًّا، ومذهبًا فكريًّا تنوعت على أثره هذه الفرق وتشعَّبت مسمياتها، ووجد منهم المعتدل والغلاة تجاه هذا المبدأ.

والمدلول اللغوي لمصطلح الشيعة، يدور حول الأتباع والأنصار، كما يدور حول طائفة معينة اجتمعت حول أمر ما، فيقال: شيعة فلان، ثم غلب هذا الاسم فأصبح معروفًا بكل من يتولَّى عليًا وأهلَ بيته [٢].

وعليه فالشيعة، والتشيُّع، والمشايعة في اللغة تدور حول معنى المناصرة والمتابعة، أو الاجتماع على أمر أو التحزُّب لشخصٍ، فهو بمعنى الأتباع والصحب والقوم والأعوان، وقد استخدمها القرآن الكريم بهذه المعاني، فجاء قوله تعالى: (وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ) [٣] فاستخدم لفظ الشيعة هنا بمعنى الأتباع التابعين ، للمنهج الموافقين للرأي، وجاء قوله تعالى: (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ) [٤]، والشيعة هنا بمعني القوم.

ثم أصبح هذا المصطلح خاصًّا بشيعة الإمام علي – رضي الله عنه – والأئمة من بعده وولاء آل البيت، والحقُّ أن حب الإمام "عليّ" وآل البيت أمرٌ عام لكافة المسلمين، لكن الشيعة هم من غالوا في خلافة الإمام عليّ، وعدّوها بالنص لا بالاختيار، كما يتضح من البحث.

المدلول الاصطلاحي للشيعة:

الشيعة هم من شايعوا عليًّا – رضي الله عنه – وقد ذكره الأشعري في معرض حديثه عن الشيعة، فقال: "وإنما قيل لهم الشيعة، لأنهم شايعوا عليًّا – رضوان الله عليه، ويقدِّمونه على سائر أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم" (٥) .

وعليه فإن الإمامة عند الشيعة ترتبط بفكرة تقديم علي – رضي الله عنه – على باقي الصحابة في خلافته للنبي –صلى الله عليه وسلم–، والنص عليه، ويعتقدون أنها ركن الدين الأعظم، ولذا كل من اعتقد بهذا الفكر عرف باسم الشيعة.

فالإمامة الشيعية خلاف الإمامة السُّنية، فهي ليست من المصالح العامة التي يترك الأمر فيها لأهل الحل والعقد وعامة المسلمين لاختيار الإمام كما هي عند أهل السنة، وإنما هي "ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبيٍّ إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه أن يعيِّن الإمام للأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ويكون معصومًا من الكبائر والصّغائر، وإنّ عليّا – رضي الله عنه – هو الّذي عيّنه – صلوات الله وسلامه عليه – بنصوص ينقلونها ويؤوّلونها" (٦)

فالإمامة خاصة بعليّ – رضي الله عنه – ولا تخرج من أبنائه، مع الاختلاف في تحديد الأئمة، فقد جاء في الملل والنحل الحديث عن الشيعة أنهم: "هم الذين شايعوا عليًّا – رضي الله عنه – على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصيةً، إما جليًّا، وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده" (٧) ، وبمثله قال الجرجاني في تعريفاته، حيث قال: "الشيعة: هم الذين شايعوا عليًّا – رضي الله عنه، قالوا: إنه الإمام بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده"(٨)

وكذا وجد هذا المصطلح ومدلوله عند مفكري الشيعة فيقول الشيخ المفيد[٩]: "أتباع أمير المؤمنين على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول – صلوات الله عليه وآله – بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعًا لهم غير تابع لأحدٍ منهم على وجه الاقتداء." [١٠]

وعليه فقد عرف مصطلح التشيع وأصبح مدلولًا للشيعة وهم أتباع الإمام على ومن اعتقدوا بإمامته، وعلى هذا كله فقد اتضح مصطلح التشيع والشيعة وبيان مدلولاته.

ثانيًا: مصطلح الإمامة:

بيَّنا أن الإمامة هي محور المعتقد الشيعي الذي يدور حوله الفكر الشيعي قديمًا وحديثًا، وقد مثَّل الاعتقاد بالإمامة الحد الفاصل في تقسيم الفرق الشيعية بناءً على اعتقاد إمامة بعض الأئمة دون بعض، وعليه فقد لاقت الإمامة في الفكر الإسلامي عامة، والشيعي خاصة بالغ الاهتمام بالبحث والدراسة. ومصطلح الإمامة من الناحية اللغوية يدور حول التقدم والاقتداء، سواء كان الاقتداء في الخير أو الشر، فجاء في اللسان: "وأَمَّ القومَ وأَمَّ بِهِمْ: تقدَّمهم، وَهِيَ الإمامة، والإمامُ: كُلُّ مَن ائتَمَّ بِهِ قومٌ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ أو كَانُوا ضالّين." [١١]

كما تدور حول من ائتمَّ به غيره فهي من الفعل (أَمَّ) تقول: "وأَمَّهُمْ وبهم : تَقَدَّمَهُمْ، وهي :الإمامة والإمامُ : ما ائْتُمَّ به من رئيسٍ أو غيرِهِ" [١٢]

وأما من ناحية المدلول الاصطلاحي للإمامة:

فقد تعددت التعريفات حول الإمامة، لكنها جميعا ظلت في نطاق قريب ولا يوجد اختلاف كبير بينها، حيث نظر إليها بعض العلماء على أنَّها رياسة عامَّة تتولى

أمور الدين والدنيا، فقال الجويني: "الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا" [١٣].

ولم يختلف كثيرًا ما جاء عند الماوردي في عدّ الإمامة خلافة النبي، وهي لحفظ الدين وتسيير أمور الدنيا، فقال: "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع" ([١٤]).

هذا وقد سوى ابن خلدون في مقدمته بين مدلول الإمامة والخلافة، وأنها قائمة لحراسة الدين وسياسة الدنيا، فقال: "والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخرويَّة والدنيوية الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به" [١٥] .

وبناءً على ما تقدَّم، فإن الإمامة عند أهل السُّنَّة تدور حول خلافة النبي – صلى الله عليه وسلم – والقيام على حراسة الدين وسياسة الدنيا، أما الإمامة عند الشيعة، فتدور حول كونها منصبًا إلهيًّا يختاره الله تعالى بسابق علمه، فالإمامة تكون بالنصّ لا بالاختيار، وفي هذا يقول" كاشف الغطاء" [١٦]: إن الإمامة منصب إلهي كالنبوة يختاره الله بسابق علمه بعباده" [١٧] ، وعلى هذا فإن معتقد الإمامة هو مسار الخلاف والجدل بين أهل السنة والشيعة، وسوف نتطرَّق إلى جانب من هذا الخلاف داخل البحث – إن شاء الله تعالى .

ثالثًا: دعوة التقارب بين السنة والشيعة:

ظلَّ حال المسلمين في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – لُحمة واحدة يجمعهم كتاب الله وتُظلهم سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – وظل الحال بعد النبي –

صلى الله عليه وسلم – حتى قتل عثمان – رضي الله عنه – وافترقت الأمة إلى فرق، وتعددت المذاهب، ووجد على ساحة الفكر معتقدات لم تعهدها الأمة من قبل، وأُلِّفت الكتب ودافعت العقول عن موروث الأمة، وفى ظل هذه الفرقة واتساع الخلاف العقدي بين السنة والشيعة ظهرت دعوات التقارب التي حاولت الجمع بين الفريقين، ولا شك أن دعوات التقارب لا يمكن أن تكون على حساب العقيدة والدين والتخلي عن معتقدٍ صحيح حتى يتم التقارب.

وقد قامت دعوات في القديم والحديث منها ما يتفق مع المنهج القويم في التفكير والتدليل على دعوة التقارب، ومنها ما كانت دعوات ظاهرية جوفاء حاول أصحابها إقامة الهدنة بين الفريقين مع احتفاظ كل مذهب بمعتقداته.

وهذه الدعوات لم تكن لفريقٍ دون الآخر، بل كانت المحاولات من كلا الطرفين، ويرى بعض الباحثين أن دعوة التقريب لها جذورها القديمة التي تمتد إلى القرن السادس الهجري وبالتحديد إلى شخصية الطبرسي.(١٨) (١٩)

ولعل من عدَّ الطبرسي هو من وضع اللبنة الأولى لدعوة التقريب إنما نظر إليها من منظور المنهج الذي اعتمد عليه الطبرسي في تفسيره "مجمع البيان"، حيث كان يعتمد في مصادره على المصادر السُّنِّيَّة والشيعيَّة، وحاول البعد عن الغلو، بينما يرى الشيخ أبو زهرة أن الطوسي (٢٠) هو صاحب الاتجاه الأوَّل في محاولة التقارب الفكري بين "الاثنا عشرية" وجمهور المسلمين (٢١) ، وإذا سلَّمنا أن الطبرسي قد سار في تفسيره على منهج الطوسي وهو من سابقيه، فيكون أصل هذه الدعوة ينسب إلى الطوسي.

وعلى كل حال، فإن هذه الدعوة لا تخرج عن كونها منهجًا علميًّا اتبعه كل مفسر في تفسيره، وحاول من خلاله تنوع مصادره السُّنّية والشيعية، كما أنه لا يمكن الحكم على أي دعوة خارج إطارها العقدي الذي يرسم مدى التقارب الفكري والعقدي لصاحب الدعوة والمذهب المخالف له، وعليه فلا بد من بحث الإطار العقدي للطوسي والطبرسي حتى يتسنى لنا الحكم على دعوته.

ولا شك أن الطوسي والطبرسي قد سُبقا ببعض المحاولات للصلح والجمع بين الفريقين، وقد أشارت إليها كتب التاريخ دون الخوض في تفصيلاتها، ومنها ما ذكره ابن كثير بقوله :" وفيها اصطلح أهل الكرخ (٢٢) من الرافضة والسنة مع بقية المحال، وتزاوروا وتواصلوا وتواكلوا، وكان هذا من العجائب." (٢٣) وجاءت رواية ابن الجوزي داعمة لرواية ابن كثير. (٢٤)

وعليه فقد كانت هناك محاولات قديمة للجمع بين السنة والشيعة، لكنها لم ترقَ لدرجة الدعوة العامَّة التي تجمع تحت لوائها المذهب السني والمذهب الشيعي، فقد كانت مجرَّد محاولات للجمع بين أهل منطقة معينة؛ حتى لا يظل الصراع قائمًا بينهما.

وأمَّا في الحديث فقد كانت هناك محاولات تمت بشكل جماعي وتحت ستار مؤسسي، منها مؤتمر النجف (٢٥) الذي يعد من أهم المؤتمرات التي جمعت السنة والشيعة وفيه قال محى الدين الخطيب: "إنه يعد المؤتمر الأوَّل من نوعه في المجتمع الإسلامي، وقد عدّه أعظم مؤتمر عقد في تاريخ المسلمين للتفاهم بين الشيعة والسنة" (٢٦)، كما كانت هناك محاولات حديثة أخرى، منها محاولات جماعة الإخوة_الإسلامية، وادعى بعض الكُتَّاب أن هذه الجماعة نشأت عام ١٩٣٧ م وكان مقرها في مصر، وقد ضمَّت مجموعة من رجال العلم والفكر في مصر، وكان من شروط هذه الجماعة أن

المشتركين من مذاهب لا تخالف نص الكتاب، ولا صحيح السنة، أو ما اجتمعت عليه الأمة(٢٧).

ومن تلك المحاولات الجماعية "دار التقريب بين المذاهب الإسلامية"، وكانت لهذه الدعوة خطوات تحركية على الأرض، وكانت البداية من دعوة محمد تقى القمي – وهو من شيوخ الشيعة – عام ١٣٦٤ هـ، ولقيت دعوته استجابة من علماء مصر وعلماء زيدية اليمن، واتخذ لها مقرا في القاهرة باسم: "دار التقريب بين المذاهب الإسلامية" ، وأصدرت مجلة باسم "رسالة الإسلام"، وكان يرأس تحريرها الشيخ "محمد المدني "عميد كلية الشريعة بالأزهر" (٢٨) وكان الشيخ "مغنية" ممن كتب في هذه المجلة، وكان على صلة برئيس تحريرها كما سيتضح.

وقد انتُقِد الدور الذي قامت به هذه المؤسسة، وعُدَّ لها أغراض خفية حاولت من خلالها التبشير بالمنهج الشيعي وخداع قطاع كبير عن طريق نشر بعض الكتب الشيعية التي كانت موجَّهة لبلاد السنة، وتم إخفاء كثير من المعتقدات الشيعية منها؛ حتى لا تثير اهتمام أهل السنة (٢٩).

وأمَّا المحاولات الفردية فقد تعددت من قبل المفكرين الإسلامين، ومنهم كثير من السنة ممن سعى لتأكيد هذه الدعوات، ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده، وقد تمثلت دعوته في محاولة جمع الكلمة والتوحد بين السنة والشيعة، ثم كان تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا، الذي كان له خطوات أوسع من أستاذه، ولعل كتابه "السنة والشيعة" وكذلك مجلته "المنار" خير شاهد على جهود الرجل في هذا الاتجاه. (٣٠)

وعلى الاتجاه نفسه كانت دعوة الشيخ "مغنية" للتقريب بين السنة والشيعة، وترك تكفير كل فرقة للأخرى، وقد حاول الشيخ من خلال مجموعة من الكتب التي

أخرجها وأعيد نشرها في بلاد السنة أن يرسِّخ لهذه الدعوة، وكان لكتاباته كثير من الأثر في عدِّ الشيخ "مغنية" من حاملي لواء التقريب بين السنة والشيعة، فقد كان لكتابه "الفقه على المذاهب الخمسة" وكتابه "الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة" وكتابه "الشيعة في الميزان" وتفسيره "الكاشف" دور كبير في تصنيف فكر الشيخ مغنية.

والحق أننا لا نستطيع الحكم على فكر الشيخ "مغنية" في مسألة التقريب حتى نقف على الجانب الاعتقادي في فكره من خلال دراسة موقفه من مسألة التشيع والإمامة، فهما من المسائل التي تحكم طبيعة الخلاف العقدي بينه وبين السنة، كما تُبيّن مدى توافق الشيخ مع دعواه من عدمها، وهذا ما سنطوّف به في تلك الصفحات القادمة.

المبحث الأول: التعريف بشخصية البحث، وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: النسب والنشأة.**
- **المطلب الثاني: الحياة العلمية والعملية.**
- **المطلب الثالث: المنهج الفكري.**

المطلب الأول: النسب والنشأة.

الحق أن البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها السيد مغنية هي مثال حي لهذه الحقيقة، حيث مثلت بيئته الاجتماعية وتجاربه الحياتية القاسية إطارًا فكريًا وعقديًا حط بركابه على جوانب الفكر عند "محمد جواد مغنية" من خلال كتاباته المختلفة والمتنوعة.

نسبه:

تنتمي شخصية البحث إلى عائلة مغنية بجبل عامل ([٣١]) بلبنان، و"مغنية" بضم الميم، وتجوز أيضا بفتحها وسكون الغين، ولم يعرف أصل هذه الكلمة التي يرجّح شخصية البحث في كتابه "التجارب" أن أصل هذه الكلمة قد يعود إلى مدينة بالجزائر، أو أن أجداده كانوا من ذوي الأملاك فأغنوا ورثتهم بما تركوا، أو أنها تعود إلى اسم نهر ينبع من السفح الشرقي لجبل الشيخ ويجري اتجاه دمشق [٣٢] ، وأيًّا ما كان أصل هذه الكلمة فإن عائلة مغنية التي اتخذت من لبنان مكانًا لإقامتها كانت عائلة علمية شهيرة، كان من ثمرتها الشيخ "محمد جواد بن الشيخ محمود بن محمد بن مهدي العاملي" المولود سنة (١٣٢١) هـ تقريبا [٣٣].

ولعل الأوساط العلمية التي نشأ فيها الشيخ "مغنية" كانت كفيلة أن تضعه على درب أجداده في طلب العلم، والترحال بين البلدان للنهل من مصادر العلم حيث يوجد العلماء.

اشتهرت هذه الأسرة بالوجاهة العلمية والاجتماعية، فجدُّه الشيخ محمد مغنية المولود في شهر صفر لسنة ١٢٥٣ هـ كان شيخًا له مكانته في الأوساط العلمية والسياسية، قال عنه صاحب الأعيان: "وكان المترجم ذكيًا أديبًا ظريفًا مؤرخًا له كتاب جواهر الحكم ونفائس الكلم وهو كتاب أدب وتاريخ وحكميات" [٣٤]

وهذا ما أكده الشيخ مغنية نفسه في وصف جده في كتابه التجارب قائلًا: "كان لوالد أبي الشيخ محمد مغنية زعامة ووجاهة تجمع بين النفوذ في الأوساط الدينية والسياسية، فهو سياسي ونافذ كبير مع رجال الحكم والدولة، وشيخ له شأنه عند العلماء ..." [٣٥].

وظل حبل العلم متصلًا ينتقل بين آل مغنية جيلًا عقب جيل، فإذا كان الجد من أهل العلم وصاحب مؤلفات وله مكانته بين العلماء، فإن الأب لم يكن عن هذا المعترك ببعيد، فقد كان عالما من علماء عصره، أخذ عنه الفقه ونال فيه مرتبة الاجتهاد، وقرض الشعر وله ديوان عرف باسم العرفان [٣٦].

ولعل سمة التعددية في اتجاهات العلم كانت سائدة في آل مغنية، ولعلها كانت سمة العصر، فلم يكتف علماء تلك الحقبة الزمنية بنوعٍ واحدٍ من العلم، بل تعددت مناهل المعرفة، حيث كان والده الشيخ محمود "علمًا فاضلًا أديبًا شاعرًا كريم الأخلاق حسن السجايا" [٣٧]، وهذا ما وجدناه عند الشيخ محمد جواد، فقد تعددت كتاباته العلمية، وتنوعت الجوانب الفكرية لدى الشيخ.

وفي الأحوال كلها فقد عاد والد الشيخ مغنية من النجف إلى لبنان، فمكث على العادة المألوفة عالمًا في قرية عامل جنوب لبنان، بيد أن المقام لم يطل به، بل سرعان ما انتقل إلى رحمة ربه سنة ١٩١٦ م عن عمر يناهز ال (٤٤) عامًا. [٣٨]

المطلب الثاني: الحياة العلمية والعملية:

كانت بداية الشيخ مغنية مع تجارب الحياة العملية هو العيش في كنف اليُتم، حيث فقد أمه وهو ابن الثالثة أو الرابعة من عمره فيقول في تجاربه "ماتت أمي وأنا في الثالثة أو الرابعة من عمري ولا أتذكر شيئًا من ملامحها وصفاتها، ولا من علاقتي بها واهتمامها بي سوى صور غامضة مبهمة ..." [٣٩] وظلَّ الشيخ محمد جواد بصحبة والده الذي توفي هو الآخر وهو ابن العاشرة من عمره .

ثم انتقل الشيخ بعد وفاة والده إلى بيت أخيه الأكبر وظلَّ فيه سنتين، ثم تركه أخوه وارتحل إلى النجف في طلب العلم، وعلى الرغم من أن الشيخ رأى في هذا الأمر

صعوبة عليه وعلى أخيه، حيث ظلَّا بلا مأوى أو كفيل إلا أنه بين أن شرف الغاية وعظمها يمحو كل أثر جانبي يطرح على جانبي تلك الغاية فيقول: "حيث هاجر أخي الأكبر رب العائلة إلى النجف لطلب العلم وتركني وأخي أحمد بلا ولي وكفيل، نعاني ألم البؤس والأخطار .... ولكن كانت غايته شريفة وهي تحقيق الرغبة في طلب العلم والحرص على نيله وتحصيله ... فلقد كان العلم ضالته ولذته. " (٤٠)

وعلى الرغم من صعوبة تلك الأيام التي ألقت بظلالها على نفسية الشيخ مغنية إلا أنه يعُدُّ هجرة أخيه إلى النجف من النقاط الفارقة التي مثلت نقطة التحول في حياته، وحاول الشيخ جاهدًا الاستفادة من تلك التجارب مبينًا ثمرتها في باقي حياته، وعدَّ ذكر تلك الأيام من باب الذكر والشكر فيقول "أحدث بها شاكرًا ذاكرًا لنعمة جعلت مني إنسانًا يشعر بتفرُّده واستقلاله وأني وحيد في هذه الحياة، ومسؤول عن نفسي، وعليَّ أن أعمل معتمدًا عليها بعد الله سبحانه" (٤١) .

وقد أجاد الشيخ مغنية في التعلم من تلك السنوات، فقد صنعت منه جوانب متعددة داخل شخصيته، وعلَّمته كثيرًا من الأمور التي ارتكز عليها في تجاربه وحياته العملية، فيقول: "إن حياة البائسين ونضالهم خير عبرة وعظة، تعلم الشريد كيف يثق ويأمل، والمستضعف كيف ينهض ويتحرر، والمكلوم كيف يصبر ويعمل لخلاصه وشفائه" (٤٢).

وعندما أنهى الشيخ دراسته في النجف غادرها سنة ١٩٣٦ بعد أن مكث فيها قرابة العشر سنوات ليبدأ في بلده لبنان رحلته كقاضٍ في المحاكم الجعفرية، ثم مفكرًا له مؤلفاته، ففي سنة ١٩٤٨ م انتقل إلى بيروت قاضيًا شرعيًا، وفى سنة ١٩٤٩ م عين

مستشارًا في المحكمة الجعفرية العليا، وفى سنة ١٩٥١ م رئيسًا للمحكمة الجعفرية حتى سنة ١٩٥٦ م ثم بقى مستشارًا في هذه المحكمة حتى تقاعد سنة ١٩٦٨ م[٤٣].

المطلب الثالث: إنتاجه الفكري:

ذهب الشيخ مغنية وترك تراثًا ليس بالقليل في جوانب الفكر المختلفة والمتعددة، ولعل أسلوب الشيخ في كتاباته، يعد من السمات التي جعلت كتبه تلقى قبولًا لدى أوساط الشباب الشيعي، حيث يقول: "ألَّفت في العقيدة وأصولها سلسة من ثمانية كتب صغار، خاطبت بها الجيل الجديد بأسلوبه ومنطقه" [٤٤] ، كما تعد كتاباته في مجال المذهب الشيعي من أهم الكتب لدى منتسبي هذا المذهب،... وكان فيها موجهًا إلى ما فيه الصلاح والارتقاء" ([٤٥]) ومن أهم مؤلَّفاته:

- التفسير الكاشف، التفسير المبين، إسرائيليات القرآن، الإسلام والعقل، الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة، الشيعة في الميزان، الشيعة والحاكمون، المجالس الحسينية، إمامة عليّ بين العقل والقرآن، تجارب محمد جواد مغنية – شبهات الملحدين والإجابة عليها فضائل الإمام علي، فلسفة التوحيد والنبوة، مذاهب ومصطلحات فلسفية، مع بطلة كربلاء (السيدة زينب بنت أمير المؤمنين "علي" مع علماء النجف الأشرف، معالم الفلسفة الإسلامية" نظرات في التصوف والكرامات – الفقه على المذاهب الخمسة، فقه الإمام جعفر الصادق.

المطلب الرابع: وفاته:

بعد حياة قضاها الشيخ مغنية بين أروقة المحاكم وبين مؤلفاته، كانت لحظة النهاية في حياة الشيخ مغنية، وفي خضم هذه الحياة المتعددة الجوانب، كانت هناك ومضات مؤثرة في حياة الشيخ عبَّر عنها كثيرًا، حيث مثلت مدينة النجف الأشرف

جانبًا مهمًا في حياة الشيخ، ففيها كانت بدايته وبها دُفن، فيتحدث عن النجف فيقول: "ما زلت أذكر تلك الأيام بلهفة المشتاق، وأحن إلى الجولات العلمية مع الرفاق ... عندما تركت النجف ذهبت نفسي حسرات على فراقها" (٤٦) ثم يقول في حق النجف: "وما أنا بمؤدٍّ بعض شكرها وإن حرصت" (٤٧). وكما كانت البدايات مع الشيخ في النجف كانت النهايات، حيث ووري جثمانه في ثراها بتاريخ ٢٣ محرم ١٤٠٠هـ – ١٩٧٩/١٢/١٢ م، بعد أن نقل إليها من لبنان حيث توفى هناك. (٤٨)

المبحث الثاني: أصل الإمامة بين السنة والشيعة:

نتناول في هذا المبحث قضية الإمامة بين أهل السنة والشيعة، وتعدُّ هذه الجزئية لها أهميتها قبل الخوض في موقف الشيخ مغنية من مسألة الإمامة، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على الاتجاه الذي سلكه الشيخ مغنية في تلك القضية؛ حتى نستطيع الحكم على دعوى التقريب ومدى فاعلتيها عند الشيخ مغنية.

وعند تناول قضية الإمامة في الفكر الإسلامي لابد أن ندرك أنها من أكثر المسائل خلافًا بين أتباع الفرق الإسلامية، فما من فرقة إلا وأدلت بدلوها في تلك المسألة، وقد كان للحالة السياسية دورها في تطبيق هذه المسألة، وقد كان مصدر التلقي واحدًا عند جميع الفرق الإسلامية، وجاءت نصوص القرآن واضحة المعاني ثابتة الدلالة، وجاءت الأحاديث النبوية واضحة ومعبرة وموضحة لما جاء في القرآن الكريم، وتلقاها كل متلقٍّ بما يتوافق مع توجهه الفكري والسياسي، وهنا كان الاختلاف بين الأمة فقسمت فرقًا، والفرق إلى فرق، وطوَّع كل فريق مصادر التلقي بما يتوافق مع هواه واتجاهه، وخرج التأويل على ساحة الفكر الإسلامي كطوق نجاة لكل من يبحث عن أدلة لأصوله أو معتقداته.

وتمثل قضية الإمامة محور الاعتقاد الشيعي وحبله الممتد عبر مراحل الزمن تتناقلها الأجيال، وتتوارثها الأفكار، فهي أصل الدين الذي تدور عليه الأحاديث، وترجع إليها كل عقيدة، ويتضمنها كل علم من العلوم، فهي العقيدة التي اهتم بأمرها القدماء والمحدثين.

وما اختلف أهل الإسلام حول أمر كما اختلفوا في الإمامة، حيث ظل الدافع السياسي هو المحرك لهذا الاختلاف والمغذي له، والإمامة هي الأمر الرئيس الذي جمع أهل المذهب الشيعي قديمًا، والتفَّت حوله الفرق الشيعية منذ ظهورها، وهي المسألة التي فرقت بين الفرق الشيعية نفسها، بل إن تقسيم علماء المسلمين لفرق الشيعة، يدور حول الاعتقاد بمسألة الإمامة والأخذ بها.

المطلب الأول: نشأة فكرة الإمامة:

ظلت فكرة الإمامة غير محددة المفهوم لدى العقول الشيعية في الأزمنة الأولى مع نشأة فكرة التشيع، حيث كانت خطواتها الأولى في هذا الاتجاه تدور حول فكرة إمامة علي – رضي الله عنه – حتى بدأت تظهر معالم جديدة لهذا المدلول الذي وجد مكانته بين أضلع منتسبي المذهب الشيعي، ووجدنا لأول مرة يظهر في الفكر الإسلامي مفهوم "وصاية النبي" الذي أخذ من الإمامة مجالًا رحبًا، وأصبح مدلولًا لها، وتحولت الإمامة إلى كونها وصاية من النبي، وحصرت في الوصي، وإذا ما تولاها غيره وجب البراءة منه، بل واتهامه بالكفر، ولعل البذور الأولى لهذه الكلمة أخذت تنبت مع كلمات ابن سبأ (٤٩) التي أكدت كتب الشيعة أنه "كان أول من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفَّرهم" (٥٠)، ولم تكن كتب الشيعة وحدها التي أكدت تلك الرواية، بل وجدت في كتب أهل السنة أيضًا، فنجد

الشهرستاني يقول:" وهو – أي ابن سبأ – أول من أظهر القول بالنص على إمامة علي –رضي الله عنه" (٥١)، وهي نقطة البداية التي انطلق منها الغلاة في أفكارهم.

ولعل هذا المبدأ كان جزءًا مما تبقى في نفس ابن سبأ من الديانة اليهودية، التي جبل أصحابها على فكرة أن يوشع ابن نون (٥٢) هو وصي موسي (٥٣)، فلما دخل ابن سبأ في الإسلام أعاد إحياء هذا الموروث القديم مطبقًا على علي بن أبى طالب، بل الأعظم من ذلك أن هناك من المصادر من زاد في هذه الفكرة وبيَّن كيف وصل ابن سبأ وجماعته لانحرافٍ عقديٍّ، حتى وصل لاعتقاده في الألوهية، ولعل هذا الرأي هو ما تدور حوله المصادر السُّنية حيث ذكرت "أنه مؤسس لفكرة السبئية التي كانت تدعو إلى تأليه الإمام علي، ولكن علي قتله وأحرقه" (٥٤)، ولم تكن هذه هي الرواية الوحيدة في كتب أهل السنة، بل تواترت تلك الروايات، حيث يذكر الملطي (ت: ٣٧٧هـ) أنه "في عهد علي – رضي الله عنه – جاءت السبئية إليه وقالوا له: أنت أنت!! قال: من أنا؟ قالوا: الخالق البارئ، فاستتابهم، فلم يرجعوا، فأوقد لهم نارًا عظيمة وأحرقهم" (٥٥) .

ونقل ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ) في معرض حديثه عن الفرق الشيعية أن منهم فرقًا غالية فقال: " القسم الثاني من الفرق الغالية الذين يقولون بالإلهية لغير الله عز وجل، فأولهم قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميري لعنه الله، أتوا إلى علي بن أبي طالب، فقالوا مشافهة: أنت هو، فقال لهم: ومن هو؟ فقالوا: أنت الله، فاستعظم الأمر، وأمر بنار فأججت وأحرقهم بالنار" (٥٦) .

ولم تكن روايات كتب الملل والفرق هي الوحيدة في بابها، بل ذكرت تلك الواقعة في كتب الصحاح والسنن، فقد ذكر الإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ) بسنده عن

عكرمة قال: (أتي علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم ... " [٥٧] وعليه فقد وجدت تلك الرواية أيضا في كتب السنن، من خلال روايات أهل الحديث في كتب الصحاح والسنن، وأصبح من المسلم به أن طائفة من الزنادقة أحرقهم عليٌّ – رضي الله عنه – لقولهم بأنه إله، ومن الثابت تاريخيًا أن الذين حرقهم علي– رضي الله عنه – هم أتباع عبد الله بن سبأ. [٥٨]

حيث ذكر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ) في معرض حديثه عن الروافض وفرقة السبئية أتباع ابن سبأ ما يدعم تلك الروايات فيقول: "إن فرقة السبئية أظهروا بدعتهم في زمان علي – رضي الله عنه – فأحرق قومًا منهم، ونفى ابن سبأ إلى سباط المدائن حينما قالوا: إنه الإله" [٥٩] .

ولم تكن الرواية السنية هي الرواية الوحيدة فيما ذكر عن ابن سبأ، وإنما عضدت تلك الرواية بما نقل في المصادر الشيعية، فقد جاء في تلك المصادر ما يتوافق مع الرواية السُّنية في تلك المسألة ويؤكد واقعة ابن سبأ، حيث روى الكشي (ت: ٣٤٠هـ) بسنده إلى أبي جعفر (محمد الباقر) قوله: "إن عبد الله بن سبأ كان يدّعي النبوة، ويزعم أن أمير المؤمنين – عليه السلام – هو الله – تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا... إلى أن قال: واستتابة ثلاثة أيام فلم يتب، فأحرقه بالنار." [٦٠]

وهذا ما وجدناه عند نعمة الله الجزائري (ت: ١١١٢هـ) وأضاف إلى تلك الرواية نفي ابن سبأ فيقول: "قال عبدالله بن سبأ لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه: أنت الإله حقًّا فنفاه علي – عليه السلام – إلى المدائن، وقيل: إنه كان يهوديًّا فأسلم وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون و في موسى مثل ما قال في علي" [٦١].

ومع تعدد تلك الروايات التي نسبت لابن سبأ بالقول بألوهية علي إلا أن تلك الفكرة لم تلق قبولًا في نفوس السواد الأعظم من أهل الإسلام؛ نظرا لمنافاتها لما رسخ بالنفوس حول الإله الواحد البعيد عن الشبيه والمثيل، وعلى الرغم من ذلك فقد آمن بها بعض ضعاف الإيمان ومنتسبي الإسلام كطبيعة أي فكرة فاسدة تجد من يؤيّدها، وهذا ما يفسر وجود فرقة تحمل اسم ابن سبأ وتنسب إليه تعرف باسم السبئية.

وفي هذا يقول الإسفراييني (ت: ٤٧١هـ): "إن ابن سبأ قال في أول الأمر: إن عليًا نبيٌّ، ثم دعا إلى ألوهيته، وكان يقول: هو الإله في الحقيقة، ودعا الخلق إلى مقالته فأجابته جماعة إلى ذلك، وكان هذان في وقت علي" (٦٢)، ويؤكد هذه الرواية ما جاء عند الجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ) فقد جاء في معرض حديثة عن السبئية أتباع عبدالله بن سبأ أنها "غلت في الكفر فزعمت أن عليًا إلهٌ" (٦٣)

ويدعمه ما جاء في كتب الشيعة حيث ذكر ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٥هـ) في شرح نهج البلاغة ما يأتي: (فلما قتل أمير المؤمنين – عليه السلام – أظهر ابن سبأ مقالته، وصارت له طائفة وفرقة يصدقونه و يتبعونه" (٦٤).

ورغم ضلالات ابن سبأ وانتشار فكره المنحرف بين السبئية فإن الفكرة الأكثر خطورة ، والتي لقيت قبولًا وانتشارً ورواجًا بين نفوس العامة التي شبعت بحبّ آل بيت النبي –صلى الله عليه وسلم–، وتعلقت بالإمام علي وبنيه من بعده، وأثرت الأحداث السياسية في نفوس هؤلاء مما زادهم تعاطفًا مع الإمام علي وبنيه من بعده، وأصبحت هي الأساس الذي قام عليه الاعتقاد لدى الفرق الشيعية، وتشعبت منها الأفكار المنحرفة في جوانب الاعتقاد، وخاصة جانب الإمامة وهي القول بالنص على إمامة علي، ووصاية النبي له، ومخالفة الصحابة لهذه الوصية – وحاشاهم من ذلك –، وهذه

الروايات – التي تؤكد ضلوع ابن سبأ بهذا القول – قد شبعت بها كتب أهل السنة، وثبت صحتها وتواترها من طرق عدة.

حيث نجد هذه الرواية عند الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ) في الملل وهو يتحدث عن ابن سبأ فيقول: "إن ابن سبأ هو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي" [٦٥]، ويدعمها قول ابن تيمية (ت: ٧٢٧هـ) حيث يقول في معرض حديثه عن ابن سبأ: "أن أول من ابتدع القول بالعصمة لعلي وبالنصّ عليه في الخلافة هو عبدالله بن سبأ" [٦٦] و يقول المقريزي (ت: ٨٤٥هـ): إن ابن سبأ "أحدث القول بوصية رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – لعليّ بالإمامة من بعده... وخليفته على أمّته من بعده بالنص" [٦٧]

وكذا وجد مثلها في كتب الشيعة فقد نقل غير واحد من أهل المذهب الشيعي عن رجال الكشي قوله: "وكان – ابن سبأ – أول من أشهر القول بإمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفَّرهم." [٦٨]

ونقل القمي (ت: ٣٠١هـ) في فرق الشيعة أن عبد الله بن سبأ أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة، و تبرأ منهم، وادّعى أن عليًّا أمره بذلك [٦٩].

ولم تكن تلك فكرة – النص على الإمامة – هي الوحيدة التي روّج لها ابن سبأ وانتشرت في المذهب الشيعي وتنوعت صورها وفق اتجاه كل فرقة من فرق الشيعة، بل ظهرت على ساحة الفكر الإسلامي أفكار أخرى تتشابه بشكل كبير بين بعض الأفكار التي وجدت في الديانات الأخرى، حيث بدأت تظهر فكرة الرجعة، فقد قال ابن سبأ والسبئية بالرجعة ونسبوا الرجعة لعلي.

حيث يذكر أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٣٠هـ) أن عبد الله بن سبأ وطائفته من ضمن أصناف الغلاة فهم " يزعمون أن عليًا لم يمت، وأنه يرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلًا كما ملئت جورًا" (٧٠).

وذكر السّكْسَكي (ت: ٦٨٣هـ) في كتابه البرهان: "أن ابن سبأ وفرقته السبأية، هم أول من قالوا بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت" (٧١) وذكر الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) في ترجمة ابن سبأ: "عبد الله بن سبأ رأس الطائفة السبئية .. قال لعلي أنت الإله، فنفاه إلى المدائن، فلما قتل علي – رضي الله عنه – زعم ابن سبأ أنه لم يمت؛ لأن فيه جزءًا إلهيًا، وأن ابن ملجم إنما قتل شيطانًا تصوّر بصورة علي، وأن عليًا في السَّحاب والرعد صوته والبرق سوطه، وأنه سينزل إلى الأرض" (٧٢).

ولم تكن كتب أهل السنة وحدها هي التي أثبتت تلك الرواية لابن سبأ والسبئية من بعده، بل إن كتب الشيعة أيضًا أثبتت هذا لابن سبأ وفرقته، فقد جاءت أكثر من رواية شيعية تدور في نفس فلك الروايات السنية.

فقد أورد الناشئ الأكبر (ت ٢٩٣هـ) في مسائل الإمامة ما يأتي: "و فرقة زعموا أن عليًّا –رضي الله عنه– حي لم يمت، و أنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، و هؤلاء هم السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ ..." (٧٣).

ويتحدث النوبختي (ت ٣١٠هـ) في فرق الشيعة عن أخبار ابن سبأ فيذكر "أنه لما بلغ عبدالله بن سبأ– وأصحابه – وهو بالمدائن نعي علي قال للذي نعاه: كذبت لو جئتنا بدماغه في سبعين صرة وأقمت على قتله سبعين عدلاً – ما صدقناك – ولعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل، ولا يموت حتى– يسوق العرب بعصاه – ويملك الأرض" (٧٤).

وعلى هذا نستطيع أن نقول: إن ابن سبأ وضع البذور الأولى لأفكار جديدة على ساحة الفكر الإسلامي، ووجدت تلك الأفكار بيئة خصبة لنموها داخل المجتمع الإسلامي، حيث ساعدت حالة الانقسام السياسي داخل المجتمع وظهور أحداث متلاحقة داخل الدولة الإسلامية على ثبات تلك الأفكار، بل تنوعها وتطورها وفق الاتجاه الفكري لكل فرقة من فرق المذهب الشيعي، كما حملت السبئية بعده تلك الأفكار التي نقلت بالتبعية إلى فرق أخرى ، والباحث قد عدد الأقوال في تلك الجزئية ودعهما بروايات أهل السنة والشيعة ، نظرا لتطرقنا لهذه الجزئية عند الحديث على موقف الشيخ مغنية من روايات ابن سبأ، حيث ظهر في الأبحاث الحديثة نفي وجود ابن سبأ أصلًا ، وعده البعض من الأساطير وهذا ما نتطرق إليه في مطلب لاحق.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الإمامة في الفكر الشيعي:

وعلى الرغم من موت ابن سبأ وتمزق فرقته، إلا أن تلك الأفكار الباطلة التي وضع بذورها لم تمت رغم كل اللعنات التي ألقيت على ابن سبأ من آل البيت وسطرتها الكتب الشيعية [٧٥] وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الفكرة لم تمت، بل تحورت وتشكلت بأشكال جديدة سهلت الطريق أمام ترويجها بين البسطاء والأتباع، ووجدت بيئة خصبة ساعدت على انتشارها فكانت أكثر قبولا وإقناعًا، فهذا هشام بن الحكم الكندي (ت: ١٩٥ هـ) [٧٦] قد حمل الراية بعد ابن سبأ وروج لأفكاره، ونشرها بين الناس، وعلى الرغم من أن الرجل كان مشبِّهًا مجسمًا لله تعالى، [٧٧] مدّعيًا فيه مالا يليق بعظمته وجلاله، فيقول ابن حزم في حقه " كان مجسمًا يزعم أن ربه طوله سبعة أشبار ... ويزعم أن علم الله محدث" [٧٨]، على الرغم من ذلك إلا أنه من أوثق الرجال عند الشيعة ممن لا ترد لهم رواية، ولا يمنع من النقل عنهم غاية، فيقول النجاشي في حقه: " كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر" [٧٩].

وقد نال الرجل مكانته بين علماء الشيعة، فأخذوا عنه الرواية، ونقل أخبار آل البيت، وحكى عن جعفر الصادق وابنه موسى الكاظم، كما يعد من كبار المنظرين لعلم الكلام الذين أسسوا لفكرة الإمامة وأضافوا إليها بعض الأفكار التي غيرت في مفهوم هذه العقيدة في نفوس الشيعة[٨٠]، حيث يقول عنه العاملي: " كان ثقة في الرواية، حسن التحقيق بهذا الأمر، رفيع الشأن عظيم المنزلة ... وكان ممن فتق الكلام وهذب المذهب بالنظر، وكان حاذقًا بصناعة الكلام. " [٨١]

وعلى كلٍّ فإن تلك المرحلة تعد هي الأولى في ميلاد فكرة الإمامة حيث أخذت في الانتشار والتنوع بين أصحاب المذهب الشيعي، وبدأت كل فرقة من فرق الشيعة تدلي بقولها فيها مع ما يتناسب من اتجاهاتها الفكرية أو السياسية، وعلى الرغم من ذلك لا نستطيع أن نلقى الضوء على كل من خط قلمه في مثل هذا الادعاء، لكن نستطيع أن نقول: إن الفكرة قد تواترت بين أصحاب المذهب الشيعي، بل وانقسمت الفرق وفقًا لرؤيتها، وأصبحت تدين بها بعض الفرق، ولها من يمثلها أمثال زرارة بن أعين[٨٢] الذي تنسب إليه الزرارية [٨٣] من فرق الشيعة، وشيطان الطاق [٨٤] الذي تنسب إليه فرقة الشيطانية [٨٥]، ثم تولدت من تلك المرحلة مرحلة أخرى أخذت تطورًا نوعيًّا ملحوظًا حول فكرة الإمامة، حيث بدأت تظهر فكرة "الإمام الحُجَّة" فالإمام هو حجة الله على خلقه، ونجد هذا الكلام واضحًا في كتب الإمامية عن جعفر الصادق فيقول: "لم تخلُ الأرض منذ خلق الله آدم من حجة الله ظاهر مشهور، أو غائب مستور، ولا يخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة الله فيها. " [٨٦]

ومن هذا النص يتضح كيف تنوعت فكرة الإمامة وتحولت إلى أمر إلزامي بجود هذا الإمام الحجة الذي لا يخلو منه زمن إلى قيام الساعة، والحقُّ أن هذا النص أضاف مهمة جديدة تنسب للإمام، فالوجود الإلزامي لحجة الله على الأرض سواء كان

ظاهرًا أو غائبًا، جعل منه أمرًا حتميًا يفوق وجودُه وجودَ الأنبياء، فقد مرَّت السنوات وتعاقبت الأزمان دون أن يرسل الله نبيًّا أو رسولًا، لكن تلك السنوات لم تخل من حجة الله على الأرض، وعليه فمكانة الإمام الحجة قد ضاهت مكانة الأنبياء أو فاقتها في بعض الأحيان، فهو حجة الله على خلقه.

والحقُّ أن تلك الفكرة التي نقلت إلى فرق الشيعة ودلل عليها النص السابق تتعارض مع ما جاء في القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (٨٧).

وهذه الفكرة قد وجد صداها في الفكر المعاصر للشيعة حيث وجد من يتحدث عن مقام يضاهي مقام النبوة، فالإمامة منصب إلهي ينص عليه كما ينص على النبوة، فيقول محمد حسين ال كاشف الغطاء، وهو أحد مراجع الشيعة في معرض حديثه عن الإمامة: "وعرفت أن مرادهم بالإمامة كونها منصبًا إلهيًا يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي" (٨٨)، وفي الروايات التي أوردها الكليني في الكافي تجعل مكانة الإمامة من أعظم أركان الإسلام، ومرتبتها تعلو مرتبة النبوة، فقد روي الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: " بني الإسلام على خمس، على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية ...." (٨٩) لكن على الرغم من ذلك فإن القداسة التي تمتعت بها الإمامة في الفكر الشيعي لم تكن بنفس الدرجة عند كافة الفرق الشيعية فهناك من عدَّها في منزلة تلي منزلة النبوة، فقد ذكر النوبتجي أن بعض الفرق الشيعية يذهب إلى أن الإمامة من أجل الأمور بعد النبوة (٩٠).

وعليه فإن هناك خلطًا في الفكر الشيعي بين مفهوم النبوة ومفهوم الإمامة، فليس هناك فرق بين التكليف الإلهي للنبي وكذلك الإمام، وكلاهما بالاختيار والنص

والإعلام، كما يؤيَّد كل منهما بالمعجزات التي تدعم هذا الاختيار، فالنبي والإمام واحد، وهنا يقول المجلسي: "إن استنباط الفرق بين النبي والإمام لا يخلو من إشكال"، ثم يقول في موضع آخر: "ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة " (٩١)، لكننا لا نجد سندًا لهم في هذه الأقوال إلا ما توارثه مفكرو الشيعة من المصادر الأولى التي أسست لفكرة الإمامة .

لكن على الرغم من ذلك فإن فكرة الإمام توافقًا لدى الفرق الشيعية جميعها، بل اختلفت تلك الفرق فيما بينها حول الأئمة أنفسهم، ووجدنا تنافرًا وتضادًّا بين بعض الفرق الشيعية حول اعتقاد بعضهم في إمام معين دون إمام آخر، وعليه نستطيع القول: إن فكرة الإمامة نفسها لم تكن واضحة المعالم في الفكر الشيعي، بل أصابها التشويش في كثير من جوانبها.

ثم تطورت فكرة الإمامة في عقيدة كثير من الفرق الشيعية، وبدأت تأخذ شكلًا من أشكال القداسة التي اصطبغت بها الصبغة النبوية، فنجد أن مقام الإمامة في الفكر الشيعي أخذ يحاط بسوار العصمة، وتحول الإمام إلى شخص له قدسيته التي تحميه من الزلل أو الخطأ أو حتى النسيان، وفي هذا المعنى يقول الشيخ الصدوق: " يجب أن يعلم أهل كل زمان أن الله هو الذي لا يخليهم في كل زمان من إمام معصوم ..." (٩٢)، وهنا ارتبطت العصمة بالإمام، فلا إمام دون عصمة، وهي عصمة شاملة تتناول كل جوانب الحياة، فالإمام " معصوم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، لا يزلُّ في الفتيا ولا يخطئ في الجواب، ولا يسهو ولا ينسى، ولا يلهو بشيء من أمر الدنيا" (٩٣)، ويعد هذا التطور اتجاهًا خطيرًا في قضية الإمامة، حيث تحول الإمام إلى شخص معصوم الفعل والقول، وأخذت أفعاله وأقواله قدسيتها من قدسية صاحبها، وأصبح كل ما يصدر عن

الإمام من فعل أو قول إنما هي أشياء مقدسة لم تصدر من فراغ وإنما أوامر إلهية واجبة النفاذ.

ثم تطورت تلك الفكرة بعد ذلك في المذهب الشيعي ووصلت لمرحلة الاعتقاد، وأصبحت من أصول الدين والضروريات الحتمية التي لا يكتمل الإيمان إلا بها، وإنكارها هو إنكار لركن أصيل من أركان الدين كفيل أن يخرج صاحبه من دائرة الإيمان وإدخاله في دائرة الكفر، حيث يقول المفيد: " اتَّفقت الإمامية على كفر من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجب الله تعالى له فرض إطاعته فهو كافر ضال مستحق الخلود في النار" (٩٤) وبذلك تكون فكرة الإمامة قد تحولت إلى قضية عقدية من الثوابت الفكرية والعقدية في الفكر الشيعي.

ورغم الاختلاف الذي وقع بين الفرق الشيعية حول بعض مبادئ الإمامة إلا أنه يعدُّ اختلافًا ظاهريًا، حيث ظلت الأصول التي قامت عليها فكرة الإمامة ثابتة بين هذه الفرق.

المطلب الثالث: وجوب الإمامة:

في هذا المطلب نتناول موقف الفرق الإسلامية من قضية الإمامة، وكيف كانت نظرة كل فرقة إلى هذا المعتقد وكيف تعاملت مع الأدلة التي أصَّلت لهذه القضية، فتناولنا لقضية الإمامة هو بمثابة وضع اليد على الجرح، فما اختلف المسلمون في أمر من أمور الدين مثل اختلافهم في الإمامة، وما انقسمت الأمة وتمزقت أوصالها مثل ما انقسمت في بحثها حول الإمامة وما يتعلق بها، حيث "اختلف الناس بعد نبيهم – صلى الله عليه وسلم – في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضًا وبرئ بعضهم من بعض فصاروا فرقًا متباينين وأحزابًا متشتتين إلا أن الإسلام يجمعهم، وأول ما حدث

من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم –صلى الله عليه وسلم– اختلافهم في الإمامة" [٩٥].

وعند تناول مفهوم الإمامة في الفكر الإسلامي، نجد أنه مصطلح طرأ بعد الأزمنة الأولى بعد النبي – صلى الله عليه وسلم، فالتاريخ الإسلامي لم يعرف هذا المصطلح إلا في أزمنة متأخرة، فالمصطلح الأكثر استخدامًا ورواجا بعد وفاة النبي هو لفظ الخليفة، وعلى ما يبدو فإن مصطلح الخليفة هو أول مصطلح استخدم للدلالة على شخص الحاكم على بلاد الإسلام، وعليه فإن "أول لقب سياسي استخدم في الإسلام ليطلق على شخص الحاكم هو الخليفة، فقد روي عن أبي بكر أنه قال: لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله [٩٦] [٩٧].

ومن الملاحظ أن أهل السنة قد استخدموا لفظ الإمامة في الدراسات التي تتعلق بالمعتقدات أو حتى الدراسات الفقهية، بينما يكثر استخدام مصطلح الخليفة في الدراسات التي تتناول جانب التاريخ الإسلامي، لكن على الرغم من ذلك لا نجد فرقًا عند أهل السنة في الدلالة بين المصطلحين فهما "نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا، به تسمى خلافة وإمامة" [٩٨] ولعل هذا الاتجاه ما وجدناه عند الماوردي في وصفه للإمامة بقوله: "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا" [٩٩]، وإن كان بعض الباحثين يرى أن مصطلح الإمامة لم ينشأ عند أهل السنة إلا ردًا على ما قاله الشيعة في هذا المجال، وهو ما اضطر أهل السنة للبحث فيها قيل: "واذا كان أهل السنة قد اضطروا إلى البحث في الإمامة للرد على الشيعة في عصر متأخر – فإن مصطلح هذا العلم وموضوعاته ومسائله قد حددها الشيعة بل هي من ابتداعهم" [١٠٠].

وإن كنا نعتقد أن الحالة السياسية التي حطت على المجتمع الإسلامي هي ما دفعت الأطراف كافة داخل المجتمع الإسلامي بالبحث حول تلك القضية، ولا ننكر أن الشيعة هم أكثر الفرق تطرقًا لهذه القضية حيث تناولوها كأصل من أصول الدين وتناولوها كجانب اعتقادي يؤثر على صاحبه في إيمانه وعقدته، وهنا وقع الخلاف بين الأطراف كافة في هذه القضية، وعلى الرغم من هذا الاختلاف في مسألة الإمامة إلا أن هناك من النقاط اجتمع حولها كثير من آراء أهل الفرق الإسلامية، فبدأوا بوجوب الإمامة واعتبروها من الواجبات اللازمة لكل عصر، لذا قال أهل الحق: "يجب على الأمة نصب إمام متبع في كل عصر وأوان؛ لأن به ينصر الدين، ويتمكن من قمع المفسدين، ويؤخذ ما يجب أخذه، ويدفع ما يجب دفعه" [١٠١]، وعليه فالإمامة من الأمور اللازمة في كل عصر من العصور نظرًا للاحتياج الفعلي إليها، وفي هذا المعني ينظم السفاريني فيقول:

" وَلَا غنى لأمة الإسلام ... فِي كل عصر كَانَ عَن إِمَام

"يذب عَنْهَا كل ذِي جحود ... ويعتني ب الْغَزْو وَالْحُدُود [١٠٢].

وعليه فمسألة الوجوب أصبحت أمرًا حتميًا يستوجب الأخذ به وعدم الترك؛ "لأن الصحابة – رضي الله عنهم – أجمعوا على أن نصبه واجب بعد انقراض زمن النبوة، بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله – صلى الله عليه وسلم" [١٠٣]، ونقل أهل العلم الإجماع على وجوب الإمامة، حيث حكى ابن حزم الإجماع فقال: "اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله" [١٠٤] وقال القرطبي: "ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة" [١٠٥] ولعل

ما نقله ابن حزم والقرطبي إجماع خرج مخرج الغالب حول وجوب الإمامة، وعدَّ الأشعري مخالفة الأصم للسواد الأعظم اختلافًا فقال : "واختلفوا في وجوب الإمامة فقال الناس كلهم إلا الأصم: لابد من إمام" (١٠٦) وهو إجماع خلَّف وراءه كثيرًا من الانقسامات، فهو إجماع حول النقطة الأولى في الإمامة، فاتفقوا على الوجوب واختلفوا في كيفية وجوبه، فالموجبون لها انقسموا بين يدي هذا الوجوب بين قائل بوجوب بالشرع أو بالعقل، "فقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظلم ... وقالت طائفة أخرى وجبت بالشرع دون العقل لان الإمام يقوم بأمور شرعية" (١٠٧) "فمذهب أهل الحق من الإسلاميين أن إقامة الإمام واتباعه فرض على المسلمين شرعًا لا عقلًا، وذهب أكثر طوائف الشيعة إلى وجوب ذلك عقلًا لا شرعًا" (١٠٨) حيث ذهب "الشيعة الاثنا عشرية والإسماعيلية إلى القول بوجوب الإمامة عقلًا على الله" (١٠٩) "وذهب بعض القدرية والخوارج إلى أن ذلك ليس واجبًا لا عقلًا ولا شرعًا" (١١٠) " كما ذهب فريقٌ ثانٍ من المعتزلة إلى القول بالوجوب سمعًا وعقلًا" (١١١).

وعلى هذا نستطيع القول: إن أغلب الفرق الإسلامية وإن اتفقت في مسألة الوجوب في حق الإمام إلا أن الخلاف ضرب هذه الفرق في مسألة الوجوب العقلي أو الشرعي، فبينما كان أهل السنة على القول بالنصّ الشرعي الذي يثبت عن الطريق السماع كان الشيعة يدللون على الوجوب العقلي على الله في مسألة الإمامة، فأي الموقفين كان يميل إليه الشيخ مغنية؟ وهل وجد سبيلًا للتقارب بين هذين الموقفين؟ هذا ما نتطرق إليه عند عرض رأي الشيخ مغنية في تلك المسألة.

المطلب الرابع: مكانة الإمامة في عقيدة أهل السنة والشيعة:

مسألة الإمامة عند أهل السنة تظل في حيز الممكن الذي لا يستوجب العلم به ضرورة حتمية تقضي على المكلف الأخذ به، واعتقاده، وفي هذا المعنى يقول الآمدي: "واعلم أن الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات، ولا من الأمور اللَّابُدِّيَّات بحيث لا يسع المكلف الإعراض عنها والجهل بها" (١١٢)، وعليه فقد ظلت المسألة في عقيدة أهل السنة خارج إطار أصول الدين التي تقدح في إيمان العبد واعتقاده، فمسألة الإمامة وإن كانت "فرض واجب على الأمة؛ لأجل إقامة الإمام الذي ينصب لهم القضاء والأمناء" (١١٣) لكنها لم تكن أبدًا ركن الدين الذي يُهدم بعدم إقامته، ويكفر كل من يجحده، لكنها كانت عند الشيعة على النقيض من ذلك، فالإمامة ركن الدين الحصين الذي يهدم بعده كل اعتقاد، ويزال به كل إيمان، ولا يقبل اعتقاد المكلف دونه، فالإمامة أصل من الأصول عند الشيعة الإمامية فهي "الأصل الذي امتازت به الإمامة وافترقت عن سائر فرق المسلمين وهي فرق جوهر أصيل" (١١٤) وهذا الفرق الجوهري أصبح مناط الحكم على اعتقاد المكلفين عندهم، وعليه تصنف الفرق الإسلامية، بل افترق الشيعة أنفسهم في هذا الأصل حينما اختلفوا في النصّ على الأئمة المقبولين لديهم.

وعليه فقد تطورت عقيدة الإمامة عبر تاريخ الشيعة لتصبح " أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء" (١١٥).

فهذا الأصل جعل من الإمام حجة إلهية على خلقه، وهذا الحُجة لا يخلو منه زمان، فهو مثل النبي في إقامة الحجة على خلق الله، وفي هذا المعنى يقول " كاشف الغطاء" : "إن الإمامية تعتقد أن الله – سبحانه – لا يخلي الأرض من حجة على العباد من نبي أو وصي ظاهر مشهور، أو غائب مستور" (١١٦).

وعلى هذا نستطيع القول: إن الفرق بين أهل السنة والشيعة في هذه الجزئية فرق جوهري، فأهل السنة نظروا للإمامة على كونها منصبًا دنيويًا يستوجب وجوده الحفاظ على مصالح العباد حيث أقاموا "الدليل القاطع على وجوب قيام الإمام واتباعه شرعًا بما ثبت بالتواتر من إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– على امتناع خلو الوقت عن خليفة وإمام" (١١٧). بينما عدَّها الشيعة ركن الدين الحصين الذي لا يقوم الدين إلا به، وفي هذا المعنى يقول الطوسي: "ودفع الإمامة كفر، كما أن دفع النبوة كفر" (١١٨) كما أحيط الإمام في المعتقد الشيعي بسوار القداسة وأصبح منصبًا إلهيًا كل من يخالفه فهو مخالف لإرادة الله التي أعطت لهذا الإمام مكانته الدينية والدنيوية، حيث "تعتقد الشيعة الإمامية الاثنا عشرية أن الإمامة رئاسة في الدين والدنيا ومنصبٌ إلهي" (١١٩).

المطلب الخامس: الإمامة بين النص والاختيار:

بعد الحديث عن مسألة الوجوب وبيان الخلاف الذي وقع بين أهل السنة والشيعة في تلك المسألة ثم بيان مكانة فكرة الإمامة في عقيدة أهل السنة والشيعة، نقف أمام مسألة أخرى مما وقع الخلاف فيها وهي فكرة الإمامة هل تخضع لفكرة الاختيار أم تكون بالنص، وإذا كانت بالنص هل تصبغ بالصبغة الإلهية أم تظل في الجانب البشري منها.

لم تخل هذه الجزئية هي الأخرى من خلاف جوهري ينال أصل هذه المسألة بين أهل السنة والشيعة، حيث ظلت فكرة الاجتهاد في اختيار الإمام أو تنصيبه من خلال النص عليه مسار جدل بن أهل السنة والشيعة، وتدور هذه الجزئية عند السنة بالحديث عن الاجتهاد في الاختيار، وهنا يقع الربط بين تلك المسألة وبين كون الإمامة

أمرًا دنيويًا يعقد لمصلحة العباد، فهي ليست من الأصول وعليه فالاجتهاد لاختيار الأنسب لهذا المنصب هو الأصل في المسألة حيث "قالوا بأن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد، وقالوا: ليس من النبي – صلى الله عليه وسلم – نص على إمامة واحد بعينه". (١٢٠)

وعلى هذا فباب الاجتهاد مفتوح لاختيار الإمام أو الخليفة كما أطلق عليه في العصور الأولى بعد النبي – صلى الله عليه وسلم – وباب النص على الإمام مغلق، حيث نفوا كون النبي – صلى الله عليه وسلم – قد نصَّ على إمامة أحد بعينه من بعده، وهنا يقع الخلاف الأكبر بين السنة والشيعة، الذين أسسوا لمبدأ النص على عليّ – رضى الله عنه – بعد النبي – صلى الله عليه وسلم – وعدُّوه نصًّا مقطوعًا بصحته، وعليه فإن معتقد أهل السنة في تنصيب الإمام يدور مبتدأه ومنتهاه حول فكرة الاختيار التي تقع على الإمام، وفي هذا المعنى يقول الآمدي: "وأما معتقد أهل الحق من أهل السنة وأصحاب الحديث فهو أن التعيين غير ثابت بالنص بل بالاختيار" (١٢١).

لكن على النقيض من ذلك كان اعتقاد الشيعة في هذه المسألة، حيث تدور أصل قضية الإمامة عند الشيعة على مبدأ "أن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان النبي أو لسان الإمام الذي قبله" (١٢٢) فبالنص قال الشيعة بإمامة على – رضي الله عنه – وبالنص نصب كل إمام من أئمة الشيعة، وبالنص اختلفت فرق الشيعة فيما بينهم حول إمامة بعض الأئمة دون بعض، وفي هذا المعني يقول كاشف الغطاء: "عرفت أن مرادهم بالإمامة كونها منصبًا إلهيًا يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي، ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه" (١٢٣)، ومن هذا النص يتضح أن الإمامة بلغت في نفوس الشيعة مبلغ القداسة حيث ربطت بعدة وجوه، فهي منصب إلهي من عند الله، واختيار الله لا يكون إلا حقًّا، ولا يجد العبد نفسه

أمام اختيار الله إلا واجب الانقياد والطاعة لهذا الاختيار، وأما الوجه الثاني فقد ساوى هذا النص بين الإمام والنبي، فكيفية الاختيار واحدة من قبل الله – تبارك وتعالى – الذي اختار النبي والإمام بسابق علمه بعباده، وعليه فليس هناك فرق في المكانة بين النبي والإمام.

وأما الوجه الثالث فهي مسألة النص على الإمام، فالنبي مأمور من الله بإرشاد الخلق للأمام، وعليه فالإمام معلوم الاسم والنسب، وهو مسمًى من قبل الله تعالى، وأما الوجه الرابع فهو فكرة الأمر باتباعه، وهي صفة القدسية التي أضفاها الشيعة على أفعال الإمام وتصرفاته، حيث جاء الأمر باتباع الإمام من قبل النبي المبلغ به من ربه، وعليه فمن لم يتبع الإمام فقد خالف الأمر الإلهي، ومن خالف أقوال الإمام وأفعاله فقد خالف حجة الله في الأرض.

والحق أن الفكر الشيعي قد خالف النص والعقل في تلك المسألة ، فلم نجد نصًا يؤيد تلك الأقوال إلَّا مجموعة من الأسانيد منقطعة الأصل والصحة[١٢٤]، وتأويل لبعض الأحاديث بما لا يتفق مع صحيح الدين أو موافقة العقل، وقد تصدى كثير من علماء أهل السنة لهذه المسألة [(١٢٥)]، وساقوا العديد من الأدلة التي تفند تلك الجزئية، ولا نجد مجالًا للخوض فيها حتى لا يطول بنا المقام في تلك الجزئية .

كما أن الشيعة قد حمَّلت الإمامة ما لا تطيق [(١٢٦)] وأخرجوها من عنصرها البشري إلى عنصر إلهي لم يثبت صحته لا بالنقل ولا بالعقل ، وغلّفوا الإمامة بغلاف من القداسة، يعد دخيلًا على الفكر الإسلامي ولا تنتمي جذوره إلى أرض الإسلام التي أنبتت عقائد إسلامية خالصة بعيدة عن التقديس والتعظيم البشري.

وبهذا العرض لأوجه الخلاف بين السنة والشيعة في مسألة الإمامة، يصبح الطريق ممهدًا لعرض تلك الأفكار في عقيدة الشيخ مغنية حتى يتسنى لنا بيان موقف الرجل من تلك المسائل، وهل تقصى أثر سابقيه وسار على نهجهم، أم حاول التقريب الفعلي من خلال نقل الاعتقاد الصحيح في هذه المسائل؟ هذا ما يتضح في المبحث القادم – إن شاء الله.

المبحث الثالث: عقيدة الشيخ مغنية في أصل التشيع:

في هذ المبحث سوف نتطرق إلى اعتقاد الشيخ مغنية في أصل التشيع ليتضح لنا ما يدين به الشيخ في هذا الجانب، وهل مثَّل الواقع الذي نادى به الشيخ؟ وهل غيَّر الشيخ شيئًا من عقيدته في هذه القضية حتى يتوافق مع دعوى التقريب؟

والحق أن الاعتقادات في القضايا الخلافية لا يمكن تنحيتها جانبًا عند محاولة الحكم على الجانب الفكري لدى الأشخاص، فبأي حال من الأحوال لا يمكن إبعاد اعتقاد الشيخ مغنية في قضية التشيع بعيدًا عن جوانب فكره التي نادى فيها بالتقارب بين السنة والشيعة، فمن الاعتقاد ينطلق الفكر، ولا فكر دون اعتقاد يسبقه ويمهد له الطريق، بل إن الاعتقاد هو من يرسم جوانب الفكر ويحدد إطاره الحاكم.

المطلب الأول: أصل التشيُّع في فكر الشيخ مغنية:

عند حديث الشيخ مغنية عن سبب التشيع، نجد أنه يختلف مع أصحاب الرأي القائل بأن سبب التشيع سياسي، فيقول: "قال الذين يتبعون الظن، ويقيسون الغائب على الشاهد: إن السبب الأول للتشيع سياسي محض لا يمت إلى الدين بسبب ، وهذا خطأ" (١٢٧) ولعل أصحاب هذا الرأي هم من عدُّوا البداية الحقيقية لظهور الفكرة الأولى للتشيع هي مقتل عثمان والخلاف الحادث بعده وفي هذا يقول ابن حزم: "ثم ولي

عثمان ... وبقي كذلك اثنى عشر عامًا حتى مات، وبموته حصل الاختلاف وابتداء أمر الروافض[١٢٨] [١٢٩] ، وفي الاتجاه نفسه رجح ابن تيمية أن يكون الخلاف الحادث بعد مقتل عثمان – رضي الله عنه – هو البداية الأولى لفرقة المسلمين وظهور التشيع فيقول: "ففي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يسمى من الشيعة، ولا تضاف الشيعة إلى أحد، لا عثمان ولا علي ولا غيرهما، فلما قتل عثمان تفرق المسلمون، فمال قوم إلى عثمان، ومال قوم إلى علي" [١٣٠]، لكن هناك من عدَّ من موقعة صفين [١٣١] [١٣٢]، والتحكيم بين معاوية وعلي – رضي الله عنهما – هي البداية الفعلية للتشيع، حيث انقسم الأتباع إلى شيعة وخوارج بعد هذه الواقعة، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التشيع كان نتاجًا طبيعيًا كحركة فكرية وعقدية مقابلة لظهور الخوارج، ومن أنصار هذا الاتجاه من قال: "والواقع أن التشيع كردٍّ فعل للخوارج يتضح فيه مدى المقابلة بين العقيدتين" [١٣٣]، وهناك من عدَّ مقتل الحسين بن علي – رضي الله عنهما – هو البداية الحقيقة للظهور الفعلي لحركة التشيع [١٣٤]، حيث مثل مقتل الحسين نقطة التحول في ظهور حركة فكرية سياسية، دعمت اتجاهاتها السياسية بمعتقدات دينية تتوافق مع تلك الاتجاهات.

وعلى هذا كله، فإن أصحاب هذه الاتجاهات عدُّوا نقطة البداية الحقيقة لظهور التشيع سببًا سياسيًّا رغم اختلاف التواريخ والأحداث لبدايته، فمنشأ التشيع سياسي لا عقائدي أو ديني، وعليه فقد عدَّ الوجود الفعلي للشيعة وجودًا سياسيًا، وعلى النقيض من ذلك اتخذ الشيخ مغنية وجهته في محاولة إثبات أصول التشيع ، فعدَّ أصل التشيع دينيًا عقائديًا وليس سياسيًا، فيقول: "إن سبب التشيع ديني صرف، ولا صلة له بالسياسة من قريب أو بعيد" [١٣٥]، وعلى هذا النص فإن الشيخ مغنية حاول إخراج فكرة التشيع من حيز السياسة، والخلاف على أمر دنيوي إلى حيز الدين والعقيدة والخلاف

على أمر ديني عقائدي، على اعتبار أن التشيع وإمامة علي– رضي الله عنه– أمر إلهي، وكل مخالف له مخالف لأصل من أصول الدين، وما نجد هذا الأمر إلا محاولة بائسة من الشيخ مغنية أو من نهج نهجه في إضفاء صفة الشرعية على أمور لم يثبت صلتها بالشرع أو الدين عن طريق صبغها بصبغة القدسية الدينية التي دائما ما تلقى قبولًا لدى عامَّة الناس.

وحتى تكتمل الفكرة لدى الشيخ مغنية، ويكتمل هذا الاتجاه الرباني لفكرة التشيع أخذ الشيخ مغنية يضيف التشيع إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ويعتبره جزءًا من التراث الإسلامي الموروث عن النبي – صلى الله عليه وسلم– فيقول: "إنه فعل النبي وقوله" [١٣٦] وبناءً على هذا النص فإن الشيخ يعتبر التشيع سنة نبوية، وربط التشيع بقول النبي وفعله، هو إضفاء صبغة القدسية الدينية على التشيع، ومحاولة ربطه بالفكر العقائدي الديني للأمة، بحيث يتحول الخلاف مع الشيعة إلى خلاف حول معتقدات دينية ، يحاول الشيعة إثباتها، ويحاول مخالفوهم نفيها، وهذا خلاف الواقع الفعلي لتلك المسألة.

ويتضح هذا أكثر عندما حاول الشيخ عدَّ التشيع ركن الإسلام الحصين الذي يجب الحفاظ عليه فقال: "واذا اهتممت بالتشيع فإنما تهتم به لأنه من الإسلام في الصميم بنص القرآن الكريم، والسنة النبوية، بل هو ركن من أركانه برواية الصحابي الجليل أبى سعيد الخدري" [١٣٧]، والحق أن هذا الاتجاه لم يكن وليد الفكرة عند الشيخ مغنية، وإنما هو اتجاه قديم حديث حاول أصحابه ربط المعتقدات الشيعية بالأصول الدينية وإضافتها للنبي – صلى الله عليه وسلم – حتى تأخذ صفة القداسة الدينية التي تثبتها السنة النبوية، وفي هذا المعنى يقول القمي (ت: ٣٠١هـ): "فأول الفرق الشيعية وهي فرقة علي بن أبي طالب – رضوان الله عليه – المسلمون شيعة علي في زمان

النبي – صلى الله عليه وسلم – وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته" (١٣٨)، ففي هذا النص حاول القمي إثبات النسب التاريخي للشيعة بالفكر الإسلامي وتجذرها عبر التراث الإسلامي، ومحاولة إثبات الوجود الفعلي لها من خلال محاولته ذكر بعض من الصحابة، وبيان أنهم ممن ناصروا إمامة على – رضي الله عنه– بل وأنهم تشيعوا له، بل إن النص يوحي أن التشيع لعلي كان تحت مرأىً ومسمع من النبي، وعدم اعتراض النبي عليه هو موافقة ضمنية من النبي، وهنا كان المغزى من هذا النص، وفي الاتجاه نفسه سار النوبختي (ت: ٣١٠) في فرقه فأخذ بتقسيم الفرق التي وجدت بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – فبدأ بأول فرقة وهي شيعة علي – رضي الله عنه– وعدَّها امتدادًا لوجودها الفعلي الكائن في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – (١٣٩). وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الاتجاه القديم عدَّ عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – هو الوجود الفعلي لشيعة علي – رضي الله عنه – لكن الاتجاه الحديث أضاف بذرة التشيع للنبي – صلى الله عليه وسلم – وعدَّها جزءًا من أقواله وأفعاله، بل إن النبي – صلى الله عليه وسلم – وضعها جنبًا إلى جنب مع بذرة الإسلام ونماها ورعها، وفي هذا المعني يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء (ت: ١٣٧٣هـ) : "إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة الإسلامية – يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب، وسواء بسواء، ولم يزل غارسها يتعاهدها بالسقي والرعي حتى نمت وازدهرت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته" (١٤٠)، وهذا الاتجاه الحديث الذي سلكه كاشف الغطاء ومعه الشيخ مغنية من إضافة البذور الأولى للتشيع للنبي – صلى الله عليه وسلم – ومحاولة إثبات ذلك ما هي إلا محاولة بائسة من وضع جذور لفرعٍ لا أصل له، ومحاولة إضافته إلى صحيح الدين؛ حتى يجد له مسلكًا في صدور عامَّة الناس التي تؤمن دائمًا بكل ذي صلة بالله ورسوله، ولعل

هذا ما يفسر لنا ربط هذه الجزئية بمسألة الإمامة واعتبارها نصًا إلهيًا وجب على الرسول إبلاغ الأمة به.

ولا نستبعد أن يكون هذا محاولة من أنصار المذهب الشيعي لإضفاء الصبغة الشرعية على أصل التشيع وإضافته إلى الإسلام بعد اتهام بعض العلماء لأصول التشيع وإضافة معتقداتهم إلى مصادر غير إسلامية وفي هذا المعني يقول د. محمود صبح: "إن إرجاع التشيع من الناحية التاريخية إلى عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم –ليس إلا محاولة من جانب متكلمي الشيعة لنقض دعوى خصومهم القائمة على رد معتقدات الشيعة إلى أصول أجنبية" [١٤١].

وهذا الاتجاه من الشيخ مغنية ومن سار على دربهم مخالف لما نقلته كتب السيرة وذكرته كتب التاريخ وحققه المؤرخون والرواة من أن أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – كانوا بين يدي نبيهم لُحْمة واحدة لا فرقة ولا اختلاف، لا ميزة لأحدهم إلا بالتقوى والعمل الصالح، ولم نجد أصلًا لفئة أو جماعة معينة داخل الإسلام إلا ما عرف بالمهاجرين والأنصار، وهذا على اعتبار حدثٍ معين حدث في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – فأضيف هذا المسمى لتلك الفئة أو الأخرى من باب الرفعة وعلو الشأن لعظم هذا الحدث وصعوبته، وفي هذا يقول ابن تيمية: "ففي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يسمى من الشيعة، ولا تضاف الشيعة إلى أحد" [١٤٢]، فهذا هو الحال في عهد أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – فما بالنا بعهد النبي نفسه، فمن الأولى أن تكون هذه التقسيمات لا وجود لها من الأساس، وقد عدَّها الدكتور النشار من الخطأ الأكبر الذي وقع فيه علماء الشيعة حينما حاولوا إثبات تلك الثنائية في التقسيم المجتمعي الإسلامي فيقول: "والخطأ الأكبر في هذه المحاولة أنه لم

يكن بين يدي الرسول شيعة ولا سنة، وقد أعلن القرآن (إنَّ الدِّين عند اللهِ الإسلامُ) (١٤٣) لا التشيع ولا التسنن" (١٤٤).

وبناءً على ما تقدَّم كله نستطيع أن نقول: إن الشيخ مغنية حاول وضع مفهوم جديد هو ومعاصروه من مجتهدي الشيعة المعاصرين من خلال ربط التشيع بالنبي – صلى الله عليه وسلم – ومحاولة جعل النبي هو مصدر التلقي بالنسبة للشيعة والتشيع وفي هذا يقول الشيخ مغنية: "وبهذا يتبين معنا أن المصدر الأول والأخير للشيعة والتشيع هو النبي دون سواه" (١٤٥)، وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه إضافة التشيع للنبي – صلى الله عليه وسلم – ليمكن لهم ربط كافة المعتقدات الشيعية بالسنة النبوية وإيجاد مخرج دائم لكل خلاف عقائدي مع الشيعة، ومحاولة الخروج من مأزق الربط بين المعتقدات الشيعية والمصادر غير الإسلامية، ولا نجد في التدليل على تلك المسألة أكثر من قول الشيخ مغنية نفسه حيث يقول: "فإن كان التشيع هو السبب لتمزيق المسلمين وتفريق كلمتهم كما زعم بعض السنة فالمسؤول عن ذلك هو النبي(١٤٦) وحده دون سواه" (١٤٧) وهي محاولة لوضع الأمة في مواجهة مع سنتها وموروثها النبوي الذي حاول الشيعة إلصاق التهمة بها دون دليل أو سند، وحاولوا صرف الناس عن ربط معتقداتهم مع أصول غير إسلامية.

هذا وقد حاولوا الاستفادة مما قاله بعض علماء أهل السنة من وجود بعض الأصوات التي نادت بخلافة علي – رضي الله عنه – بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – عن طريق الربط بين هذه الأصوات وبين تشيعهم لعلي – رضي الله عنه – والحق أن من نادى بمثل هذه الأقوال كان صوته نابعًا من فكرة هي أن قرابة النبي – صلى الله عيه وسلم – لهم حق في الخلافة، وليس ثمة ربط بينها وبين أي معتقد

شيعي ظهر على مدار سنين طوال بداية من النص على إمامة علي – رضي الله عنه – ومرورًا بالعصمة، وختامًا بالرجعة.

المطلب الثاني: أدلة الشيخ مغنية في إثبات عقيدته في التشيع:

وبعد ذكر الشيخ مغنية وجهته في أصل التشيع وبذرته الأولى، ومحاولة الربط بينها وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – حتى يأخذ القارئ إلى حيز السنة النبوية وكون التشيع جزءًا منها عن طريق إثبات أنه من العقائد التي أكدتها السنة النبوية من خلال أفعال النبي وأقواله، أخذ يسوق بعض الأدلة التي تدعم فكرته واعتقاده في تلك المسألة، وبدأ استدلاله بالأفعال فقال: " أما الفعل فقد اختار النبي عليًا أخًا له ونجيًّا، وقام بتربيته وتنشئته منذ عهده بالحياة واهتم بتعليمه ..." (١٤٨)

وفي الحقيقة إننا لا ننكر شيئا من تلك الفضائل، وتدل جميعها على مدى قرب علي – رضي الله عنه – من النبي – صلى الله عليه وسلم – لكنها لا تعني بالتبعية أبدًا أن النبي قد غرس البذرة الأولى للتشيع كما يذكر الشيخ مغنية، وخاصة أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قد ولّى كثيرًا من الصحابة وأعطاهم من المنزلة ما أعطى لعلي – رضي الله عنه – ولم نسمع أحدًا قال في حقهم ما قال الشيعة في حق علي – رضي الله عنه.

هذا الجانب الفعلي الذي عوّل عليه الشيخ مغنية، أما الجانب القولي فيعتقد أن النبي – صلى الله عليه وسلم– قد نص عليها في مناسبات عدّة أولها حين نزل قوله تعالى: "وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ" (١٤٩) وينقل الشيخ مغنية رواية تتعلق بهذه الآية فيقول: "حيث جمع من أهله ثلاثين رجلًا فأكلوا وشربوا، وقال لهم الرسول: إن هذا أخي، ووصيتي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا" (١٥٠) ثم ينقل الشيخ في هامشه

العديد من المراجع الشيعية والسنية التي أخرجت هذه الرواية، وفي معرض حديث الشيخ مغنية وتفسيره لهذه الآية في تفسيره الكاشف بيَّن الخلاف حول تفسير تلك الآية بين السنة والشيعة، فبدأ بذكر تفسير مجمل لها عند أهل السنة فقال: "فقال جماعة من أهل السنة: إنه حين نزلت قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: يا فاطمة ابنة محمد، يا صفية ابنة عبد المطلب، يا بني عبدالله اعملوا فأني لا أملك لكم من الله شيئًا" (١٥١)، وهنا ينتهي كلام الشيخ مغنية عن تفسير أهل السنة لهذه الآية، ونلاحظ أنه وصف من قال بهذا التفسير من أهل السنة بقوله: "البعض"، وهو يعطي ايحاء للقراء بأن من قال ذلك من أهل السنة هو عدد قليل، ولم يذكر أحدًا من أهل العلم ممن قال ذلك، ولم يعدد أي رواية من الروايات الصحاح التي نقلت هذه الرواية، وفي مقابل ذلك يعرض رأي الشيعة في تلك الآية فيقول: "وقال الشيعة، وجماعة أخرون من أهل السنة منهم الإمام أحمد بن حنبل والنسائي والسيوطي: إن النبي – صلى الله عليه وسلَّم – عندما نزلت هذه الآية دعا بني عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلًا ..." (١٥٢)

ونلحظ هنا أن الشيخ مغنية كان على النقيض في عرضه لرأي الشيعة حيث حاول تأكيد فكرته فوصف من قال بأهل السنة بهذه الرواية بلفظ الجماعة وهو إيحاء بالكثرة والتعدد في هذا القول، ثم عدد أسماء من قال بهذه الرواية من أهل السنة أو من يحسب عليهم، ثم نقل الرواية التي تدعم رأيه، وهذا ما فعله أيضًا في كتابه التفسير المبين، حيث نقل رواية الطبري ثم أخذ بالنقل من بعض الكتب السنية التي تدعم هذا الاتجاه، وحاول جاهدًا أن يجد مسلكًا يحاول من خلاله بيان صحة هذه الرواية (١٥٣).

والحق أن ما قام به الشيخ مغنية ما هو إلا محاولة للانتصار لرأيه من خلال تطويع النص له وان كانت هذه الرواية نقلت في بعض كتب أهل السنة فهي من باب نقل سبب النزول، ولا تعني بأي حال من الأحوال القول ببداية التشيع في عهد النبي –

صلى الله عليه وسلم – كما حاول الشيخ مغنية أن يطوع هذه الآية وفقا لفكره، وما نرى هذه الآية في حديث الخالق تبارك وتعالي مع النبي – صلى الله عليه وسلم – إلا محاولة في التدرج بنشر الدعوة بأن بدأ بالمحيط الأقرب للنبي –صلى الله عليه وسلم – ثم اتسعت دائرة التبليغ وفقا للأحداث والمعطيات التي أحاطت بالنبي – صلى الله عليه وسلم – فما هو إلا منهج تربوي بالتدرج في الدعوة، ولا يمكن إخراجه عن إطاره الذي وجد فيه، ولعل هذا ما ذكره الشيخ مغنية نفسه عند بداية تفسيره لهذه الآية حيث قال: " وخص سبحانه عشرة الرسول بالذكر؛ لأن المؤدب يبدأ بنفسه ثم بأهله وعشيرته، ثم الآخرين ، ولأن عشرته إذا صدقوه وآمنوا به كانوا عونًا له على بث الدعوة وانتشارها" (١٥٤)، ويدعم هذا ما جاء عند الطبري في تفسيره فقال: "يقول جل ثناؤه لنبيه محمد – صلى الله عليه وسلم: وأنذر عشيرتك من قومك الأقربين إليك قرابة، وحذرهم من عذابنا أن ينزل بهم بكفرهم" (١٥٥)، أما بخصوص جمع النبي لهم وتوجيه الحديث إليهم وخصهم فيقول: "لما نزلت بدأ ببني جده عبد المطلب وولده، فحذرهم وأنذرهم، ذكر الرواية بذلك:حدثني أحمد بن المقدام، قال...، عن عائشة، قالت: لما نزلت هذه الآية (وأنذر عشيرتك الأقربين) قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: يا صفية بنت عبد المطلب، يا فاطمة بنت محمد، يا بني عبد المطلب إني لا أملك لكم من الله شيئًا، سلوني من مالي ما شئتم" (١٥٦)، وعند القرطبي أن الدعوة كانت لقريش، ثم خص النبي – صلى الله عليه وسلم – بعضًا منهم فأنذرهم، وفي هذا يقول: "لما نزلت هذه الآية" وأنذر عشيرتك الأقربين "دعا رسول الله –صلى الله عليه وسلم – قريشًا فاجتمعوا، فعمَّ وخصَّ فقال: يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس أنقذوا أنفسكم ...، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة أنقذي نفسك من النار؛ فإني لا أملك لكم من الله شيئًا" (١٥٧)، وكذا وجد عن النسفي في تفسيره (١٥٨) وكذا في تفسير ابن أبي حاتم (١٥٩) ومثله

في الجلالين [١٦٠] ومثله عند ابن أبي زمنين [١٦١] ، وكذلك في التحرير والتنوير[١٦٢]، وعند السيوطي في حديثه عن هذه الآية أخرج أكثر من عشر روايات تدور جميعها في هذا الصدد، ومن هذه الروايات: "قوله تعالى :(وأنذر عشيرتك الأقربين) أخرج أحمد، وعبد بن حميد، والبخاري، ومسلم، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان وفي الدلائل عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال : لما نزلت هذه الآية (وأنذر عشيرتك الأقربين) دعا رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قريشا وعمَّ وخصَّ فقال: يا معشر قريش أنقذوا أنفسكم من النار فإني لا أملك لكم ضرًّا ولا نفعًا، يا معشر بني كعب بني لؤي أنقذوا أنفسكم من النار ..." [١٦٣]، وقد أخرج روايات عدة تدور جميعها في هذا الاتجاه من دعوة النبي قريش، وخص بعضهم بالذكر، ثم نقل رواية أخرى تحدث فيها النبي مع أهله وخاصته وتحدث فيها مع عليّ – رضي الله عنه – ولم يذكر فيها ما نقله الشيخ مغنية من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – عن علي وأنه خليفته من بعده، فيقول: "وأخرج ابن إسحق وابن جرير ... من طريق عن علي – رضي الله عنه– قال :لما نزلت هذه الآية على رسول الله –صلى الله عليه وسلم – (وأنذر عشيرتك الأقربين) دعاني رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فقال: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي... ففعلت ثم جمعتهم، ثم دعاني بالطعام فقربته ... ثم تكلم النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال: يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم أحدًا في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه فأيكم يؤازرني على أمري هذا؟ فقلت وأنا أحدثهم سنًّا: إنه أنا فقام القوم يضحكون" [١٦٤].

وعلى ما تقدَّم ذكره فإن رواية الشيخ مغنية في تفسيره مردودة بما نقل من روايات عديدة صحيحة نقلتها كتب التفسير، وفصلت القول فيها وجاءت في الصحاح

روايات تخالف هذه الرواية، وما نجد تفسير الشيخ مغنية إلا محاولة تطويع الآيات بما يتوافق مع عقيدته في تلك المسألة، أما من ناحية الحديث نفسه فحديث الدار هذا تناوله ابن تيمية بالنقد والتفنيد من وجوه عدة منها:

- **الوجه الأول:** أنهم يطالَبون بصحة هذا النقل وما يدّعونه من نقل الناس كافة من أبين الكذب عند أهل العلم بالحديث، فإن هذا الحديث لا يوجد في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح ولا في المسانيد والسنن والمغازي ...
- **الوجه الثاني:** أن هذا الحديث كذبٌ موضوع؛ ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات لأن من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب، وقد رواه ابن جرير والبغوي بإسناد فيه عبد الغفار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي وهو مجمع على تركه.
- **الوجه الثالث :** أن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلًا حين نزلت هذه الآية، فإنها نزلت بمكة في أول الأمر ..." [١٦٥]، وعلى هذا فإن حديث الدار مردود برد رواته وسنده، متروك بترك متنه لما فيه من المغالطات والمفارقات، وحتى عند عرضه على العقل تطرح العديد من الأسئلة التي لم نجد لها إجابة، وماذا لو تحدث أحد غير علي، هل كانت ستحول إليه الولاية بحكم هذا الحديث؟ ولماذا لم يذكر هذا الحديث مرة أخرى بعد حديث الدار؟ وهل أسلم القوم في حينها واستجابوا للنبي حتى يخلف عليًا فيهم؟ إن هناك من بني عمومته من أجابه إلى ما أجابه عليّ فهل لهم الحق مثل ما لعلي؟ وغيرها من الأسئلة التي لم تجد لها ردًا شافيًا مما يجعل قبول حديث الدار مردودًا من الناحية العقلية أيضًا.

ولم يكن حديث الدار وحده محط اهتمام الشيخ مغنية في الاستدلال على بدايات التشيع الأولى ، فقد ذكر بعض الأحاديث الأخرى التي يرى فيها دلالة على عقيدته فيقول: "وأخيرها حديث: من كنت مولاه فعلي مولاه" (١٦٦) (١٦٧)، وهذا الحديث قد رد عليه كثير من أهل السنة في معرض ردهم على الشيعة (١٦٨) واعتبر البعض أن الحديث لا يصح أصلا فقال ابن حزم" :وأما من كنت مولاه فعلي مولاه فلا يصح من طريق الثقات أصلا" (١٦٩) وحديث "أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي" (١٧٠) والاستخلاف هنا قصد به استخلاف على المدينة في حال غياب النبي – صلى الله عليه وسلم – فهو استخلاف محدد الزمان والمكان وليس مطلق التفويض دون انقطاع، فهو "استخلافه على المدينة في حياته بمنزلة هارون من موسى، وإنما خرج هذا القول له من النبي – صلى الله عليه وسلم – عام تبوك، إذ خلفه بالمدينة فذكر المنافقون أنه مله وكره صحبته، فلحق بالرسول – صلى الله عليه وسلم –فذكر له قولهم فقال – صلى الله عليه وسلم: "بل خلفتك كما خلف موسى هارون" (171) ويقول ابن تيمية: "وقد شبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وشبه عمر بنوح وإبراهيم عليهم جميعا الصلاة والسلام؛ لما أشارا في الأسرى، وهذا أعظم من تشبيه علي بهارون، ولم يوجب ذلك أن يكونا بمنزلة أولئك الرسل، وتشبيه الشيء بالشيء لمشابهته في بعض الوجوه كثير في الكتاب والسنة، وكلام العرب" (١٧٢) ، هذا وقد استخدم الشيخ مغنية هذه الأحاديث في معرض حديثه عن إمامة علي – رضي الله عنه – وعدَّها من النصوص التي اختص بها النبي – صلى الله عليه وسلم– عليًّا وأنها النص على إمامته، وقد رد علماء أهل السنة على هذه الأحاديث بشكلٍ كافٍ، ولا نجد مجالًا لنقل تلك الردود هنا.

ومن هنا نقول: إن ما استدل به الشيخ مغنية في أصل التشيع وبذرته الأولى أدلة واهية لم ترتق لدرجة الصحة والقبول، مما يجعل ما عول عليه في تلك المسألة غير مقبول، ويبطل كل ما يبنى عليه.

المطلب الثالث: موقف الشيخ مغنية من عبد الله بن سبأ:

تحدثنا سابقًا عن ابن سبأ وبينًا ما قام به من أفعالٍ كان لها بالغ الأثر في انتشار فكرة الإمامة والنص عليها ، حيث تعد أفعاله هي البدايات الأولى لميلاد هذه الفكرة وانتقالها بين الفرق الشيعية التي طورتها وأضافت عليها، لكن على الرغم من ذلك بدأ يظهر في أروقة البحث في العصور الحديثة من شكَّك في أصل هذه المسألة ، بل نفى بعض الناس الوجود الفعلي لشخصية عبدالله بن سبأ، واعتبره بعضهم أحد الشخصيات الأسطورية التي تم الزج بها في التاريخ الإسلامي ، وسوف نستعرض هنا لموقف شخصية البحث، وهو الشيخ مغنية من هذه المسألة، وتكمن أهمية هذه الجزئية في أن ابن سبأ أُضيف إليه كثير من الأفكار التي كانت بداية ميلادها على يديه، وحاول بعض العلماء الربط بين الأصول الفكرية لأفكار ابن سبأ وبين عقيدته السابقة اليهودية ، ومسألة نفي فكرة الوجود عن شخصية ابن سبأ إنما هي نفي للجذور الأولى التي انحدرت منها عقائد المذهب الشيعي.

وعند تناول الجانب الفكري في كتابات الشيخ مغنية حول مسألة الإمامة وربطها بابن سبأ، نجد أن الرجل لم يكن واضح الرأي في هذه المسألة، فنجده مرة ينكر ما قيل عن عبد الله بن سبأ وما نسب إليه من بداية التشيع؛ ولذا نجده يتبني فكرة الطعن في الروايات التي ربطت بين ابن سبأ والتشيع، وكذلك ما نسب إلى ابن سبأ من وضع البذرة الأولى في بعض الأفكار الشيعية حول الإمامة، وهذا كان واضحًا في

كتابه "الإسلام والعقل" حيث نجد تحت عنوان "ابن سبأ" أن الشيخ مغنية يتَّهم كل من نسب ظهور فكرة الإمامة إلى ابن سبأ بالجهل ، فيقول ما نصه: "ولست أعرف أحدًا أجهل وأغبى ممن نسب فكرة الإمامة إلى عبدالله بن سبأ، وأنه أصلها وباعثها ، لا أحد أجهل من هذا القائل ؛لأن ابن سبأ خرافة لا أساس لها في الواقع وشخصية اختلقها أعداء الشيعة للتشنيع عليهم والتنكيل بهم" (١٧٣) وبناءً على هذا النص يكون الشيخ مغنية قد رفض فكرة وجود ابن سبأ من الأساس، بل عدَّها من الخرافات، وعلَّل وجوده في كتب الرواية بكونه شخصية مفتعلة زجَّ بها أعداء الشيعة للنيل منهم، لكن أي نيل استفاد منه أعداء الشيعة في نقل الأحداث التي قام بها ابن سبأ وتناقلتها عنه فرق الشيعة حتى يدفع الشيخ مغنية بهذا الطرح ويتخذه مبررًا لفكره في هذه الجزئية؟

ثم نجد الشيخ مغنية يستشهد على كلامه بنقله عن بعض أهل السنة أو من يحسب عليهم، فينقل عن الدكتور طه حسين (١٧٤) من كتابه "علي وبنوه" ثم ينقل عن مصادر شيعية ما يدعم فكرته، فينقل عن السيد العسكري من كتابه " عبدالله بن سبأ " ويعقّب أن هذين المصدرين نقلا من الأدلة ما لا يقبل الشك أو الرَّيْب (١٧٥) والحق أن الشيخ مغنية لم يقدم من الأدلة ما يقوي منهجه في تلك الجزئية، بل اعتمد على نُقُول منها ما ينسب لأهل السنة أو الشيعة، لكن هذه النُّقول في حد ذاتها لا ترتقي لدرجة الدليل الذي ينفي به الوجود الفعلي لشخصية عبدالله بن سبأ.

ثم نجد الشيخ مغنية مرة أخري في موضع آخر متردد في هذه الفكرة، ويؤكد هذا القول ما نقله الشيخ عن محمد كرد وكتابه خطط الشام فيقول: "أما ما ذهب إليه بعض الكتاب من أن التشيع من بدعة عبدالله بن سبأ فهو وهم، وقلة معرفة بحقيقة مذهبهم، ومن علم منزلة هذا الرجل عند الشيعة وبراءتهم منه ومن أقواله وأعماله، وكلام علمائهم في الطعن فيه ... علم مبلغ هذا القول من الصواب ... ثم يعقب على

هذا النص بقوله: إن محمد كرد ليس من الشيعة ولا من أنصارهم غير أنه رأى من الأمانة إبداء هذه الحقيقة" (١٧٦).

ولعل هذا التعقيب الأخير الذي أطلقه الشيخ مغنية على هذا النص، وعدم تأكيده على فكرة نفي الوجود الفعلي لعبدالله ابن سبأ كما فعل في النص السابق، لهو تأكيد على حالة التناقض التي عاشها الشيخ مغنية في هذه المسألة ، ففي هذا النص دليل على قبول الشيخ مغنية بفكرة الوجود لعبدالله بن سبأ، فنفيه أن يكون عبدالله ابن سبأ هو صاحب بدعة التشيع، وموافقته ما قاله محمد كرد من أن ائمة الشيعة قد ألقوا اللعنات على ابن سبأ وتبرأوا منه بسبب أفعاله، لهو تسليم بفكرة وجوده مع نفي الربط بين معتقدات الشيعة وبين نشأتها عنه، فاللعن و التبرُّؤ لا يكون إلا من شيء موجود، ثم تظهر هذه الفكرة بشكلٍ واضح في كتاب "الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة" عند حديث الشيخ مغنية عن الغلاة فيقول: "الغلاة أصناف: منهم السبئية أول فرقة أظهرت الغلو قال هؤلاء: حل في عليٍّ جزء إلهي ....." (١٧٧) وهنا كان النص صريحًا من الشيخ على فرقة السبئية التي أصَّل لها الجميع أنهم أتباع ابن سبأ .

ولعل حالة التردد التي عاشها الشيخ مغنية في تلك المسألة تعود إلى حالة الصراع الداخلي عند الرجل الذي كان يرى في قرارة نفسه أن وجود ابن سبأ وأفعاله يتعارض مع قوله أن التشيع وجد منذ وجود النبي (١٧٨)، كما أن الربط بين الأصول الشيعية وبين ابن سبأ يعد وسيلة للطعن في المعتقدات الشيعية.

ومن ناحية أخرى وجد نفسه أمام أقوال سابقيه ممن أخذ عنهم، وهم موضع ثقة بالنسبة له، حيث وجدهم يعترفون بوجود ابن سبأ، لكنهم ينكرون عليه أفعاله، فكان هذا أدعى لظهور حالة التردد الفكري التي أصابت الشيخ مغنية في هذه المسألة.

وعليه فإننا لا يمكن الجزم بأن الشيخ مغنية كان من دعاة الشيعة الرافضين لفكرة وجود ابن سبأ من الأساس – كما نقل بعض الباحثين، [١٧٩] حيث عدُّوا الشيخ مغنية من أصحاب هذا الاتجاه [١٨٠].

لكن نستطيع القول بأن الشيخ عاش حالة من التردد في هذه المسألة، لكنه كان يميل إلى الاتجاه الرافض لوجود شخصية ابن سبأ، ومما يدعم فكرة التردد التي تم الحديث عنها أن الشيخ في معرض حديثه عن بداية التشيع في كتابه "الشيعة في الميزان "تحدث بالتفصيل عن التشيع في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – وذكر بعض الصحابة ممن رأى أنهم تشيعوا لعلي – رضي الله عنه – ثم يعقب بعد هذا الحديث الطويل فيقول: "وبهذا يتبين التحامل في قول من قال: إن سبب التشيع هو ابن سبأ، والفرس، وما إلى ذلك من الهراء" [١٨١].

ومن هذا نجد الشيخ مقرًّا بفكرة وجود ابن سبأ، لكنه ينفي كونه سبب التشيع، وهذا يؤكد فكرة التردد عند الشيخ، حتى إنه عدَّها من باب التحامل وليس من باب الجهل الذي رمى به القائلين بهذه الفكرة في النص السابق.

كما أن الشيخ مغنية لم يكن وحده الذي سلك طريق نفي وجود ابن سبأ، بل سار معه في نفس الضرب مجموعة من مفكري الشيعة، حيث وجدت هذه الفكرة عند محمد الحسين كاشف الغطاء، وهو في معرض حديثه عن الشيعة وما تعرضوا له من أقوال وادعاءات فيقول: "على أنه ليس من البعيد رأي القائل: إن عبد الله ابن سبأ – و مجنون بني عامر [١٨٢] وأبا هلال .. وأمثال هؤلاء من الرجال أو الأبطال كلها أحاديث خرافية وضعها القصاصون وأرباب السمر والجنون" [١٨٣]، ونجد النص يعوّل على ابن سبأ بأنه من وضع القصاصين وأرباب السمر، والحق أننا لم نجد أحدًا من هؤلاء قصَّ

علينا أمورًا عقدية تتعلق بالاعتقاد وفهم صحيح الدين، وإنما صب اهتمامه على المغازي أو البطولات التي يستهوي العامة السماع إليها.

لكن على الرغم من ذلك فإن فكرة النفي المطلق لمسألة وجود ابن سبأ لم نجدها عند كاشف الغطاء، وإنما كان ترجيح حاول التعويل عليه في دفع الجذور الفكرية للاعتقادات الشيعية عن ابن سبأ وذلك في قوله: "ولا يستبعد رأي القائل". وما أجد رأي "كاشف الغطاء" ببعيد عن حالة التناقض الفكري الذي وقع فيه "الشيخ مغنية"، حيث وجدا أنفسهما بين طرفي رحى، الأول: الدفاع عن الأصول العقدية للمذهب الشيعي ومحاولة إبعاد صلتها بابن سبأ حتى يزول على أثره الربط بين المعتقدات الشيعية واليهودية التي نقلها ابن سبأ بعد دخوله الإسلام، والثاني: ما ذكر في كتب الأصول الشيعية من روايات تؤكد وجود ابن سبأ، وهنا وقعا في حالة التناقض في تلك المسألة.

ولعل ما يدعم هذا التوجه أن كاشف الغطاء نفسه وقع في هذا التناقض، فنجده في معرض حديثه عن ابن سبأ في كتابه "أصل الشيعة وأصولها" يترجم إليه في الهامش بقوله: "هو عبد الله بن سبأ، لا يعرف له نسب غير ذلك، رأس الطائفة السبئية. كان يقول بألوهية علي، كان يهوديًا من اليمن وأظهر إسلامه" [١٨٤].

وهذا النص واضح جلي، وهو من كلام كاشف الغطاء في ترجمته لابن سبأ، وهو نفي صريح لما حاول "كاشف الغطاء" الدفع به في مسألة ابن سبأ وأنه من الخرافات ووضع القصاصين.

ولم يكن هذا النص وحده الذي يدفع فكرة "كاشف الغطاء" بل نجده يقول في موضع آخر: "أما عبدالله بن سبأ الذي يلصقونه بالشيعة أو يلصقون الشيعة به فهذه

كتب الشيعة بإجمالها تعلن بلعنه والبراءة منه" (١٨٥)، وهذا النص من "كاشف الغطاء" هو اعتراف بوجوده، مع نفي الصلة، وهذا ما يدعم القول بحالة التخبُّط الفكري التي عاشها "كاشف الغطاء" هو والشيخ مغنية في هذه المسألة.

كذلك نجد فكرة نفي وجود شخصية ابن سبأ في الفكر الشيعي أكثر وضوحًا عند مرتضى العسكري (١٨٦)، ففي معرض حديثه في كتابه عن ابن سبأ ذكر مواضع وجود عبدالله بن سبأ في كتب الملل وكتب أهل الحديث، ثم أعقب ذلك بعنوان "حقيقة ابن سبأ والسبئية"، بين فيه أن معني السبئية هي الانتساب إلى قبائل اليمن وحاول إظهار وجود خطأ تاريخي في الخلط بين عبدالله بن سبأ بن وهوب السبائي رأس الخوارج في نهروان، وكذا عبدالله بن السوداء حيث حدث تصحيف في الأسماء ووجدت الشخصية الأسطورية عبدالله بن سبأ، وقد تم إضافة هذه الأساطير إليه، ثم يخلص في نهاية بحثه من كتابه إلى أن عبدالله بن سبأ مؤسس الفرقة المذهبية ليس له وجود، وأن سيف بن عمر التميمي قد صحف لفظة "عبدالله السبائي" إلى "عبدالله بن سبأ" وأنه اختلق أسطورته وارتجل اسمه (١٨٧).

وقد اعتمد الشيخ مغنية على كتاب "المرتضى العسكري" اعتمادًا كبيرًا، ونقل عنه، وعدَّه العمدة في ترسيخ فكرته، في نفي وجود شخصية ابن سبأ، واعتمد كتاب العسكري في نفي وجود ابن سبأ على أن أخبار ابن سبأ إنما نقلت عن طريق الطبري، والطبري أخذها عن سيف بن عمر(١٨٨)، وعليه فسيف هو المصدر الوحيد لنقل هذه الأخبار، و سيف قد ضعَّفه علماء الجرح والتعديل.

وهذا القول يمكن الرد عليه بأن الطبري لم ينفرد وحده بروايات سيف، حيث وجدت روايات لسيف في أخبار ابن سبأ ولم ترد عند الطبري، ومنها رواية لابن

عساكر (ت: ٥٧١هـ) في تاريخه من طريق سيف بن عمر عن عطية عن يزيد الفقعسي قال: "كان ابن سبأ يهوديا من أهل صنعاء.. " (١٨٩)، وهي رواية عن طريق سيف بن عمر، وعلى الرغم من ذلك لم نجدها عن الطبري، وعليه فما ادَّعاه المرتضى العسكري بتفرد الطبري عن سيف مردود، ومن ناحية أخرى فقد وجدت روايات تتحدث عن ابن سبأ ولم تأت من طريق سيف، منها: ما ذكره ابن عساكر بسنده عن الشعبي، قال: أول من كذب عبد الله بن سبأ (١٩٠)، ومنها رواية أخرى ذكرها ابن عساكر بسنده إلى عمار الدهني، قال: "سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت المسيب بن نجبة أتى به يلببة – يعني ابن السوداء، وعلي على المنبر، فقال علي: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله وعلى رسوله" (١٩١).

وهناك رواية أخرى وردت عند ابن حجر في لسان الميزان من طريق شعبة عن زيد بن وهب قال: "قال علي – رضى الله عنه: مالي ولهذا الخبيث الأسود – يعني عبدالله ابن سبأ – كان يقع في أبي بكر وعمر" (١٩٢) ، وينقل رواية أخرى من مسند أبي يعلي بسنده عن أبي الجلاس "سمعت عليا يقول لعبد الله بن سبأ: والله ما أفضى إليَّ بشيء كتمه أحدًا من الناس" (١٩٣).

هذا من ناحية الروايات، أما من ناحية كون سيف بن عمر راويًا ضعيفًا، فلا نختلف على ضعفه في الرواية، حيث ضعفه رجال الجرح والتعديل، لكن هذا لا يمنع كون الرجل إخباريًا عالمًا بالأحداث، فهو ضعيفٌ وليس كذابًا، فضعف الرواية لا يلزم عنه بالتبعية كذب الأخبار التاريخية، وقد رجَّح ابن حجر نقوله وأخباره التاريخية مع تضعيفه له في رواية الحديث فقال: "سيف بن عمر التميمي... ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ" (١٩٤)، وفي هذا المعني يقول الذهبي في معرض حديثه عن سيف: "كان إخباريًا عارفًا" (١٩٥).

أما فيما نقل بوصف ابن حبان له بالزندقة فليس ثمة دليل يُعتمد عليه في مثل هذه المسألة، وقد علّق ابن حجر على ما قاله ابن حبان بقوله: "أفحش ابن حبان القول فيه" (١٩٦).

وعلى هذا فإن ما اعتمد عليه المرتضى ومن بعده الشيخ مغنية باستبعاد روايات سيف نظرًا لما قيل بضعفه في الحديث مردود عليه بتلك الأقوال، ومعه يبطل ما استند عليه المرتضى العسكري والشيخ مغنيه في نفي وجود شخصية ابن سبأ.

ثم ندعم مسألة الوجود الفعلي بما ثبت في كتب الشيعة، وحديثها عن ابن سبأ فهي المصدر الذي اعتمده الشيخ مغنيه في اعتماد الأفكار التي تثبت عن فرقة أو طائفة، ففي هذا المعنى يقول: "فإذا أردنا أن نعرف ما تدين به طائفة من الطوائف الدينية ونتحدث عن عقيدتها فعلينا أن نسند الحديث إلى أقوالها بالذات، إلى كتب العقيدة المعتبرة عندها" (١٩٧)، وعليه فإننا نسوق بعض النصوص التي حملتها إلينا الكتب الشيعية الموثقة لدى الشيعة؛ لنتدلل على فكرة وجود ابن سبأ، وخطأ ما ذهب إليه الشيخ مغنية، ومصادره التي اعتمد عليها.

فقد روى الكشي (ت: ٣٤٠هـ) بسنده : "أن عبد الله بن سبأ كان يدّعي النبوة، ويزعم أن أمير المؤمنين – عليه السلام – هو الله" (١٩٨). وذكر ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٥هـ) أنه: "لما قتل أمير المؤمنين – عليه السلام – أظهر ابن سبأ مقالته، وصارت له طائفة و فرقة يصدقونه و يتبعونه" (١٩٩)، و يتحدث النوبختي (ت: ٣١٠هـ) في فرق الشيعة عن أخبار ابن سبأ فيقول: "وحكى جماعة من أهل العلم من أصحاب علي – عليه السلام– أن عبدالله ن سبأ كان يهوديًا فأسلم ... " (٢٠٠)، ويقول الناشئ الأكبر: "وفرقة زعموا أن عليًا عليه السلام حي لم يمت ... وهؤلاء هم السبئية أصحاب عبدالله

بن سبأ، وكان عبدالله بن سبأ رجلًا يهوديًا أسلم على يد علي" [٢٠١] وهذا ما وجدناه أيضًا عند نعمة الله الجزائري (ت: ١١١٢هـ) فيقول: "قال عبد الله بن سبأ لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه: أنت الإله حقًّا، فنفاه علي – عليه السلام – إلى المدائن" [٢٠٢].

وعلى هذا نستطيع القول: إن المصادر الشيعية الموثقة عند أصحاب المذهب الشيعي أكدت على وجود شخصية ابن سبأ، وقد أخذ الباحث بمنهج الشيخ مغنية في الأخذ من الكتب المعتمدة عند الفرقة، حتى نستطيع الحكم عليها، وعليه نستطيع أن نقول: إن مسألة الاعتقاد بوجود شخصية عبدالله بن سبأ ثابتة في المصادر الشيعية والسنية [٢٠٣] ، ونكتفي بذكر هذا القدر من تلك الأقوال حتى لا يطول بنا المقام، وإن كانت تلك الأقوال كثيرة في كتب متعددة عند الشيعة يمكن الرجوع إليها. [٢٠٤]

ولا نعول في إثبات عقيدة الشيعة على وجود شخصية ابن سبأ أو عدم وجوده، وفي هذا يقول الشيخ مغنية: "إن الشيعة لا يقرون ولا يعترفون بشيء مما قيل عن عقيدتهم إذا لم تتفق مع ما جاء في الكتب المعتبرة عندهم" [٢٠٥] ، وتلك العقائد ثابته من خلال ما جاء في المصادر الشيعية، مما يؤكد وجودها واعتناقها من أتباع المذهب الشيعي.

المبحث الرابع: عقيدة الإمامة في فكر الشيخ مغنية:

في هذا المبحث نتناول عقيدة الإمامة عند الشيخ مغنية، حيث تعد الإمامة أحد أهم المسائل الخلافية بين السنة والشيعة، كما تعد أساس الإطار الاعتقادي في المذهب الشيعي على مر عصوره، وعليه فإن عقيدة الشيخ مغنية في الإمامة هي النقطة

الكاشفة لعقيدة الرجل ومدى حجم التقارب بينه وبين السنة، وعليه يظهر أثر دعوى التقارب بين السنة والشيعة التي يعد الشيخ مغنية أحد حاملي لوائها.

المطلب الأول: أصل الإمامة في عقيدة الشيخ مغنية:

ترتبط الإمامة عند الشيخ مغنية ارتباطًا وثيقًا بفكرة التشيع، فكلاهما تربطهما الأواصر التي لا يمكن أن تنفك، فالتشيع وسيلة للإمامة، والإمامة أصل من أصول التشيع ، وقد ظهرت هذه الصلة في كتابات الشيخ مغنية عن التشيع والإمامة ، فقد عرَّف التشيع بقوله : "التشيع وهو الإيمان بوجود النص من النبي على عليّ" (٢٠٦) وهو نفس تعريفه للشيعة حيث عرفها بقوله: "هم الذين يعتقدون بوجوب النص من النبي على خليفته، وأن محمدًا – صلى الله عليه وسلم – قد نص على الإمام عليّ" (٢٠٧) ؛ بل يعتبر أن التشيع بهذا الاعتقاد نال من الشهرة ما يكفيه، وتحول إلى علم على كل من اعتقد هذا الاعتقاد فيقول: " والذي يدلنا على أن لفظ الشيعة علم على من يؤمن بأن عليًّا هو الخليفة بنصّ النبي ما قاله فقهاء الإمامية في كتب التشريع." (٢٠٨)

وعليه فقد اقتصر الشيخ مغنية التشيع على فكرة الإيمان بالنص على إمامة عليّ –رضي الله عنه – وما نرى هذا إلا تطورًا لفكرة التشيع التي انتقلت من حيز الولاء لآل البيت وأحقية عليّ بالخلافة إلى فكرة وجوب النصّ على الإمام، وأن النبي – صلى الله عليه وسلم – نصَّ على إمامة عليّ، وهذا تطوُّر نوعيٌّ في المفهوم العام للتشيع الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا عند المعاصرين من الشيعة بفكرة النص على إمامة عليّ، ولم نجد أصلًا لها في كتب السابقين من الشيعة والمعتمدين لديهم، حيث عرَّف القمي (ت: ٣٠١ هـ) الشيعة بقوله: "هم شيعة عليّ بن أبي طالب" (٢٠٩)، وفي موضع آخر يقول: "الشيعة هم فرقة عليّ بن أبى طالب المسمون شيعة عليّ في زمان النبي –

صلى الله عليه وسلم – وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته" [٢١٠] ، ولم يختلف النوبختي في تعريفه عن القمي بل تطابق معه في اللفظ [٢١١]، أما تعريف المفيد للشيعة والتشيع أنهم: "أتباع أمير المؤمنين – صلوات الله عليه – على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول –صلوات الله عليه وآله – بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة ..." [٢١٢]

لم نجد فكرة النص على إمامة عليّ ظاهرة في أي تعريف منها، مع العلم أن هؤلاء وكتبهم من الأصول المعتمدة في المذهب الشيعي، لكننا وجدنا لها أصلًا عند الطوسي في تعريفه، حيث نصَّ على مسألة النص والوصية لعلي – رضي الله عنه – حيث ربط وصف التشيع بالاعتقاد بإمامة عليّ ، بوصية من الرسول – صلى الله عليه وسلم – وبإرادة إلهية من الله تعالى [٢١٣]، ويبدو أن فكرة النص كانت تلقى قبولًا عند بعض الناس في القديم، ولكنها لاقت رواجًا كبيرًا عند المعاصرين الذين أيَّدوا الفكرة وناصروها، وقد أثبتنا سابقًا أن ابن سبأ هو أول من وضع الفكرة وقال بمسألة النصّ على إمامة عليّ من النبي – صلى الله عليه وسلم – ويبدو أن فكرة نفي الوجود الفعلي لشخصية ابن سبأ التي حاول الشيخ مغنية تبنيها، لها علاقة بهذا المبدأ، وهو النص والوصية لعليّ بالخلافة.

وعلى هذا كله فإن الشيخ مغنية قد ربط بين التشيع والإمامة إلى الحد الذي يمكن القول معه أنهما وجهان لعملة واحدة، وقد ذكر الشيخ مغنية بعض الأدلة التي استدل بها الشيعة على أن الخلافة تكون بالنصّ لا بالانتخاب [٢١٤]، وتدور جميعها على فكرة الأخطاء التي تحدث في مسألة الانتخاب وهو ما ينتج عنه مفسدة، والحق أن كلها أدلة لا تعدوا كونها استنتاجات من الشيخ مغنية، وافتراضات لا ترقى لمستوى الدليل.

هذا ويعتقد الشيخ مغنية أن الخلافة والإمامة يعطيان مدلولًا واحدًا ولا فرق بينهما فيقول: "الإمامة ترادف الخلافة، فاللفظتان تعبران عن معنىً واحد" (٢١٥) ولعل هذا هو الاتجاه السائد عند أهل السنة في استخدام اللفظين بمعنىً واحد، حيث استخدام الخلافة في كتب التاريخ واستخدام مصطلح الإمامة في الكتب الدينية والعقائدية (٢١٦).

ويعتقد الشيخ مغنية أن الخلافة أو الإمامة هي تولى الأمور الدينية والدنيوية فيقول: "وهو الرياسة العامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول" (٢١٧) وبناءً على هذا النص فإن الإمام هو من يتولى السلطة النبوية بعد النبي، ولعل هذا النص يوحي بحالة التقارب في المفهوم بين وظيفة النبي ووظيفة الإمام في فكر الشيخ مغنية، وهذا ما يؤكده قول الشيخ: "المراد بالإمامة هنا تولى السلطة التي كانت للنبي دون استثناء، وهي بهذا المعنى منصب إلهي تمامًا كالنبوة" (٢١٨) وعلى هذا النص فإن فكرة الإمامة عند الشيخ مغنية لم تختلف عن فكر سابقية من الشيعة من أن الإمامة اختيار إلهي مثلها مثل النبوة، وهذا ما يؤكده قول "كاشف الغطاء": إن الإمامة منصب إلهي كالنبوة يختاره الله بسابق علمه بعباده" (٢١٩)، وهذا ما يؤكد أن فكرة الخلط في المفهوم بين مكانة النبي ومكانة الإمام عند الشيعة متوفرة في عقيدة كثير من مفكري الشيعة، وهذا ما يؤكده المجلسي بقوله: "ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة" (٢٢٠)، وفي هذا يقول الشيخ: "فالخليفة عند المسلمين له عليهم من الولاية والسلطان ما للرسول دون استثناء" (٢٢١) بل الأكثر من ذلك هي فكرة الربط بين طاعة الله وطاعة الإمام حيث عدَّ طاعة الله مرهونة بطاعة الإمام، فيقول الشيخ: "لأن طاعة الأئمة من طاعة الله وعصيانهم من عصيانه" (٢٢٢) وإن كان الشيخ قد نقل هذا النص ولم يعقب عليه بالرفض، وعليه فإنه يعد إقرارًا لهذه

الفكرة، وقد ذكر هذا الرأي بشكل صريح وهو يتحدث عن شخصية الإمام الذي يتحول إلى ظل الله في الأرض فيقول: "وعندها يكون الرادُّ عليه رادًّا على الله بالذات" (٢٢٣).

ولعل فكرة الطاعة هذه قد استُمدت من طاعة النبي التي تحدث عنها القرآن بقوله (مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) (٢٢٤)، وهذا ما يؤكد فكرة الخلط بين مفهوم النبوة ومفهوم الإمامة في فكر الشيخ مغنية وغيره من مفكري الشيعة، ويدعم فكرة القداسة التي حاول علماء الشيعة تغليف فكرة الإمامة بها، وفي هذا يقول الشيخ مغنية في حق الإمام الذي تتوافر فيه الشروط عند الإمامية: "بحيث يخرج من كونه فردًا كسائر الناس ويصير وكأنه المبدأ الأسمى متمثلًا في شخصه ، أو ظلُّ الله في أرضه" (٢٢٥).

هذا وعدَّ الشيخ مغنية أن الفرق في المكانة بين النبي والإمام هو مصدر التلقي الذي يقف عند النبي بانقطاع الوحي، ويصبح مصدر التلقي للإمام هو النبي نفسه، ويتحول الإمام هنا إلى الحارس على شريعة النبي، وهو الذي ينوب عن النبي، وفي هذا يقول الشيخ: "ولابد لكل شريعة ورسالة من وجود حارس يحفظها، ويقوم بأعبائها وإلا لم يكن لوجودها أي نفع وأثر ... والشيعة الاثنا عشرية يسمون القائم بأعباء الدين نيابة عن الرسول بالإمام" (٢٢٦) ، ولعلها هي فكرة الإمام الحجة الذي لا يخلو منه أي زمان بل وجوده ضرورة حتمية لاستقامة الوجود – وهذه الفكرة تبناها بعض الشيعة وقد بينها مسبقا– ولكن الشيخ أضاف إليها شقًّا جديدًا، وهو الوجود الحتمي الذي يلزم لحفظ الشريعة (٢٢٧)، هذا وقد أكد الشيخ مغنية على فكرة إنسانية الإمام، مع أنه وضع له من الصفات ما يجعله في درجة الإنسانية المميزة، لكنه على كل حال قد خالف الغلاة في شخص الإمام عليّ ممن رفعوه في منزلة الألوهية، فيقول: "فالإمام في حقيقته وطبيعته إنسان كسائر الناس ..." (٢٢٨) وقال أيضًا : "إذن الإمام هو ذلك الإنسان المعين من قبل الله تعالى لهداية الناس ..." (٢٢٩).

وبناءً على هذا كله نستطيع أن نقول: إن الشيخ مغنية كان متناغم الفكر مع من سبقوه وعاصروه من مفكري الشيعة في فكرة الإمامة، وكونها بالنص دون الاختيار، وأنه نص على إمامة عليّ، وأنها منصب إلهي، وهي سلطة دينية ودنيوية، حيث نقل عن سابقيه عقيدة الشيعة في الإمام وارتضاها عقيدة له فقال: "الشيعة يفترقون عن غيرهم في القول: إن الإمام يتعين بالنص من النبي، ولا يجوز لنبي إغفال النص على خليفته وتفويض الأمر إلى اختيار الأمة، وأن يكون الإمام معصومًا عن الكبائر والصغائر، وأن النبي قد نص بالخلافة على عليّ بن أبي طالب دون سواه، وأنه أفضل الأصحاب على الإطلاق" (٢٣٠).

المطلب الثاني: عصمة الإمام في عقيدة الشيخ مغنية:

سوف نستعرض هنا موقف الشيخ مغنية من مسألة العصمة، وهل مثل فكره جانبًا جديدًا من جوانب الاعتقاد حول مسألة العصمة؟ وهل خرج من عباءة سابقيه حتى أصبح أكثر اعتدلًا في تلك المسألة؟ أم سلك نفس المسلك الذي سلكه متقدمو الشيعة ومتأخروها، وحاول جاهدًا الانتصار لفكره ومذهبه؟

عند حديث الشيخ مغنية عن العصمة نجد أنه يؤمن بفكرة العصمة للإمام وأنه لا إمام بلا عصمة، وعدّها أمرًا لازمً لا تنفصل عنه، كما أنها لا تنفصل عن النبي فيقول: "والذي نراه أن العصمة لا تنفصل بحال عن خليفة النبي، كما لا تنفصل بحال عن النبي نفسه" (٢٣١) وقد استمد هذا الشرط من إمامة عليّ – رضي الله عنه – فيقول: "اتخذ الشيعة من صفات عليّ شروطًا أساسية للإمام يجب أن يتصف بها كل من يتولى الخلافة بعد الرسول" (٢٣٢) وقد عدَّ الشيخ مغنية حياة الإمام عليّ مصدرًا للحكم على كل من يأتي بعده ويصح أن يكون إمامًا للمسلمين فيقول: "ولم تصدر عنه خطيئة

في حياته كلها لا عمدًا ولا سهوًا، فخليفة الرسول يجب أن يكون كذلك" [٢٣٣]. وعليه فإن الشيخ مغنية أوجب العصمة للإمام، ونفى عنه الخطأ، سواء كان عمدًا أو سهوًا، وفي هذا يقول: "فخليفة الرسول يجب أن يكون كذلك تمامًا كالأنبياء في وجوب العصمة عن جميع الفواحش والقبائح من الصغر إلى الممات" [٢٣٤].

وعلى هذا نجد أن الشيخ مغنية أضاف لمسألة العصمة التي ثبتت لدى سابقيه من علماء الشيعة – كما أثبتنا ذلك سابقا [٢٣٥] فكرة نفي السهو عن الإمام ونفي الخطأ عنه من صغره إلى مماته، وهذا ما نقل فيه المجلسي الإجماع عند الإمامية فقال: "إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة – صلوات الله عليهم – من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمدًا وخطأً ونسيانًا من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله عز وجل" [٢٣٦].

وعلى هذا فإن الشيخ مغنية سار مع سابقيه في إثبات العصمة للأئمة ، واتخذ جوار المعاصرين في نفي السهو والخطأ عن الإمام حيث يقول المظفر: "كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان" [٢٣٧]، ولعل تلك العقيدة تطورت في الفكر الشيعي وفقا للأحداث والمجريات، فقال فيها المتأخرون مالم يقله المتقدمون، ويتضح هذا من كلام جعفر الصادق حينما سئل عن السهو فقال: "أو ينفلت من ذلك أحد ربما أقعدت الخادم خلفي يحفظ علي صلاتي" [٢٣٨] وعلى ما يبدو أن هذا الاعتقاد مما استحدثه المتأخرون رغم رفضه عند المتقدمين، حيث كانت تعد من دلالات الغلو عند المتقدمين، حيث نقل المجلسي: "أنه قيل للرضا: [٢٣٩] إن في الكوفة قومًا يزعمون أن النبي – صلى الله عليه وآله – لم يقع عليه السهو في صلاته فقال: كذبوا لعنهم الله، إن الذي لا يسهو هو الله لا إله إلا هو" [٢٤٠]، ولعلها صارت عقيدة المتأخرين من علماء الشيعة حول أئمتهم نظرا للظروف والأحداث التي أحاطت بالشيعة في التاريخ

المعاصر حيث يؤكد المامقاني "أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي" (٢٤١).

هذا ونفي السهو والخطأ عن الأئمة هو إعطاء مكانة لم تعط لأنبياء الله أنفسهم ، ولعل الشيخ مغنية قد فطن لهذه الإشكالية فحاول أن يصيغ نفي السهو عن الأئمة بشكل يوحي بإيهام القارئ أن نفي السهو عن الأئمة ليس من معتقدات الشيعة ، فينقل قول الطبرسي في تفسيره: "إن الإمامية لم يجيزوا السهو والنسيان على أئمتهم فيما يؤدونه عن الله تعالى ، فأما ما سواه فقد جوَّزوا عليهم أن ينسوه أو يسهوا عنه مالم يؤد ذلك إلى إخلال العقل ... وقد جوَّزوا عليهم النوم والإغماء" (٢٤٢) ، وقد ارتضى الشيخ مغنية هذا القول ولم يعقّب عليه، وما نجد هذا النص إلا إثباتًا لفكرة نفي السهو، حيث عدَّ الأفعال الصادرة عن الأئمة أحد فعلين، فعل يؤدونه عن الله وفعل خلاف ذلك، وكل فعل يصدر عن الإمام إما يتعلق بأمر الدين أو أمر الدنيا، حيث عدَّ الشيخ مغنية أن الإمامة هي السلطة الدينية والدنيوية، وعليه فإن أي أمر يتعلق بالدين أو الدنيا هو فعل صادر عن الله؛ لذا أوجبوا نفي السهو فيه عن الأئمة، ولم يتبقَّ لنا إلا الأفعال الإلزامية التي لا دخل للإنسان فيها كالنوم والإغماء والجوع والعطش، وهي ما أجازوا السهو فيها.

وما نجد هذا الأمر إلا استكمالًا لحالة الازدواجية التي يعيشها الشيخ مغنية في كل المسائل التي تضع المذهب الشيعي في إشكال عقدي، حيث يحاول الالتفاف حول المعتقد الشيعي مما يوحي بنفي هذا المعتقد، والحقيقة على خلاف ذلك، حيث أثبت متأخرو الشيعة ومنهم الشيخ مغنية العصمة المطلقة للائمة، لكن أي نوع من العصمة يثبتها الشيخ مغنية للإمام؟ فالعصمة المتعارف عليها "في كلام العرب: هي المنع،

عصمة الله عبده :أن يعصمه مما يوبقه، واعتصم فلان بالله إذا امتنع به" [٢٤٣] وعليه فالعصمة هي لطيفة ربانية تحول بين العبد وبين ارتكاب ما نهى عنه.

لقد خرج علينا بنوع جديد من العصمة حيث يقول: "معنى العصمة عند الإمامية أن المعصوم يفعل الواجب مع قدرته على تركه، ويترك المحرم مع قدرته على فعله، ولكنه مع ذلك لم يترك واجبًا، ولم يفعل محرمًا" [٢٤٤]

وهذا النص يوقع العقل في إشكال، حيث تحدث الشيخ مغنية عن مكانة الإمام وتميزه عن غيره من العامة، ومن هذه المميزات التي أعطت له الحق في الإمامة العصمة، وإذا كان الإمام لديه القدرة على فعل المحرم ولا يفعله، وله القدرة على ترك الواجب ولا يتركه، فما الذي حمله على الفعل أو الترك؟ فإن كانت فكرة الطاعة لله فهذا حال الشخص العابد لله، وعليه فليس هناك ما يحمل أن يكون هذا إمامًا دون غيره، وعليه فلا معنىً لفكرة النصّ على الإمام من قبل الله تعالى.

وعلى هذا فإننا نجد أنفسنا أمام حالة ازدواجية فكرية حاول الشيخ من خلالها توجيه خطابه لفئة معينة من العقول من أجل نفي هذه المعتقدات أمامها، مع أن الكتب الشيعية التي نقل الشيخ منها تثبت ما حاول نفيه.

المطلب الثالث: دعوى الشيخ مغنية للتقارب بين أهل السنة والشيعة:

ظهرت فكرة الدعوة إلى التقريب بين السنة والشيعة قديمًا وحديثًا، منها دعوات جماعية، عن طريق وجود مؤسسات سعت من خلال فكرها للتقريب بين أهل السنة والشيعة، كما تواجدت مساعي فردية لدى بعض الكتاب من خلال بعض الكتابات التي حاولوا من خلالها التقريب بين السنة والشيعة، ويعد الشيخ مغنية ممن حُسِب على هذا التيار من خلال بعض الكتابات التي صدَّرها بدعوة التقريب بين أهل السنة والشيعة،

كما كان لعلاقاته بشيخ الأزهر الأسبق الشيخ شلتوت بالغ الأثر في كثير من كتاباته التي كان يبدأ مقدماتها بنشر تلك الرسائل والمخاطبات بينهما [٢٤٥]، كما كان لكتابه "الفقه على المذاهب الخمسة" بالغ الأثر في دعوة الشيخ مغنية للتقارب بين السنة والشيعة، وقد عوَّل الشيخ مغنية كثيرًا على فتوى الشيخ شلتوت [٢٤٦] بجواز الحج والتعبد على المذهب الجعفري، وعدَّها نقطة الانطلاق في دعواه [٢٤٧]، ولعل هذه الدعوة التي اشتهرت عن الشيخ مغنية كانت مفتاح الدخول إلى بلاد السنة من خلال كتبه التي تم إعادة نشرها في بلاد السنة، وقد نشرت هذه الكتب في البلاد السنية وكان له مقالات في مجلة "رسالة الإسلام" التي كانت من نتاج أعمال "دار تقريب المذاهب الإسلامية في مصر" [٢٤٨]، ويعد كتابه "الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة" من أكثر الكتب التي حاول الشيخ مغنية توجيهه إلى بلاد أهل السنة، وكذلك كتاب "الشيعة في الميزان"، حيث ابتدأ تلك الكتب بحديثه عن التقارب العقدي والفكري بين السنة والشيعة، وفي كتابه الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة بدأ الشيخ مغنية ببيان أن الأصل الذي اعتمد عليه الإسلام في معيار الحكم على المسلم الذي تجب له عصمة الدم والمال هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وعدَّد الكثير من الأحاديث التي تساند هذا القول، وأغلب هذه الأحاديث خرَّجها الشيخ من البخاري ومسلم والترمذي، وغيرها من الكتب المعتمدة في المذهب السُّنى [٢٤٩] مما يؤكد فكرة أن هذه الكتب كانت موجهة إلى فئة بعينها وأنها وجهت إلى بلاد الإسلام – ثم بين الشيخ مغنية الثوابت الأساسية لدى الدين الإسلامي، فبين الضروريات الأساسية ومنها الأصول والفروع، وبين الأصول وهي التوحيد، والنبوة، والمعاد، وعدَّ الشاك في أصل من هذه الأصول ليس بمسلم، ثم بين حدَّ الكفاية في كل أصل من هذه الأصول ... ثم تحدث عن ضروريات المذهب، وعدَّ الإمامة من ضروريات المذهب الشيعي فيجب على كل شيعي إمامي أن يعتقد بإمامة الاثني عشر إمامًا، ومن ترك التدين بإمامتهم واعتقد بالأصول الثلاثة فهو

عند الشيعة مسلم غير شيعي [٢٥٠]، ثم تحدث الشيخ مغنية عن الغلاة في فرقتي السنة والشيعة وبين اعتقاد كل فرقة من هؤلاء الغلاة، وبين أنهم سبب وقوع الخلاف بين السنة والشيعة [٢٥١].

ثم تناول الشيخ مغنية العقائد التي وقع خلاف فيها بين السنة والشيعة في باقي صفحات هذا الكتاب، وقد اتخذ بعض الباحثين من هذا الكتاب عماد دعوة الشيخ مغنية للتقريب بين السنة والشيعة.

والحقُّ أن دعوى التقارب بين السنة والشيعة قد فقدت مصداقيتها لدى الشيخ مغنية؛ لعدة أسباب هي: أولًا: أن أصحاب هذه الدعوى يجب أن يجردوا أنفسهم من أي اتجاه مذهبي قبل خوض غمار هذه المسألة الشائكة، لكن الشيخ مغنية كان محاطًا بستار المذهب الشيعي في مناقشة كل مسألة من تلك المسائل، وحاول جاهدًا أن ينتصر لكل فكرة من أفكاره، فكانت الخلفية الشيعية تحيط به في كل اتجاه، ودائمًا ما كانت نقطة انطلاقه هي كيفية الاستدلال على صحة المعتقد الشيعي.

وممَّا يدلل على ذلك أن الشيخ وهو يناقش مسألة الإمامة بين السنة والشيعة عدَّ أن السبب الأساسي الذي يقف خلف تمسك السنة بخلافة الصديق أبي بكر هو الإيمان بالأمر الواقع دون سواه، وتناسى الشيخ فضل لصديق في هذه الأمة، وعدَّ أن سياسة الأمر الواقع هي التي تحكم فكر السنة في تلك المسألة [٢٥٢]، وما هذا التوجه إلا عصبية مذهبية من الشيخ مغنية.

وقد عدَّ الشيخ أن أي نقد موجه للشيعة هو نقد للإسلام، فيقول: "وقد جهل أو تجاهل أن نفى التشيع هو نفي للقرآن والحديث وبالتالي نفي للإسلام من الأساس" [٢٥٣]، هذا وقد وضع الشيخ منهجًا عامًّا في كتابه، لكنه سرعان ما نقده من خلال

مناقشاته داخل كتبه فقد قال: "فإذا أراد الكاتب أن ينسب لأحد المذاهب أصلًا أو فرعًا يجب عليه قبل أي شيء أن يكون على معرفة بأقوال المذهب ... دون تعصب لها أو على غيرها من الطوائف" (٢٥٤).

ثانيًا: إن الشيخ مغنية وضع مبدأً للحكم على معتقدات غير مذهبه، فقال: "فاذا أردنا أن نعرف ما تدين وتعتقد به طائفة من الطوائف الدينية، ونتحدث عن عقيدتها فعلينا أن نسند الحديث إلى أقوالها بالذات إلى كتب العقائد المعتبرة عندها، ولا يسوغ بحالٍ الاعتماد على قول كاتب أو مؤلف بعيدًا عنها دينًا وعقيدةً" (٢٥٥).

والحق أننا وجدنا الشيخ في مناقشة آراء أهل السنة بعيدًا كل البعد عن هذا المبدأ، ولعله أراد تطبيقه على المذهب الشيعي فقط، فوجَّه كلامه إلى الباحثين في المذهب الشيعي من أهل السنة لكنه لم يراع حدود هذا المبدأ في بحث عقائد أهل السنة.

فنجده مثلا في مسألة الإمامة عوَّل كثيرًا على كتب ليست من الكتب المعتمدة في تقرير عقائد أهل السنة، فنجده ينقل كثيرا من كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لكاتبه على عبدالرازق (٢٥٦)، ويعتمد كثيرًا على كتاب الشيخ أبو زهرة وكتابه "الإمام جعفر الصادق" ثم ينقل بعض الشذرات التي تتوافق مع فكره من كتب أخرى، فينقل عن الأديب المصري عبدالرحمن الشرقاوي وكتابه "محمد رسول الحرية"، وعن محمد حسنين هيكل وكتابه "حياة محمد" في طبعته الأولى (٢٥٧)، وقد نقل بعض العبارات في الكتب المعتمدة عند أهل السنة دون وضعها في سياقها فنقل عن "الصواعق المحرقة لابن حجر"، والنهاية لابن الاثير ، وعدَّها أدلة على إمامة علي – رضي الله عنه – وبداية التشيع (٢٥٨)، ونقل عن "الأحكام السلطانية" لأبي يعلى الفراء، وعدَّها حجة في بابها

للاستشهاد على إمامة الفاسق عند السنة دون ذكر بواعث هذا الرأي، أو ما يدعمه من الأدلة [٢٥٩]، وفى المقابل أغرق حديثة بنقل العديد من الروايات الشيعية مما يوحي للقارئ غير المختص بقوة الحُجَّة والدليل المقدَّم من الشيخ مغنية، مع ضعف الحجة المقابلة، وهذا ما قد أفقد دعوته مصداقيتها.

ثالثًا: اعتمد الشيخ في نقل الروايات عند أهل السنة على بعض الكتب التي تتناول الروايات الضعيفة والموضوعة، ولم يتحرَّ الدقة في الحكم على الروايات السنية التي نقلها عن كتب أهل السنة، فلم ينقل عن كتب الصحاح، كما أنه لم ينقل من الروايات إلا ما يتوافق مع فكرته وتخدم عقيدته، ثم حاول دعم تلك الأفكار بنقل وابل من الأحاديث التي خرجتها كتب الشيعة دون الحكم على مدى صحة هذه الأحاديث من عدمها [٢٦٠]، وعند نقله من كتب الصحاح حاول أن يستخرج من النص مالا يتحمَّله النص أو يبوح به في أي من معانيه، وربط بين تلك المعاني المستنبطة من فكر الشيخ حتى يصل إلى معتقده الذي يهدفه من هذا النقل [٢٦١].

رابعًا: إن العقائد جزء لا يتجزأ من دعوى التقارب إذا ما أراد شخص ما حمل لواء هذه الدعوة ، فعند الحكم على دعوته لا يجب بأي حال من الأحوال فصل تلك الدعوة عن اعتقاده في المسائل الكبرى التي يتفرد بها مذهب عن باقي المذاهب، وقد وضع الشيخ مغنية قاعدته في هذا الاتجاه حيث قال :" ولكي تتجنب الخطأ ولا توقع نفسك بالتهافت والتناقض ... عليك أن تتوقف عن الحكم حتى على من خالف آباءك وأجدادك، ثم تبحث عن الطريق الصحيح الذي يؤدي بك إلى اليقين سلبًا أو إيجابًا" [٢٦٢].

والحق أن الشيخ قد بعد كل البعد عن هذه القاعدة، فقد وجدنا الشيخ ناقلًا لمعتقدات سابقيه مدللًا على صحتها، ومعتبرها الأساس الفكري للمذهب الشيعي ومحاولًا الانتصار لها بكافة الطرق دون محاولة البحث عن مدى صحتها أو موافقتها لصحيح الدين وعرضها على الميزان العقلي، وهذا ما جعل دعوة الشيخ مغنية خارج نطاق القبول، وتحوَّلت إلى دعوى مفرغة المضمون، فاقدة المصداقية، ولا تتسم بأي شكل من أشكال الدعوات القائمة على منهج فكري سليم.

خامسًا: إن دعوى الشيخ مغنية لا تعدوا كونها إقامة هدنة بين السنة والشيعة، حيث يقف كل فريق عند معتقداته، ولا يوجه الاتهامات إلى الفريق الآخر فيقول: "نشير إلى سذاجة الذين يدعون إلى توحيد الأقوال والآراء بين السنة والشيعة ... إن الذين يحاولون التوحيد بهذا المعنى يطلبون المحال، وكل ما يستطاع صنعه في هذا الباب هو أن نصلح ما أفسده الماضي البغيض... وأن تكف كل طائفة عن تكفير الأخرى، والكيد لها والافتراء عليها" (٢٦٣).

وعلى هذا النص فإن فكر الشيخ مغنية يدور في مسألة التقريب حول فكرة الهدنة والبعد عن التكفير، وهي إن كان في ظاهرها الرحمة، لكنها تحمل بين طياتها كثيرًا من المعتقدات التي أراد الشيخ الاحتفاظ بها دون مهاجمته فيها؛ ولذا وجدنا عنده كثيرًا من الادِّعاءات على السنة ومعتقداتهم، وحاول الانتصار للفكر الشيعي ومعتقداته.

إن دعاوى التقارب لابد أن تقوم على تحديد مواطن الخلاف بين الفرقتين، والبحث عن أصل هذه العقائد، وبيان مدى صحة روايتها وصلتها بالنبي – صلى الله عليه وسلم – ومدى توافق هذه المعتقدات مع صحيح الدين وقوام الحجة العقلية، ثم الحكم على هذا المعتقد بمدى قربه من الدين أو بعده عنه، كل ذلك ببعدٍ تام عن أي

تعصب مذهبي أو تفكير مسبق بخلفية فكرية معينة حتى يكون الناتج خالصًا بعيدًا عن أي عامل خارجي يؤثر بطبعه في تلك النتيجة، وهذا ما لم يفعله الشيخ مغنية في دعواه، فخرجت إلينا دعوة مشوهة النتائج، فاقدة للمضمون، نظرًا للتعصب المذهبي الذي كان ينطق به.

الخاتمة:

تناول البحث شخصية تنتمي فكريًا وعقائديًا للمذهب الشيعي، وتوقف البحث مع حياته الشخصية للتعرف على جوانبها الاجتماعية والفكرية، ثم تناول فكرة التشيع والإمامة من منظورٍ سنّيِ وشيعي؛ حتى يتضح الاختلاف العقدي بين المذهبين؛ وحتى يظهر الأثر الشيعي في فكر محمد جواد مغنية، ومدى تمسكه بالمعتقدات الشيعية لنعلم المردود الفكري والعقدي لدعوى التقريب التي دعا إليها الشيخ في كتبه.

فبينا موقف الشيخ من مسألة الأصول الفكرية لعقائد التشيع والإمامة، وربطنا بين تلك الأفكار التي خرجت إلينا من كتب الشيخ مغنية وبين أفكار سابقيه من مفكري الشيعة ومعاصريها؛ حتى نقف على الاختلافات والتطورات التي لحقت بتلك المعتقدات في فكر الشيخ مغنيه، ولعل الجانب العقدي هو طرف الخيط الذي حاول البحث الأخذ به حتى نتمكن من الوقوف على أثر دعوة التقارب التي تبناها الشيخ مغنية وبيان أثرها الفعلي على المجتمع الإسلامي، وقد توصل البحث بعد هذا العرض لعدة نتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا: فيما يخص الجانب الشخصي في حياة الشيخ مغنية:

١- عاش الشيخ مغنية حياة صعبة على المستوى الاجتماعي مما كان لها بالغ الأثر في حياته العلمية والعملية.

٢- كان للظروف الحياتية التي عاشها الشيخ مغنية أثر في كتاباته وأسلوبه الذي كان يميل إلى الهجوم والسخرية، واستخدام العبارات القاسية في مناقشاته الفكرية في مواجهة مخالفيه، لكن هذا لم يحل بين استخدام الرجل لعبارة سهلة ميسرة لاقت قبول فئة معينة من قراء الشيخ مغنية.

٣- أدى تنوع الناتج الفكري لكتابات الشيخ مغنية لتعزيز وجوده الفكري بين مفكري الشيعة أصحاب الكتابات المتنوعة، فكان له ناتج علمي متنوع بين الفقه والعقيدة والتفسير وغيرها.

٤- مثَّل الشيخ مغنية مرجعًا مهمًّا يعول عليه كثيرٌ من أتباع المذهب الشيعي في استقاء عقائد المذهب إلى الحد الذي يمكن عدّ الشيخ مغنية واحدًا من أهم مفكري الشيعة داخل المذهب خلال الحقبة الأخيرة من تاريخ المذهب الشيعي.

٥- وجد عدد من الكتب التي يمكن القول بأنها موجهة لبلاد السنة حيث خفت وطأة الحديث عن المعتقدات الشيعية التي كانت سببًا لوجود خلاف قوي مع المذهب الشيعي، واستخدم الشيخ فيها أسلوب التقارب بين السنة والشيعة في حين وجدت تلك العقائد واضحة ومعبرة عن معتقدات المذهب الشيعي في كتب أخرى من كتب الشيخ مغنية.

٦- حاول الشيخ مغنية ومن جاء بعده استغلال بعض المكاتبات بين الشيخ وبين بعض الشخصيات التي لها مكانتها في البلاد السُّنية؛ للترويج لفكر وكتابات الشيخ مغنية داخل البلاد السُّنية باعتباره أحد دعاة التقارب بين السنة والشيعة.

ثانيًا: ما يتعلق بمعتقدات الشيخ مغنية في التشيع والإمامة:

١- روَّج الشيخ مغنية لفكرة الأصول الأولى للتشيع التي ترتبط ارتباطًا وثيقا بحياة النبي – صلى الله عليه وسلم – وعدَّ الشيخ مغنية بداية ظهور التشيع مع بداية ظهور الدعوة الإسلامية جنبًا إلى جنب.

٢- اعتقد الشيخ مغنية أن الطعن في التشيع هو طعن في المعتقدات الإسلامية على اعتبار التشيع ركن الإسلام الحصين الذي لا يمكن الخوض فيه.

٣- استدل الشيخ مغنية على تأكيد فكرة الأصول الأولى للتشيع ببعض الروايات التي أصابها الضعف، أو الوضع، واعتبرها عمدة أدلته في إثبات أفكاره ومعتقداته حول أصول التشيع، كما حاول استنباط دلالات جديدة من النصوص، وحمَّل النص ما لا يحتمل من هذه الاستنباطات.

٤- عاش الشيخ مغنية حالة من التردد الفكري في مسألة الوجود الفعلي لشخصية عبد الله بن سبأ، فأثبتها أحيانًا ونفاها أحيانًا أخرى، ولعلَّ الذي دفع الشيخ مغنية إلى هذا التردد هو نقله عن سابقيه من مفكري الشيعة، واعتزازه بآرائهم التي أثبتت الوجود الفعلي لابن سبأ، ومحاولته نفى الطعن الذي أصاب المذهب الشيعي في بعض معتقداته وربطها بابن سبأ كأحد غارسي تلك البذور في جسد المذهب الشيعي.

٥- نالت قضية الإمامة مكانة كبرى عند الشيخ مغنية وعدَّها أصل التشيع، وربط بينها وبين بداية التشيع، وعدَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – أول من دعا لفكرة الإمامة من خلال أفعاله وأقواله مع علي – رضى الله عنه.

٦- حاول الشيخ إثبات إمامة عليّ وأفضليته على كل الصحابة، كما حاول إثبات وجود شيعة من الصحابة لعلي في زمن النبي وبعده، واعتمد على روايات ضعاف.

٧- لم يختلف فكر الشيخ مغنية في مسألة النصّ على الإمامة عن فكر سابقيه، حيث عدَّها اختيارًا إلهيًا نصَّ عليه الإله وأمر نبيه بإعلام الناس بإمامة علي – رضي الله عنه.

٨- عدَّ الشيخ مغنية عصمة الإمام الركن الأصيل في معتقد الإمامة، وعدَّها أمرًا ثابتًا للإمام ينفي عنه الخطأ والنسيان، وأثبت وجودها بإثبات العصمة للأنبياء.

٩- حاول الشيخ مغنية إضافة حالة من القداسة حول معتقد الإمامة وعدَّها نصًّا نبويًّا لا يمكن الطعن فيه أو تركه.

١٠- لم يُحْدث الشيخ مغنية تطورًا ملحوظًا في عقائد الإمامية أو تغيرًا في العقائد الخلافية مع الشيعة، بل اكتفي بالنقل عن سابقيه مع محاولة دفع الطعن الذي وجه إلى هذه العقائد عن طريق استخلاص مضمون جديد لها يضمن لها الوجود في معتقدات الشيعة، ويخفف من وطأة الطعن فيها.

ثالثًا: فيما يتعلق بدعوى التقارب عند الشيخ مغنية:

١- عند بحث دعوة التقارب لا يمكن النظر إليها خارج الإطار الاعتقادي لصاحب الدعوة، فالاعتقاد هو الخلفية الفكرية التي تحرك كل دعوة للتقارب بين السنة والشيعة.

٢- حتى تكون دعوة التقارب لها أثر ملموس على أرض الواقع يجب أن تبحث العقائد محل الخلاف بعيدًا عن أي انتماء مذهبي، ومحاولة الوصول إلى أصل

تلك العقائد من خلال صحيح الدين، والروايات الصحاح التي تثبت أصل المعتقد وصحيحه.

٣- سيطرت حالة من التعصب المذهبي على الشيخ مغنية في كافة مناقشاته للعقائد الخلافية بين السنة والشيعة، فظهر الشيخ مدافعًا عن المعتقد الشيعي على طول الخط، وحاول الانتصار للمذهب الشيعي دون أدلة صحيحة مما أفقد دعوته مصداقيتها، وجعلها مجرد دعوى.

٤- لم يختلف الشيخ في فكره حول المعتقدات الخلافية عن سابقيه من مفكري الشيعة، ولم يُحدث تقاربًا بين الفكر السُنى والشيعي في المعتقدات الخلافية مما جعل دعواه مفرغة المضمون.

٥- تتمثل دعوى التقارب عند الشيخ مغنية في محاولة عقد هدنة بين المذهب السني والشيعي وترك طعن كل فرقة في الأخرى واتهامها بالكفر، مع احتفاظ كل مذهب بمعتقداته التي يدين بها مما يجعلها دعوة هدنة لا دعوة تقارب.

٦- يجب إعادة قراءة لمعتقدات أصحاب المذهب الشيعي ممن انتشرت كتبهم في بلاد السُنة قبل السماح لهذه الكتب بالانتشار داخل البلدان السُنية، وضرورة حفظ العامة من أبناء المذهب السُنى من الخوض في مثل تلك الكتابات.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

[1] وينتشر السواد الأعظم من الشيعة في إيران والعراق وسوريا ولبنان واليمن.

[2] (الفيروز أبادي) مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة :(بيروت – مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م): ٧٣٥/١، (الرازي) زين الدين أبوعبدالله محمد: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد

،(بيروت – المكتبة العصرية – الدار النموذجية، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م): ١٧١/١
(الراغب الأصفهاني) أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق ، بيروت – دار القلم ، الدار الشامية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ): ص٤٧٠
(ابن منظور) محمد بن مكرم بن على: لسان العرب، (بيروت – دار صادر، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ): ١٨٨/٨.

(٣) الصافات: آية ٨٣.

(٤) القصص: آية ١٥.

(٥) (الأشعري) أبو الحسن على بن إسماعيل: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور، (المكتبة العصرية الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م) :٢٥/١.

(٦) (ابن خلدون) عبدالرحمن بن محمد: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، (بيروت – دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م): ٢٤٦/١.

(٧) (الشهرستاني) أبو الفتوح محمد بن عبدالكريم: الملل والنحل (مؤسسة الحلبي):١٤٦/١.

(٨) (الجرجاني) على بن محمد بن على: التعريفات، (بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣ م): ص ٢٩.

(٩) محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبري، يرفع نسبه إلى قحطان، أبو عبد الله، المفيد، ويعرف بابن المعلم :محقق إمامي، انتهت إليه رئاسة الشيعة في وقته، كثير التصانيف في الأصول والكلام والفقه. ولد في عكبرا) على عشرة فراسخ من بغداد (ونشأ وتوفي ببغداد. له نحو مائتى مصنف، منها) الإعلام فيما اتفقت الإمامية عليه من الأحكام – الإرشاد – أوائل المقالات في المذاهب والمختارات – قال الذهبي :أكثر من الطعن على السلف، وكانت له صولة، في دولة عضد الدولة: (الزركلى): خير الدين بن محمود بن محمد: الأعلام: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر – ٢٠٠٢ م): ٢١/٧.

[١٠] (المفيد) محمد بن محمد العكبري: أوائل المقالات في المذاهب المختارات، (قم – مكتبة الدواري): ص٣٩.

[١١] (ابن منظور): لسان العرب: ٢٤/١٢.

[١٢] (الفيروز أبادي): القاموس المحيط: ١٠٧٧/١.

[١٣] (الجويني): عبدالملك بن عبدالله بن يوسف: غياث الأمم في التيارات الظلم، تحقيق: عبدالعظيم الديب، (مكتبة إمام الحرمين – الطبعة الثانية ١٤٠١هـ): ص ٢٢.

[١٤] (الماوردي) أبو الحسن على بن محمد: الأحكام السلطانية ،(القاهرة – دار الحديث) ص ١٥.

[١٥] (ابن خلدون) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب :٢٣٩/١.

[١٦] محمد حسين بن علي بن الرضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء :مجتهد إمامي، أديب، من زعماء الثورات الوطنية في العراق، من أهل النجف كان من الكتاب الشعراء الدعاة إلى الوفاق بين المسلمين انتهت إليه الرياسة في الفتوى والاجتهاد بعد وفاة أخيه)أحمد بن علي: (وكان من أعضاء)المؤتمر الإسلامي (في القدس، سنة ١٣٥٠ هـ وصنف كتبا كثيرة، منها): الدين والإسلام – خمس رسائل، و) الوجيزة – المراجعات الريحانية – التوضيح في بيان ما هو الإنجيل ومن هو المسيح – أصل الشيعة وأصولها – وقصد إيران، مستشفيا، فتوفي بها، ونقل إلى النجف (الزركلي): الأعلام: ١٠٦،١٠٧/٦.

[١٧] (ال كاشف الغطاء) محمد الحسين: أصل الشيعة وأصولها، (بيروت – دار الأضواء، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م) ص ١٤٥.

[١٨] الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، أمين الدين، أبو علي :مفسر محقق لغوي من أجلاء الإمامية نسبته إلى طبرستان له "مجمع البيان في تفسير القرآن والفرقان – "مجلدان، و "جوامع الجامع – "في التفسير أيضا، ومن كتبه "تاج المواليد" و "غنية العابد" و "مختصر الكشاف" و

"إعلام الورى بأعلام الهدى – ط" توفى في سبزوار، ونقل إلى المشهد الرضوي: (الزركلى): الأعلام: ١٤٨/٥.

[١٩] (بسيوني) محمود: الطبرسى مفسرا، (رسالة دكتوراه، مكتبة كلية أصول الدين بالأزهر، برقم ٦٣٠): ص ١٠.

[٢٠] محمد بن الحسن بن علي الطوسي: مفسر، نعته السبكي بفقيه الشيعة ومصنفهم انتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ وأقام أربعين سنة، ورحل إلى الغري بالنجف (فاستقر إلى أن توفي، أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس من تصانيفه)الإيجاز – (في الفرائض) و (الجمل والعقود – في العبادات) (الغيبة –التبيان الجامع لعلوم القرآن) و (تفسير كبير، منه أجزاء مخطوطة) (الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار – ط) و (الاقتصاد – في العقائد والعبادات)، ... (الزركلى): الأعلام: ٨٤/٦–٨٥.

[٢١] (أبوزهرة) محمد: الإمام الصادق ،(بيروت – دار الفكر):ص٤٦٤.

[٢٢] الكرخ : بالفتح، ثم السكون، وخاء معجمة، وهى كلمة نبطية، من قولهم :كرخت الماء وغيره إذا جمعته إلى موضع، وهو في عدة مواضع ينسب إليها، فمنها) :كرخ البصرة: ناحية بالرستاق الأعلى بالبصرة، في أعراض المفتح، ومنها (كرخ بغداد): (ابن شمائل): عبد المؤمن بن عبدالحق مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، (بيروت – دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ):١١٥٥/٣–١١٥٦.

[٢٣] (ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، (دار احياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م): ١٨٣/١٢.

[٢٤] (ابن الجوزي) جمال الدين ابو الفرج عبدالرحمن : المنتظم في تاريخ الامم والملوك ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، مصطفى عبدالقادر عطا ،(بيروت – دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ،١٩٩٢ م) : ١٨/١٧.

[٢٥] النجف: بالتحريك، قال السهيلي :بالفرع عينان يقال لإحداهما الربض وللأخرى النجف تسقيان عشرين ألف نخلة، وهو بظهر الكوفة كالمسناة تمنع مسيل الماء أن يعلو الكوفة ومقابرها، والنجف: قشور الصليان، وبالقرب من هذا الموضع قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضي الله عنه،(ياقوت الحموي) : شهاب الدين أبو عبد الله :معجم البلدان ،(بيروت – دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م): ٢٧١/٥.

[٢٦] (الخطيب) محى الدين : مجلة " الفتح" المجلد ١٧ ص٦٦٥.

[٢٧] (الأعظمي) محمد حسن (شيعي معاصر) : الحقائق الخفية عن الشيعة الفاطمية والاثنى عشرية، (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م) : ص ١٩٧.

[٢٨] (القفاري) ناصر بن عبدالله : مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة،(دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٤٢٨ هـ): ١٧٤/٢.

[٢٩] راجع : المرجع السابق : ١٧٥/٢ وما بعدها .

[٣٠] راجع : المرجع السابق : ١٩٢/٢ وما بعدها.

[٣١] (الجلالي) السيد محمد حسين الحسيني ، فهرس التراث (بيروت: دار الولاء، ط ٤، ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥ م): ص٧٩٦.

[٣٢] (مغنية) محمد جواد ، تجارب محمد جواد مغنية، مراجعة وتحقيق: رياض الدباغ (قم: أنوار الهدى، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م): ص ٢٥، بتصرف.

[٣٣] يراجع في ذلك ، (الحاقاني) علي ، شعراء الغري- النجفيات، ج٧ (قم: آية الله العظمي المرعشي النجفي ، ١٢٠٨ هـ) :ص ٤٣٢،:(الاميني) محمد هادي ، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال الف عام: (النجف: مطبعة الآداب، ط ١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م): ص٤٢٣، لكن هناك من ذكر سنة الميلاد ١٣٢٢هـ ا: (الجلالي) ، فهرس التراث: ص ٧٩٦.

(٣٤) (الأمين) السيد محسن ، أعيان الشيعة، تحقيق : حسن الأمين (بيروت : دار التعرف للمطبوعات ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م) ج ١٠ ص ٦٨.

(٣٥) (مغنية) ، تجارب محمد جواد مغنية : ص ٢٦.

(٣٦) يراجع في ذلك (الحاقني) ، شعراء الغري – النجفيات، ج ١١ ص ١٩٢: (الآميني) ، معجم رجال الفكر والآدب في النجف خلال الف عام : ص ٤٢٣.

(٣٧) السيد محسن الأمين ، أعيان الشيعة، ج ١٠ ، ص ١١٠.

(٣٨) يراجع في ذلك: (كسار) جواد علي، من أعلام المفسرين " محمد جواد مغنية " حياته ومنهجه في التفسير، (قم ، نشر : دار الصادقين – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م) ص ٢٠.

(٣٩) (مغنية)، التجارب، ص ٣١.

(٤٠) المصدر السابق : ص ٣٣ و ٣٤.

(٤١) المصدر السابق : ص ٣٥.

(٤٢) (مغنية) : التجارب : ص ٨.

(٤٣) راجع في ذلك المصدر السابق : ص ١٠٨.

(٤٤) (مغنية) محمد جواد، التفسير الكاشف، (بيروت ، لبنان – دار الأنوار – الطبعة الرابعة) مقدمة المجلد الأول ص ٥.

(٤٥) (الفتلاوي) كاظم عبود : مشاهر المدفونين في الصحن العلوي الشريف،(منشورات الاجتهاد – الطبعة الأولى) ص ٢٧٢.

(٤٦) (مغنية) : التجارب : ص ٥٥.

(٤٧) المصدر السابق : ص ٧٧.

(٤٨) راجع في ذلك ، (كسار) : محمد جواد مغنية حياته ومنهجه في التفسير : ص ٤٠.

(٤٩) الذي ينسب إليه السبئية وهم الغلاة من الرافضة أصله من أهل اليمن كان يهوديا، وأظهر الإسلام، وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشر، وقد دخل دمشق لذلك في زمن عثمان بن عفان ، غلا في علي –رضى الله عنه– وزعم أنه كان نبيًا، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله، ودعا الى ذلك قومًا من غواة الكوفة، ورفع خبرهم إلى علي –رضى الله عنه– فأمر بإحراق قوم منهم في حفرتين : (البغدادي) عبدالقاهر بن طاهر بن محمد: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، (بيروت – دار الأفاق الجديدة ، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧) : ص ٢٢٣ : (ابن عساكر) أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله : تاريخ دمشق ، تحقق: عمرو بن غرامة العمروي ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام : ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) : ٣/٢٩.

(٥٠) (القمي) سعد بن عبدالله الأشعري: المقالات والفرق ، تصحيح وتعليق : محمد جواد مشكور (طهران – مطبعة حيدر ١٩٦٣م) ص٢٠، (النبختي) الحسن بن موسى : فرق الشيعة، (بيروت – دار الاضواء – ط الثالثة ١٤٠٤هـ) ص٢٢ .

(٥١) (الشهرستاني) محمد بن عبدالكريم : الملل والنحل ، تقديم : أمد فهمي محمد ،(بيروت – دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ –١٩٩٢ م) : ١/١٧١.

(٥٢) من الأنبياء :يوشع بن نون، خليفة موسى– عليه السلام– وهو من ولد أفراييم بن يوسف؛ بن يعقوب وهو : يوشع بن نون بن إفرائيم بن يوسف بن يعقوب : (ابن حزم) : أبو محمد على بن أحمد: جمهرة انساب العرب، (بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣): ١/٥٠٨.

(٥٣) وكان موسى –عليه السلام– قد أفضى بأسرار التوراة والألواح إلى يوشع بن نون وصيه وفتاه والقائم بالأمر من بعده ليفضي بها إلى أولاد هارون: (الشهرستاني): الملل والنحل: ٢/١٦ (طبعة مؤسسة الحلبي).

(٥٤) (تامد) عارف: الإمامة في الإسلام (بيروت – دار الأضواء ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م) ص ٦٥.

(٥٥) (الملطي)أبو الحسن محمد بن أحمد: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ،(بيروت ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م – المعهد الألماني للأبحاث الشرقية) : ص ١٤.

(٥٦) (ابن حزم) علي بن أحمد بن سعيد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد ابراهيم نصر – عبدالرحمن عميرة (بيروت – دار الجيل) : ١٨٦/٤.

(٥٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ، رقم ٦٩٩٢، ١٥/٩، وفي رواية عن عثمان بن أبي عثمان قال: جاء ناس من الشيعة إلى علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– ، فقالوا: يا أمير المؤمنين أنت هو؟ قال: من هو؟ قالوا: هو ، قال: ويلكم من أنا؟ قالوا: أنت ربنا؛ قال: ارجعوا وتوبوا ، فأبوا فضرب أعناقهم ثم خد لهم في الأرض أخدودا ، ثم قال: يا قنبر ائتني بحزم الحطب ، فأتاه بحزم فأحرقهم بالنار ، ثم قال: لما رأيت الأمر أمرا منكرا ... أوقدت ناري ودعوت قنبرًا(الآجُرِّيُّ) أبو بكر محمد بن الحسين(المتوفى: ٣٦٠هـ) : الشريعة، تحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، (دار الوطن – الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م) : ٢٥٢١/٥.

(٥٨) ينظر في ذلك : سن أبي داود (١٢٦/٤) والنسائي (١٠٤/٧) و الحاكم في المستدرك (٥٣٨/٣) .

(٥٩) (البغدادي): الفرق بين الفرق ، ص ١٥.

(٦٠) (الكشي) أبي عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز : رجال الكشي، تقديم : السيد أحمد الحسيني (كربلاء – مؤسسة الاعلمي للمطبوعات) ص ٩٩.

(٦١) (الجزائري) السيد نعمة الله : الأنوار النعمانية ، تقديم : محمد علي الطباطباني (بيروت – مؤسسة الاعلمي ، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ –٢٠١٠ م) ص ٢٠٥.

(٦٢) (الإسفراييني) أبو المظفر : التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين : تقديم محمد زاهد بن الحسين الكوثري (مصر مكتبة الخانجي – بغداد مكتبة المثني ، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م) ص ١٠٨ .

(٦٣) (الجزائري) السيد نعمة الله : الأنوار النعمانية ' تقديم : محمد علي الطباطباني (بيروت – مؤسسة الأعلمي ، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ –٢٠١٠ م) ص ٢٠٥.

(٦٤) (ابن أبي الحديد) : شرح نهج البلاغة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،(دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٩٥٩ م) : ١٥٦/٢.

(٦٥) (الشهرستاني) : الملل والنحل ، ١٧١/١.

(٦٦) (ابن تيمية) تقي الدين أحمد : مجموع الفتاوي ، دار الوفاء – الطبعة الثالثة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م : ٣١٦/٤.

(٦٧) (المقريزي) أحمد بن علي بن عبدالقادر أبو العباس الحسيني العبيدي: الموعظة والاعتبار بذكر الخطط والآثار (بيروت – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ) ج٤ ص ١٨٩.

(٦٨) (المجلسي) محمد باقر : بحار الأنوار (منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي – الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ) ٢٨٧/٢٥.

(٦٩) (النبختي) الحسن بن موسي و(القمي) سعد بن عبدالله : فرق الشيعة ، تحقيق : د/عبدالمنعم الحفني ،(القاهرة – دار الراشد ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م) ص ٣٢.

(٧٠) (الأشعري) أبو الحسن علي بن اسماعيل : مقالات الإسلامين واختلاف المصلين ، تحقيق : نعيم زرزور (المكتبة العصرية – الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م) : ج ١ ص ٣٢.

(٧١) (السكسكي) : أبي الفضل عباس بن منصور التريني : البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، تحقيق : د / بسام علي سلامة العموشي ،(الزرقاء ، الأردن – مكتبة المنار ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م) ص ٨٥.

(٧٢) (الصفدي) صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله: الوافي بالوفيات ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت – دار إحياء التراث ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م) ج ١٧ ص ١٠٠.

[٧٣] (الناشىء الأكبر) : مسائل الإمامة ، تحقيق : يوسف فان إس ، (بيروت – دار نشر فرانس شتاينر ١٩٧١ م) ص ٢٢.

[٧٤] (النبختي) : فرق الشيعة ، ص ٣٣.

[٧٥] فعن زين العابدين الحسن بن على قال : " لعن الله من كذب علينا ، إني ذكرت عبدالله بن سبأ فقامت كل شعرة من جسدي، لقد ادَّعى أمرًا عظيمًا ماله لعنة الله ، كان علي والله عبدًا صالحًا لله أخًا لرسول الله ، ما نال الكرامة من الله إلا بطاعته لله ولرسوله ...." المجلسي : بحار الأنوار ٢٥: /٢٨٦ ولعل آل البيت قد أدركوا ما تحمله تلك الدعوات الخبيثة من ابن سبأ وما تحمله في طياتها من معتقدات تمزق الأمة ، وتفتح الباب على مصرعيه أمام فتن عقائدية تعصف بالأمة ووحدتها.

[٧٦] هو : هشام بن الحكم ، أبو محمد الشيباني ، من أهل الكوفة ، كان من كبار الرافضة ومشاهريهم وكان مجسما (ابن حجر) أحمد بن علي : لسان الميزان ، عناية عبدالفتاح أبوغدة (مكتبة المطبوعات الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م – دار البشائر الإسلامية بيروت) ٨ /٣٣٤.

[٧٧] ولعل وصف ابن قتيبة له يدعم ما قلنا في حقه من أنه من دعاة التشبيه والتجسيم، وقد كان ابن قتيبة معاصرًا له فيقول : " كان رافضيًا غاليًا، ويقول في الله تعالى بالأقطار والحدود والأشباه...." (ابن قتيبة) عبدالله بن مسلم : تأويل مختلف الحديث (بيروت – دار الكتب العلمية) : ص ٤٩.

[٧٨] (ابن حزم) : الفصل في الملل والأهواء والنحل : ٢٣٩/٤ ، (الشهرستاني) : الملل والنحل ، ١٨٤/١.

[٧٩] (النجاشي) أبو العباس أحمد بن على بن أحمد بن العباس : رجال النجاشي (مؤسسة النشر الإسلامي – الطبعة السادسة ١٤١٨ هـ) ص ٤٣٤.

[٨٠] ولعل تلك الحفاوة التي تعامل بها هشام في كتب الشيعة قد وضعته في مكانة جعلت أتباع المذهب الشيعي يتلقون كلامه وأخباره كمجدد للفكر الشيعي دون النظر لما يصدر عنه من أفكار

مخالفة للعقيدة أو حتى ما يدعيه من كذب على أئمة الشيعة أنفسهم؛ بل الأكثر من ذلك الذم الذي وجه إليه من علماء ال بيت أنفسهم ففي رواية أخرجها الكليني عن : " علي بن حمزة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم أن الله جسم صمدي نوري معرفته ضرورة يمنّ بها على من يشاء من خلقه ، فقال عليه السلام : سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلا هو ليس كمثله شيء وهو السميع البصير لا يحد ولا يحس " (الكليني): أصول الكافي (بيروت –منشورات الفجر ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م)، ٦١/١.

[٨١] (الأمين) : أعيان الشيعة : ٤٢/١.

[٨٢] زرارة بن أعين الشيباني بالولاء، أبو الحسن :رأس الفرقة (الزرارية)من غلاة الشيعة، ونسبتها إليه، كان متكلما شاعرا، له علم بالأدب، وهو من أهل الكوفة، قيل :اسمه (عبدربه)وزرارة لقبه، من كتبه (الاستطاعة والجبر) : (الزركلى) خير الدين بن محمود بن محمد : الأعلام ،(دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م) : ٤٣/٣.

[٨٣] أصحاب زرارة بن أعين الرافضي.يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه وهم يسمون التيمية ورئيسهم زرارة بن أعين : (الاشعري): مقالات الإسلامين : ٤٧/١ ، (ابن تيمية) منهاج السنة النبوية : ٢٣٥/٢.

[٨٤] هو : محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي أبو جعفر الملقب شيطان الطاق]وهو محمد بن النعمان الكوفي، نسب إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة كان يجلس للصرف بها فيقال :إنه اختصم مع صيرفي آخر في درهم زائف فغلب فقال: أنا شيطان الطاق، وقيل :إن هشام بن الحكم شيخ الرافضة لما بلغه أنهم لقبوه شيطان الطاق سماه هو مؤمن الطاق، ويقال: أول من لقبه بشيطان الطاق أبو حنيفة مع مناظرة جرت بحضرته بينه وبين بعض الحرورية، (ابن حجر) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد : لسان الميزان : تحقيق : عبدالفتاح أبوغدة ، (دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢) : ٣٧٤/٧.

[٨٥] الشيطانية هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضي الملقب بشيطان الطاق إلى ابنه موسى وقطع بموت موسى وانتظر بعض أسباطه وشارك هشام بن سالم الجواليقى في دعواهما أن أفعال العباد أجسام وأن العبد يصح أن يفعل الجسم وشارك هشام بن الحكم وتكليفهم وزعم أيضا أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالما بها، (البغدادي) : عبد القاهر محمد بن طاهر : الفرق بين الفرق ، (بيروت – دار الأفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م) :ص٥٣.

[٨٦] ابن بابويه القمي ، كمال الدين : ٢٠٧/١ ؛ المجلسي ، بحار الأنوار : ٥/٢٣ .

[٨٧] النساء : اية ١٦٥.

[٨٨] (كاشف الغطاء) : أصل الشيعة وأصولها : ص ١٤٥.

[٨٩] (الكليني) : أصول الكافي ، طبعة (طهران ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ) : ١٧٥/١ ، ١٨/٢ ، ٢٨/٥ .

[٩٠] (النوبختي) فرق الشيعة : ص ١٩ وما بعدها .

[٩١] (المجلسي) : بحار الأنوار : ٢٦ / ٨٢ .

[٩٢] (المجلس) : بحار الأنوار : ٣٢١/٥.

[٩٣] المصدر السابق : ١٠٨/١٧.

[٩٤] المصدر السابق : ٨ /٣٦٦.

[٩٥] (الأشعري) : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : ٢١/١.

[٩٦] عن أبي مليكة قال : قيل لأبي بكر : يا خليفة الله فقال : لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله وأنا راض بذلك ، (ابن سعد) أبو عبدالله محمد بن سعد : الطبقات الكبرى تحقيق : محمد عبدالقادر عطا (بيروت – دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩م) : ١٣٧/٣.

[٩٧] (صبح) أحمد محمود : نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية (بيروت – دار النهضة العربية ، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م) ص ١٩.

[٩٨] (ابن خلدون) عبدالرحمن بن محمد : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب ، تحقيق : خليل شحاده ، (بيروت – دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م) : ٢٣٩/١ .

[٩٩] (الماوردي) الاحكام السلطانية : ص١٥.

[١٠٠] (صبح) أحمد محمود : نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية : ص ٢٣.

[١٠١] (الحضرمي) محمد بن عمر بن مبارك الشهير بحرق : الحسام المسلول على منتقصي أصحاب الرسول ،(مصر – مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ) : ص ٥٣.

[١٠٢] (السفاريني) شمس الدين ،أبو العون محمد بن أحمد : العقيدة السفارينية (الدرة المضنية في عقد أهل الفرق المرضية) ، (الرياض – مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م) : ص ٩٣.

[١٠٣] (السفاريني) شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد : الكتاب: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، (دمشق – مؤسسة الخافقين ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ– ١٩٨٢ م) : ٤١٩/٢.

[١٠٤] (ابن حزم) : الفصل في الملل والاهواء والنحل : ٧٢/٤.

[١٠٥] (القرطبي) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر: (الجامع لأحكام القرآن : تحقيق : أحمد البردوني وابراهيم أطفيش ،(القاهرة – دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م) : ٢٦٤/١.

[١٠٦] (الأشعري) : مقالات الإسلاميين : ٣٤٣/٢ .

[١٠٧] (الماوردي) : الأحكام السلطانية : ص ١٥.

(١٠٨) (الآمدي) أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي : غاية المرام في علم الكلام : تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف ،(القاهرة)المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) ص ٦٤.

(١٠٩) (صبح) : نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية : ص ٧٠ .

(١١٠) (لآمدي) : غاية المرام في علم الكلام : ص ٦٤.

(١١١) (صبح) : نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية : ص ٧٠ .

(١١٢) (لآمدي) : غاية المرام في علم الكلام : ص ٦٣.

(١١٣) (البغدادي): عبدالقاهر بن طاهر بن محمد : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، (بيروت – دار الافاق الجديدة ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م) : ص ٣٤٣.

(١١٤) (كاشف الغطاء) أصل الشيعة وأصولها : ص ١٤٥.

(١١٥) (المظفر) محمد رضا : عقائد الأمامية (بدون) الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ : ص ٥٤.

(١١٦) (كاشف الغطاء) : أصل الشيعة وأصولها : ص ١٤٥.

(١١٧) (الآمدي) : غاية المرام في علم الكلام : ص ٦٤.

(١١٨) (الطوسي) محمد بن الحسن : تلخيص الشافي ، تعليق : حسين بحر العمر (قم : دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الثالثة ١٣٩٤ هـ) : ١٣١/٤ .

(١١٩) (الموسوي) اية الله الحاج السيد ابراهيم : عقائد الامامية الاثنى عشرية : (قم – حضرت مهدي – الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م) : ٧٢/١.

(١٢٠) (البغدادي): الفرق بين الفرق : ص ٣٤٣.

(١٢١) (الآمدي) : غاية المرام في علم الكلام : ص٧٦.

(١٢٢) (المظفر) محمد رضا : عقائد الامامية : ص ٥٥.

[١٢٣] (كاشف الغطاء) : أصل الشيعة وأصولها : ص ١٤٥.

[١٢٤] وقد ساق الكليني في الكافى بابا كاملًا تحت عنوان كتاب الحجة اسهب فيها في نقل الروايات التي تتحدث عن الإمام ومكانته وعلمه وإن الأرض لا خلو منه الى غيرها من الروايات التي لا يوجد لها أصل إلا في كتب الشيعة، أنظر (الكليني) : أصول الكافي : كتاب الحجه : ص ٩٧ وما بعدها .

[١٢٥] (الغزالي) : فضائح الباطنية ، (ابن تيمية) : منهاج السنة ج ٦ ، (القاضي عبدالجبار): تبيت دلائل النبوة ج ٢.

[١٢٦] يستثنى من ذلك بعض الفرق الشيعية المعتدلة في مسألة الإمامة مثل الزيدية التي كانوا في كثير من أفكارهم في الإمامة قريبين من المنهج السني .

[١٢٧] (مغنية) محمد جواد : الشيعة والحاكمون ، (بيروت – دار التيار الجديد ، منشورات الرضا – الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢ م) ص ٢٤.

[١٢٨] لعله قصد هنا ظهور معتقد الروافض، لأن لفظ الروافض ظهر متأخرا عن ذلك.

[١٢٩] (ابن حزم) :الفصل : ١٧/٢.

[١٣٠] (ابن تيمية) : منهاج السنة : ٩٥/٢.

[١٣١] وهو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس، وكانت وقعة صفين بين علي، –رضي الله عنه– ومعاوية : (ياقوت) شهاب الدين أبو عبدالله : معجم البلدان ، (بيروت – دار صادر ، الطبعة الثانية ١٩٩٥ م) : ٤١٤/٣ وما بعدها .

[١٣٢] وهي موقعة الحرب التي دار رحاها بين أهل العراق من أصحاب علي –رضي الله عنه– وبين أهل الشام من أصحاب معاوية رضي الله عنه في شهر صفر سنة (37) : راجع في ذلك : (الطبري) محمد بن جرير بن يزيد : تاريخ الطبري " تاريخ الرسل والملوك" : (بيروت – دار التراث ، الطبعة: الثانية – ١٣٨٧ هـ) : ٥٦١/٤ وما بعدها ، وانظر (ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل

بن عمر: البداية والنهاية : تحقيق : على شيري ،(دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م) ٢٨١/٧.

(١٣٣) (صبح) : نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية : ص ٤٠.

(١٣٤) المرجع السابق : ص ٤٧.

(١٣٥) (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ٢٤.

(١٣٦) المصدر السابق : ص ٢٤.

(١٣٧) (مغنية) الشيعة في الميزان : ص ١١.

(١٣٨) (القمي): المقالات والفرق : ص ١٥.

(١٣٩) (النوبختي) : فرق الشيعة : ص ١٥.

(١٤٠) (كاشف الغطاء) أصل الشيعة وأصولها : ص١١٨.

(١٤١) (صبح) نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية : ص ٣٠.

(١٤٢) (ابن تيمية) : منهاج السنة : ٩٥/٢.

(١٤٣) ال عمران : اية ١٩.

(١٤٤) (النشار) على سامي : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، (القاهرة - دار المعارف - الطبعة الثامنة) : ٣٠/٢.

(١٤٥) (مغنية) محمد جواد : الشيعة في الميزان، (بيروت - القاهرة ، دار الشروق ، بدون) ص ١٩.

(١٤٦) والحق أننا لا نستطيع فهم مدلول هذه الجملة عند الشيخ مغنية وما نراها إلا ادعاء دون سند وقول دون دليل، وما يحق أبدًا أن ينسب هذا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو منه براء .

(١٤٧) (مغنية) الشيعة في الميزان : ص ١٩ و ٢٠.

(١٤٨) (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ٢٤.

(١٤٩) الشعراء : ٢١٤.

(١٥٠) (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ٢٥.

(١٥١) (مغنية) محمد جواد: التفسير الكاشف، (بيروت – دار الأنوار ، الطبعة الرابعة) : ٥٢١/٥.

(١٥٢) (مغنية) : التفسير الكاشف : ٥٢١/٥.

(١٥٣) (مغنية) محمد جواد : التفسير المبين ، (دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م) : ص ٤٩٣.

(١٥٤) (مغنية) : التفسير الكاشف : ٥٢١/٥.

(١٥٥) (الطبري) محمد بن جرير بن يزيد : تفسير الطبري – جامع البيان عن تأويل آي القرآن : تحقيق : د/عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية: (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م) ٦٥٣/١٧ ،٦٥٤.

(١٥٦) (الطبري) : تفسير الطبري : ٦٥٣/١٧، ٦٥٤.

(١٥٧) (القرطبي) : بو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر : الجامع لأحكام القرآن : تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش :(القاهرة –دار الكتب المصرية ،الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م) :١٤٣/١٣.

(١٥٨) (النسفي): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود : تفسير النسفي – مدارك التنزيل وحقائق التأويل: حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدين ،(بيروت – دار الكلم الطيب ،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م) : ٥٨٦/٢.

(١٥٩) (الرازي ابن ابي حاتم) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق : أسعد محمد الطيب ، (مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ) : ٢٨٢٥/٩.

(١٦٠) (المحلى ، السيوطي) جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ : تفسير الجلالين، (القاهرة – دار الحديث الطبعة الأولى) :ص ٤٩٢.

(١٦١) (ابن ابي زمنين) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري : تفسير القرآن العزيز : تحقيق : أبو عبد الله حسين بن عكاشة – محمد بن مصطفى الكنز ، (القاهرة – الفاروق الحديثة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) : ٢٩٠/٣.

(١٦٢) (ابن عاشور) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر: التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (تونس – الدار التونسية للنشر ١٩٨٤ م) : ٦٠٠/٣٠.

(١٦٣) (السيوطي) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين : الدر المنثور في التفسير بالمأثور (بيروت – دار الفكر) ٣٢٤/٦.

(١٦٤) (السيوطي) : الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٣٢٧/٦ وما بعدها .

(١٦٥) (ابن تيمية) منهاج السنة : ٢٩٩/٧ وما بعدها .

(١٦٦) (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ٢٥ ، ٢٦.

(١٦٧) وقد أورد شيخهم المجلسي في هذا المعنى من أحاديثهم ، وقال" :إنا ومخالفينا قد روينا عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قام يوم غدير خم وقد جمع المسلمون فقال: أيها الناس، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ فقالوا :اللهم بلى، قال –صلى الله عليه وسلم :من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله (المجلسي) : بحار الانوار : ٣٧ / ٢٢٥ ، ٢٥٣ ، وهم يذكرون هذا الخبر في طليعة الأخبار التي يحتجون بها على أهل السنة.

(١٦٨) (ابن تيمية) : منهاج السنة: ٤/٩–١٦، ٨٤–٨٧ ، المنتقى: ص٤٢٢–٤٢٥، ٤٦٦–٤٦٨ ، انظر: أبو نعيم/ الإمامة والرد على الرافضة: ص١٣، المقدسي/ رسالة في الرد على الرافضة: ص٢٢١–٢٢٤، الطفيلي/ المناظرة بين أهل السنة والرافضة: ص١٥–١٦، الألوسي/ روح المعاني: ٦/١٩٢–١٩٩.

(١٦٩) (ابن حزم) الفصل: ٤/٢٢٤، وانظر: (ابن تيمية) : منهاج السنة: ٤/٨٦.

(١٧٠) (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ٢٥ ، ٢٦.

(171) (الاصبهاني) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد : الإمامة والرد على الرافضة : تحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ،(مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة / السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م) ص ٢٢١.

(١٧٢) (ابن تيمية) : مجموع الفتاوي : ٤/ ٤١٩ (باختصار).

(١٧٣) (مغنية) محمد جواد : الإسلام والعقل ، (بيروت – دار ومكتبة الهلال ، دار الجواد ١٩٨٤) ص ١٩٥.

(١٧٤) وقد تناول موقف دكتور طه حسين (سعدي ابن مهد الهاشمي) حيث ذكر أدلته التي اعتمد عليها وقام بالرد عليه لمن أراد الرجوع إليها : (الهاشمي) سعد بن مهدي : ابن سبأ حقيقة لا خيال ، (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الثانية عشرة ، العدد السادس والأربعون – ١٤٠٠هـ) ص ١٤٤ وما بعدها .

[١٧٥] (مغنية) الإسلام والعقل : ص١٩٥.

[١٧٦] (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ٣١.

[١٧٧] (مغنية) : الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص٤٢.

[١٧٨] سنتناول هذه الجزئية بالدراسة من خلال عرض أرائه في التشيع والإمامة في الفصل القادم.

[١٧٩] حيث ذكر " سعدي بن مهدي الهاشمي " في كتابه، وتحت عنوان الشيعة الذين ينكرون ابن سبأ وذكر أولهم محمد جواد مغنية واعتبره من ممن رفض فكرة وجود ابن سبأ : (الهاشمي) سعدي بن مهدي : ابن سبأ حقيقة لا خيال : ص ١٤٦ .

[١٨٠] حيث نقل ، السيد طالب الخرسان في كتابه ، نشأة التشيع ، مجموعة من أراء الرافضين لفكرة وجود ابن سبأ من الأساس واعتبروه شخصية أسطورية وعد من هؤلاء الرافضين، الشيخ محمد مغنية ونقل عنه قولا يرفض فيه فكرة ابن سبأ ولم يجد الباحث لتلك الرواية وجودًا فيما اطلع عليه من كتب الشيخ مغنية ، (الخرسان) السيد طالب : نشأة التشيع (مطبعة أمير – منشورات الشريف الرضي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م) : ص ٥٢ وما بعدها .

[١٨١] (مغنية) محمد جواد : الشيعة في الميزان ، (بيروت – دار الشروق) ص ٢٩.

[١٨٢] يقصد به قيس بن الملوح العامري ، شاعر غزل ، لم يكن مجنونا ، لقب بذلك لهيامه في حب " ليلى بنت سعد " ، هكذا جاءت ترجمته في هامش ، (كاشف الغطاء) محمد حسين : أصل الشيعة وأصولها ، (بيروت – دار الأضواء ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ –١٩٩٠ م) هامش ص ١١٦.

[١٨٣] المرجع السابق : ص ١١٦.

[١٨٤] (كاشف الغطاء) : أصل الشيعة وأصولها : هامش ص١١٥.

[١٨٥] المرجع السابق : ص ١١٥.

(١٨٦) وهو من الشيعة المحدثين وأكثرهم اهتمامًا بمسألة عبد الله بن سبأ وأخذ عنه الشيخ مغنية وعدَّ كتابه من أهم الكتب التي تحتوي على أدلة نفي وجود ابن سبأ، حيث الف كتابًا وخصصه في هذه المسألة، بعنوان : " عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى ".

(١٨٧) (العسكري) السيد مرتضى : عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى، (طهران – المكتبة الإسلامية الكبرى ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م) ص ١٨٧ وما بعدا و ٢٧٩ وما بعدها.

(١٨٨) سيف بن عمر التميمي الأسيدي، ويقال :الضبي الكوفي] .الوفاة: ١٧١ – ١٨٠ هـ[صاحب كتاب "الفتوح" ، وكتاب "الردة" ، وغير ذلك. روى عن: جابر الجعفي، وهشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وعبيد الله بن عمر، وطائفة كبيرة من المجاهيل والأخباريين. روى عنه: النضر بن حماد العتكي، ويعقوب بن إبراهيم الزهري، وشعيب بن إبراهيم ، قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث. (الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد : تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، (دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م) : ٦٤١/٤.

(١٨٩) (ابن عساكر) : تاريخ دمشق : ٢٩ / ٤.

(١٩٠) (ابن عساكر) تاريخ دمشق : ٢٩ / ٧.

(١٩١) (ابن عساكر) : تاريخ دمشق : ٧/٢٩.

(١٩٢) (ابن حجر العسقلاني) أبو الفضل أحمد بن على بن محمد : لسان الميزان ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند ،(بيروت – مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ –١٩٧١ م) : ٢٨٩/٣.

(١٩٣) (ابن حجر) لسان الميزان : ٣٩٠/٣ .

(١٩٤) (ابن حجر) أبو الفضل أحمد بن علي : تقريب التهذيب ، تحقيق : محمد عوامه (سوريا – دار الرشيد – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م) ٢٦٢/١.

[١٩٥] (الذهبي) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عثمان بن قايماز : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، (بيروت – دار المعرفة للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م) :٢/٢٥٥.

[١٩٦] (ابن حجر) : تقريب التهذيب : ١/٢٦٢ .

[١٩٧] (مغنية) محمد جواد : الشيعة في الميزان : ص ١٣ .

[١٩٨] (الكشي) : رجال الكشي ص ٩٩ .

[١٩٩] (ابن أبي الحديد) : ٢/١٥٦.

[٢٠٠] (النبختي) : فرق الشيعة ، ص ٣٣ وما بعدها .

[٢٠١] (الناشىء الأكبر) عبدالله بن محمد : مسائل الإمامة : ص ٢٢.

[٢٠٢] (الجزائري) السيد نعمة الله : الأنوار النعمانية : ص ٢٠٥.

[٢٠٣] وقد نقلت العديد من أقوال أهل السنة في الحديث عن ابن سبأ في المطلب السابق يمكن الرجوع اليها .

[٢٠٤] حيث ذكر سعدي الهاشمي العديد من الكتب الموثقة التي تناولت وجود ابن سبأ وأفعال وذكر طبعتها ، يمكن الرجوع إليها : (الهاشمي) : ابن سبأ حقيقة لا خيال : ص ١٤٨ وما بعدها .

[٢٠٥] (مغنية) : الشيعة في الميزان : ص ١٤ .

[٢٠٦] (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص٤٠.

[٢٠٧] المصدر السابق : ص٢٤.

[٢٠٨] (مغنية) الشيعة في الميزان : ص١٥.

[٢٠٩] (القمي) : المقالات والفرق : ص ٣.

(٢١٠) المصدر السابق : ص ١٥.

(٢١١) (النوبختي) فرق الشيعة : ص ٢، ١٥ ، ١٧.

(٢١٢) (المفيد) محمد بن محمد العكبري : أوائل المقالات في المذاهب المختارات ، (قم – مكتبة الدواري) : ص٣٩.

(٢١٣) (الطوسي) : تلخيص الشافي : ٥٦/٢ .

(٢١٤) (مغنية) : الشيعة في الميزان :ص ١٦.

(٢١٥) (مغنية): الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ١٠٢.

(٢١٦) وقد تم الإشارة لهذه الجزئية في مبحث الإمامة بين السنة والشيعة .

(٢١٧) المصدر السابق : ص١٠٢.

(٢١٨) (مغنية) محمد جواد : إمامة على بين العقل والقرآن :تحقيق : سامي الغريري، (مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م) ص ٢٩.

(٢١٩) (كاشف الغطاء) : أصل الشيعة وأصولها : ص١٤٥.

(٢٢٠) (المجلسى) بحار الأنوار : ٨٢/٢٦.

(٢٢١) وقد نقل الشيخ هذا القول عن على عبدالرازق وهو يناقش فكرة الإمامة والسلطة المكانية والزمانية (مغنية) : الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ١٠٢.

(٢٢٢) المصدر السابق : ص ١٠٣.

(٢٢٣) (مغنية) : الشيعة والحاكمون : ص ١١.

(٢٢٤) النساء : آية٨٠.

[٢٢٥] (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص١١.

[٢٢٦] (مغنية) محمد جواد : عقليات اسلامية ،(عز الدين للطباعة والنشر – بدون) : ٢/ ٢٠٢.

[٢٢٧] وكيف ذلك وأن الله هو من تولى حفظه بنفسه فقال تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) : الحجر : اية ٩.

[٢٢٨] (مغنية) : عقليات إسلامية : ١/٤٤٦.

[٢٢٩] (مغنية):إمامة على بين العقل والقران : ص ٣١.

[٢٣٠] (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ١٩.

[٢٣١] (مغنية) الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ٩١.

[٢٣٢] (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص٤٠.

[٢٣٣] المصدر السابق : ص٤١.

[٢٣٤] المصدر السابق : ص٤١.

[٢٣٥] راجع في ذلك مطلب " العصمة بين السنة والشيعة " من المبحث السابق.

[٢٣٦] (المجلسي) بحار الأنوار : ٢٥/٣٥٠-٣٥١ .

[٢٣٧] (المظفر) : عقائد الإمامية : ص٥٦ .

[٢٣٨] (المجلسي) بحار الأنوار :٢٥/٣٥١.

[٢٣٩] وهو الإمام الثامن عند الشيعة .

[٢٤٠] (المجلسي) بحار الأنوار : ٢٥/٣٥٠.

[٢٤١] (المامقاني) عبدالله : تنقيح المقال في علم الرجال : تحقيق محي الدين المامقاني ،(مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ) : ٣/٢٤٠.

[٢٤٢] (مغنية) الشيعة في الميزان : ص٢٧٣ : (مغنية) : الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ١٨٨.

[٢٤٣] (الأزهري) محمد بن أحمد : تهذيب اللغة ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، (بيروت – دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م) : ٢/٣٤.

[٢٤٤] (مغنية) : الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ١٨٧.

[٢٤٥] حيث بدأ الشيخ مغنية كتابه "الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة " بنشر فتوى الشيخ شلتوت ص ٢١ ثم نشر في صفحة ٢٥ رسالة موجهة من الشيخ شلتوت إلى الشيخ مغنية، تظهر مدى الود الذي يكنه الشيخ شلتوت للشيخ مغنيه واعتبره من الداعين لوحدة المسلمين ، وقد كتب بتاريخ ٢٧ من شعبان ١٣٧٨ هـ – ٧ من مارس ١٩٥٩ م ، وقد كتب هذا الخطاب بالآلة الكاتبة وكتب في نهايته شيخ الجامع الأزهر ، محمود شلتوت ، وكذلك خطاب موجه للشيخ مغنية ، من الشيخ محمد المدني رئيس تحرير مجلة رسالة الإسلام ، ولم يستطع الباحث التأكد من مدى صحة هذه الخطابات من عدمه.

[٢٤٦] وقد صدرت فتوى الشيخ شلتوت ، في ١٧ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٩ م ، حيث أجاز الشيخ التعبد بالمذهب الشيعي الجعفري باعتباره مذهبا إسلاميا كالمذاهب السنة الأربعة، وقد وجدت هذه الفتوى بشكل ورقة عادية غير مختومة أو تحمل أي رقم صادر وقد نشرت جريدة الوفد صورة من تلك الفتوى، وهي بهذا الوصف بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٢ .

[٢٤٧] وقد وجه كثير من الانتقادات لهذه الفتوى وعدَّها بعض الناس من المسائل التي خدع فيها الشيخ شلتوت، راجع هذه الانتقادات (القفاري): مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة: ٢/١٨٢ وما بعدها .

[٢٤٨] المرجع السابق : ٢/١٧٤وما بعدها.

(٢٤٩) يراجع في ذلك (مغنية)الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ٣١ وما بعدها .

(٢٥٠) المصدر السابق : ص٣٧ و ٣٨.

(٢٥١) المصدر السابق : ص٤٢.

(٢٥٢) (مغنية) الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ٧٥.

(٢٥٣) المصدر السابق : ص٥٠.

(٢٥٤) المصدر السابق : ص ٥١.

(٢٥٥) (مغنية) الشيعة في الميزان : ص ١٣.

(٢٥٦) وقد نقل عنه الشيخ كثيرا في أغلب كتبه ومنها على سبيل المثال : (مغنية) : الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص٦٦وص١٠٤.

(٢٥٧) (مغنية) الشيعة في الميزان : ص ١٨.

(٢٥٨) المصدر السابق : ص ١٩.

(٢٥٩) (مغنية) الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص١١٢.

(٢٦٠) يراجع في ذلك : (مغنية) : التفسير الكاشف : ٥٢١/٥ و (مغنية) : الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة : ص ٦٦، وما بعدها و (مغنية) الشيعة والحاكمون : ص ٢٤ .

(٢٦١) يراجع في ذلك (مغنية) :إمامة على بين العقل والقرآن : ص ١٩ وما بعدها.

(٢٦٢) المصدر السابق : ص١٤.

(٢٦٣) (مغنية) : الشيعة في الميزان : ص ٣١ ،٣٢.

المصادر والمراجع

أولا: كتب الشيخ "مغنية " وما يتعلق بها:

(مغنية) محمد جواد: الإسلام والعقل، (بيروت – دار ومكتبة الهلال، دار الجواد ١٩٨٤) .

(مغنية) محمد جواد: التفسير الكاشف، (بيروت – دار الأنوار، الطبعة الرابعة).

(مغنية) محمد جواد: التفسير المبين، (دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م) .

(مغنية) محمد جواد: الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة: تحقيق: عبد الحسين مغنية، (مركز تحقيقات العلوم الإسلامي).

(مغنية) محمد جواد: الشيعة في الميزان، (بيروت – القاهرة، دار الشروق، بدون) .

(مغنية) محمد جواد: الشيعة والحاكمون، (بيروت – دار التيار الجديد، منشورات الرضا – الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢ م) .

(مغنية) محمد جواد: إمامة على بين العقل والقرآن: تحقيق: سامي الغريري، (مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م) .

(مغنية) محمد جواد: عقليات إسلامية، (عز الدين للطباعة والنشر – بدون).

(مغنية) محمد جواد: تجارب محمد جواد مغنية، مراجعة وتحقيق: رياض الدباغ (قم: أنوار الهدى، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م).

(كسار) جواد علي: محمد جواد مغنية حياته ومنهجه في التفسير، (قم – دار الصادقين، الطبعة الاولى ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م).

(كسار) جواد علي، من أعلام المفسرين " محمد جواد مغنية " حياته ومنهجه في التفسير، (قم، نشر: دار الصادقين – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م) .

ثانيا: كتب اللغة والتاريخ والبلدان:

(ابن منظور) محمد بن مكرم بن على: لسان العرب، (بيروت – دار صادر، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ) .

(الجرجاني) علي بن محمد بن علي: التعريفات، (بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م) .

(الرازي) زين الدين أبوعبدالله محمد: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (بيروت – المكتبة العصرية –الدار النموذجية، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م).

(الراغب الأصفهاني) أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق، بيروت – دار القلم، الدار الشامية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ).

(الفيروز أبادي) مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة :(بيروت – مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ،٢٠٠٥ م).

(ابن الجوزي) جمال الدين ابو الفرج عبد الرحمن: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ،١٩٩٢ م) .

(ابن خلدون) عبد الرحمن بن محمد: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، (بيروت – دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م).

(ابن عساكر) أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله: تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) .

(الطبري) محمد بن جرير بن يزيد: تاريخ الطبري " تاريخ الرسل والملوك": (بيروت – دار التراث، الطبعة: الثانية – ١٣٨٧ هـ) .

(ابن شمائل): عبدالمؤمن بن عبد الحق: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، (بيروت – دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ).

(ياقوت الحموي): شهاب الدين أبو عبد الله: معجم البلدان، (بيروت – دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م).

ثالثا: كتب أهل السنة وما يحسب عليهم:

(ابن ابي زمنين) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري: تفسير القران العزيز: تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة – محمد بن مصطفى الكنز، (القاهرة – الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) .

(ابن تيمية) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تحقيق محمد رشاد سالم (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م) .

(ابن تيمية) تقي الدين أحمد: مجموع الفتاوي، دار الوفاء – الطبعة الثالثة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

(ابن حجر) أحمد بن علي: لسان الميزان، عناية عبد الفتاح أبو غدة (مكتبة المطبوعات الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م – دار البشائر الإسلامية بيروت).

(ابن حجر) أبو الفضل أحمد بن على بن محمد: لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، (بيروت – مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ –١٩٧١ م) .

(ابن حجر) أبو الفضل أحمد بن علي: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامه (سوريا – دار الرشيد – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦).

(ابن حزم) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، (القاهرة – مكتبة الخانجى) .

(ابن حزم) علي بن أحمد بن سعيد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد ابراهيم نصر – عبد الرحمن عميرة (بيروت – دار الجيل) .

(ابن سعد) أبو عبد الله محمد بن سعد: الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩م) .

(ابن عاشور) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر: التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (تونس – الدار التونسية للنشر ١٩٨٤ م).

(ابن قتيبة) عبد الله بن مسلم: تأويل مختلف الحديث (بيروت – دار الكتب العلمية).

(ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، (دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

(أبو زهرة) محمد: الإمام الصادق، (بيروت – دار الفكر).

(الإسفرايني) أبي المظفر: التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: تقديم محمد زاهد بن الحسين الكوثري (مصر، مكتبة الخانجى – بغداد مكتبة المثني، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م) .

(الأشعري) أبو الحسن على بن اسماعيل: مقالات الإسلامين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور (المكتبة العصرية – الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م).

(الأزهري) محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت – دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م) .

(الآمدي) أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي: غاية المرام في علم الكلام: تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، (القاهرة) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

(البخاري) محمد بن اسماعيل أبو عبدالله: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد

زهير بن ناصر، (دار طوق النجاة، صورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ) .

(البغدادي) القاهر بن طاهر بن محمد: الفرق بين الفرق، (القاهرة – مطبعة المدائن).

(البغدادي): عبد القاهر محمد بن طاهر: الفرق بين الفرق، (بيروت – دار الافاق الجديدة، الطبعة الثانية ١٩٧٧م) .

(الجويني): عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: غياث الأمم في التيارات الظلم، تحقيق: عبد العظيم الديب، (مكتبة إمام الحرمين – الطبعة الثانية ١٤٠١هـ).

(الحضرمي) محمد بن عمر بن مبارك الشهير بحرق: الحسام المسلول على منتقصي أصحاب الرسول، (مصر – مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ).

(الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت– دار المعرفة للطباعة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ– ١٩٦٣ م) .

(الرازي ابن أبي حاتم) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، (مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ) .

(الزركلي) خير الدين بن محمود بن محمد: الأعلام، (دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر – أيار/ مايو ٢٠٠٢ م) .

(السفاريني) شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد: العقيدة السفارينية (الدرة المضنية في عقد أهل الفرق المرضية)، (الرياض – مكتبة أضواء السلف، الطبعة الاولى ١٩٩٨ م): ص ٩٣.

(السفاريني) شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد: الكتاب: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، (دمشق – مؤسسة الخافقين، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ– ١٩٨٢ م) .

(السكسكي): أبي الفضل عباس بن منصور التريني: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، تحقيق: د/ بسام علي سلامة العموشي، (الزرقاء، الأردن – مكتبة المنار، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م) .

(السيوطي) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: الدر المنثور في التفسير بالمأثور (بيروت – دار الفكر) .

(الشهرستاني) أبو الفتوح محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل (مؤسسة الحلبي) .

(الشهرستاني) محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل، تقديم: أحمد فهمي محمد، (بيروت – دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ –١٩٩٢ م) .

(الصفدي) صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله: الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت – دار احياء التراث، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م) .

(الطبري) محمد بن جرير بن يزيد: تفسير الطبري – جامع البيان عن تأويل أي القرآن: تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث

والدراسات الإسلامية: (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) .

(الغزالي) أبو حامد محمد بن محمد: فضائح الباطنية: تحقيق عبد الرحمن بدوي: (الكويت – مؤسسة دار الكتب الثقافية).

(القاضي عبد الجبار) بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني: تثبيت دلائل النبوة (القاهرة: دار المصطفى) .

(القرطبي) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر: (الجامع لأحكام القرآن: تحقيق: أحمد البردوني وابراهيم أطفيش، (القاهرة – دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م) .

(القفاري) ناصر بن عبد الله: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، (دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢٨ هـ).

(الماوردي) أبو الحسن علي بن محمد: الأحكام السلطانية (القاهرة – دار الحديث).

(المحلى، السيوطي) جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ: تفسير الجلالين، (القاهرة – دار الحديث الطبعة الأولى).

(المقريزي) أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي: الموعظة والاعتبار بذكر الخطط والآثار (بيروت – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ) .

(الملطي) أبى الحسن محمد بن أحمد: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، (بيروت ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م – المعهد الألماني للأبحاث الشرقية).

(النسفي): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود: تفسير النسفي – مدارك التنزيل وحقائق التأويل: حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين، (بيروت – دار الكلم الطيب، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م) .

(النشار) على سامي: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، (القاهرة – دار المعارف – الطبعة الثامنة) .

(تامد) عارف: الإمامة في الإسلام (بيروت – دار الأضواء ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م).

(صبح) أحمد محمود: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية (بيروت – دار النهضة العربية، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م) .

رابعًا: كتب الشيعة:

(ابن ابي الحديد): شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، (دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٥٩ م) .

(آل كاشف الغطاء) محمد الحسين: أصل الشيعة وأصولها، (بيروت – دار الأضواء، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م) .

(الأعظمي) محمد حسن: الحقائق الخفية عن الشيعة الفاطمية والاثني عشرية، (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م) .

(الأمين) السيد محسن، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين (بيروت: دار التعرف للمطبوعات، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م).

(الأميني) محمد هادي، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام: (النجف: مطبعة الآداب، ط ١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

(الجزائري) السيد نعمة الله: الأنوار النعمانية، تقديم: محمد علي الطباطباني (بيروت – مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ –٢٠١٠ م).

(الجلالي) السيد محمد حسين الحسيني، فهرس التراث (بيروت: دار الولاء، ط ٤، ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥ م).

(الحاقاني) على، شعراء الغري– النجفيات، (قم: آية الله العظمي المرعشي النجفي، ١٢٠٨ هـ) .

(الحميري) نشوان بن سعيد: الحور العين، تحقيق: كمال مصطفى، (القاهرة – مكتبة الخانجي، ١٩٤٨ م)

(الخرسان) السيد طالب: نشأة التشيع (مطبعة أمير – منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م): ص ٥٢ وما بعدها .

(الشيخ الصدوق) الاعتقادات، تحقيق: عصام عبد السيد: (المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ) .

(الشيخ المفيد) محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم: تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق حسين دار كاهي (المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد – مطبعة مهر – الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ)

(الطوسي) محمد بن الحسن: تلخيص الشافعي، تعليق: حسين بحر العمر (قم: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٣٩٤ هـ) .

(العسكري) السيد مرتضى: عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، (طهران، المكتبة الاسلامية الكبرى، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م) .

(الفتلاوي) كاظم عبود، مشاهر المدفونين في الصحن العلوي الشريف، (منشورات الاجتهاد – الطبعة الأولى) .

(القمي) سعد بن عبد الله الاشعري: المقالات والفرق، تصحيح وتعليق: محمد جواد مشكور (طهران – مطبعة حيدر ١٩٦٣م) .

(الكشي) أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز: رجال الكشي، تقديم: السيد أحمد الحسيني (كربلاء – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات) .

(الكليني) محمد بن يعقوب: أصول الكافي (بيروت – منشورات الفجر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م) .

(الكليني) محمد بن يعقوب: أصول الكافي، تعليق: على أكبر الغفاري (طهران، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ) .

(المامقاني) عبد الله: تنقيح المقال في علم الرجال: تحقيق محي الدين المامقاني، (مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ) .

(المجلسي) محمد باقر: بحار الأنوار (منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي – الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ) .

(المظفر) محمد رضا: عقائد الإمامية (بدون) الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ .

(المفيد) محمد بن محمد العكبري: أوائل المقالات في المذاهب المختارات، (قم – مكتبة الدواري) .

(الموسوي) آية الله الحاج السيد ابراهيم: عقائد الإمامية الاثني عشرية: (قم – حضرت مهدي – الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م) .

(الناشئ الأكبر): مسائل الإمامة، تحقيق: يوسف فان إس، (بيروت – دار نشر فرانس شتاينر ١٩٧١ م) .

(النبختي) الحسن بن موسى: فرق الشيعة، (بيروت – دار الأضواء – ط الثالثة ١٤٠٤هـ) .

(النبختي) الحسن بن موسي و(القمي) سعد بن عبد الله: فرق الشيعة، تحقيق: د/عبد المنعم الحفني، (القاهرة – دار الراشد، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م).

(النجاشي) أبو العباس أحمد بن على بن أحمد بن العباس: رجال النجاشي (مؤسسة النشر الإسلامي – الطبعة السادسة ١٤١٨).

خامسًا: الرسائل والمجلات العلمية:

(بسيوني) محمود: الطبرسي مفسرا، (رسالة دكتوراه، مكتبة كلية أصول الدين بالأزهر، برقم ٦٣٠) .

(الخطيب) محى الدين: مجلة "الفتح" المجلد ١٧ .

(الهاشمي) سعد بن مهدي: ابن سبأ حقيقة لا خيال، (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشرة، العدد السادس والأربعون – ١٤٠٠هـ).

The origin of Shi'ism and the Imamate in the thought of "Muhammad Jawad Mughniyeh" and their impact on the claim of rapprochement

Mohamed Lotfy Saber Al-Sayed

A Lecturer at the Department of Islamic Studies

Faculty of Arts – The New Valley University

Abstract:

The idea of rapprochement between Sunnis and Shiites remained one of the important topics in the arena of Islamic thought, as it was accepted by the public and many leaders of Islamic thought. Because it is a call to adhere to the rope of God, and the unity of the fabric of the nation، and Sheikh Muhammad Jawad Mughniyeh is considered the author of writings on this issue. The research attempted to scrutinize the doctrinal background of Sheikh Mughniyeh. So that we can put his claim in its correct context، and the research dealt with some issues in which the Sunni sect differs from the Shiite sect، and they are the origin of Shiism and the Imamate. On Sheikh Mughniyeh's thought in these issues, his call will have an impact according to this change، as the origin of Shiism is one of the issues that establish all Shiite beliefs that are unique to the Shiite sect without other sects، While some scholars and thinkers trace the emergence of some Shiite beliefs to Abdullah bin Saba, who is considered the first planter of the seeds of Shiite beliefs that have no proven origin in Sahih al-Din, we find a group of Shiite thinkers linking these beliefs to the existence of the Prophet - may God's prayers and peace be upon him - then he was Sheikh Mughniyeh, who completely denied the idea of the actual existence of Ibn Saba and considered it one of the myths that surrounded the Shiite sect in order to challenge it, and made the existence of Shiism linked to the existence of the Prophet of Islam and that the Prophet - may

God’s prayers and peace be upon him - was the one who called for Shiism.

However, Sheikh Mughniyeh’s idea has run into a thick wall of authentic narrations from the Prophet - may God’s prayers and peace be upon him, which refuted those weak narrations that he relied on to establish his idea, and we find that idea nothing but an attempt to add a sanctifying character to Shiite beliefs that did not meet religious or religious consensus. Intellectually according to the thinkers of Islam until it finds its way in the hearts of the common people, and this was the case with the issue of Imamate, which he linked to prophecy, and counting the Imamate as one of the matters stipulated by the Prophet - may God’s prayers and peace be upon him, and it is a divine choice. The belief of the imams، and the imam’s infallibility is considered to be proven by the proof of the infallibility of the prophets, given that the imam is the one who carries the banner after the prophet. There was a state of confusion between the status of the prophet and the status of the imam in Shiite thought.

Accordingly, Sheikh Mughniyeh did not differ in his beliefs from his predecessors from whom he was quoted, which makes the Sunni-Shiite dispute still exist, so the claim of rapprochement cannot be taken outside the framework of beliefs that caused the division between the two parties.

Sheikh Mughniyeh’s claim was a hollow case, or rather, it was a call for a truce between the two parties and leaving the takfir while each sect retained its beliefs. The writings of Sheikh Mughniyeh are the complete acceptance of all Shiite beliefs and that they are the correct approach.

Keywords: The origin of Shi'ism according to Muhammad Jawad Mughniyeh, the origin of the Imamate according to Muhammad Jawad Mughniyeh, the case for rapprochement with Muhammad Jawad Mughniyeh, Think Muhammad Jawad Mughniyeh.